محطات على طريق النضال من أجل :

المساواة والحرية والديمقراطية والسلام

لجنة حقوق المرأة اللبنانية
١٩٤٧ - ١٩٨٧

تعريف

هـذه الصفحات ليست تـاريخاً. فللتـاريـخ مستنـدات وشهـادات ووثائق لا يمكن التساهل فيها أو انقاصها. ونحن في لجنة حقوق المرأة اللبنـانيـة نحـوز القليـل من هـذه الضرورات والكثـير من الـذاكـرة والـذكريـات خصوصـاً وما زال بيننـا زميلات عـزيزات مؤسسـات، يتـابعن المسيرة وفي جعبتهن حـزم الأيـام والسنـين بقسـاوتهـا ولينهـا، بمرارتها وحلاوتها.

فقد اعتمدنا في هذه الـوثيقة تـدوين فترات زمنيـة كانت في حينهـا محطات وانعطافات للجنة فيها اسهام نضـالي، إذا ما قيس، بـظروف عملها وامكاناتها، اعتبر أهلاً للتأريخ.

وفي سياق ذلك جاءت الفترات ـ المحطات على الشكل التالي:

١ ـ «بداية الطريق» وهي تمتد من العام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٦٧.

٢ ـ «مـرحلة النهـوض العـارم» تحكي نضـالات الأعـوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤.

٣ ـ «الوطن أولاً» تبدأ هـذه الفترة مـع محنة لبنـان العام ١٩٧٥ حتى ١٩٨١.

٤ ـ «سنوات التحدي!» في أثناء مواجهة الاجتياح الاسرائيلي واحتلاله المجرم تتحدث هذه الفترة عن مهمات الأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧.

يتضمن الكتيب كذلك صفحات خاصة بالمناسبات الثابتة والطارئة التي تحييها اللجنة في كل عام وأخرى بمؤتمراتها الدورية والمؤتمرات العربية والعالمية التي اشتركت فيها وبوسيلة أعلامها «قضايا المرأة».

وتحت عنوان «من أجل إسعاد الطفولة» صفحات مشرقة خطتها فرقة الغدير وشابات اللجنة.

ولم تنس اللجنة اللواتي رافقنها في السراء والضراء فافتقدتهن على طريق نضالها الطويل. فأسماؤهن دونت في قلوبنا قبل تسجيلها في كتيب.

ان نضال أربعين عاماً لا يمكن حصره في صفحات معدودات.

وإذا أقدمنا على تأريخ هذه الفترات فذلك ليس للإشادة بنضالنا وهو واجب، وإنما أردنا أن نضع بين يدي أعضائنا تجربة خاضتها أمهات وزوجات وعاملات وطالبات ومثقفات وموظفات وفلاحات وباختصار المرأة اللبنانية.

ونقدم هذا الكتيب أيضاً إلى حليفاتنا في الحركة النسائية اللبنانية والعربية وإلى صديقاتنا وأصدقائنا العاملين في وسائل الاعلام والنقابات والمؤسسات الرسمية والخاصة، وفي أجهزة ومنظمات هيئة الأمم المتحدة وفي الاتحادات النسائية والديمقراطية العالمية منها والاقليمية، نقدمه عربون وفاء لما قاموا به من دعم معنوي ومادي حتى نستمر في نضالنا من دون هوادة أو وهن.

وهـل تنتهي مسيرة اللجنـة بانتهـاء صفحات هـذا الكتيب؟ طبعاً لا!.

لذلك فإن عنوان «سنتابع الـطريق» يسجل مـرحلة جديـدة، تبدأ مع دخولنا السنة الواحدة والأربعين من عمر لجنتنا، لجنة حقوق المرأة اللبنانية.

لماذا لجنة حقوق المرأة اللبنانية؟

أربع سيدات من مؤسسات لجنة حقوق المرأة اللبنانية يتحدثن عن الأسباب التي دفعتهن إلى تشكيل هذه الهيئة النسائية.

السيدة املي فارس ابراهيم، وقد شغلت مركز رئاسة اللجنة عند تأسيسها. وهي اليوم رئيسة المجلس النسائي اللبناني.

السيدة ثريا عدرة رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٧٨ وما زالت رئيستنا الفخرية.

السيدة الفيرا خوري من مؤسسات اللجنة وعضو هيئة ادارية حتى العام ١٩٦٥.

السيدة ماري صعب من مؤسسات اللجنة، احتلت مركز نائبة رئيسة وهي الآن عضو المكتب التنفيذي ومسؤولة اللجنة تحاه الحكومة والمشرفة الادارية على «المدرسة المهنية لتأهيل المرأة».

كنا باقة من سيدات قررنا أننا مواطنات كاملات المواطنية كما الرجل وان كل ما يعني وطننا يعنينا كما الرجل فانطلقنا نتصدّى لكل ما يسيء الى هذا الوطن من حيث سيادته وتكامله الاجتماعي، فلم تكن سلطات الانتداب لتنظر إلينا نظرة تساهل نحو كل نشاط نقوم به.

فقررنا يوماً أن نؤسس منا جمعية نسائية يكون لنشاطها وزن شرعي. فتقدمنا بطلب رخصة لم نلق جواباً على طلبنا. وكررنا المحاولة عبثاً فرأينا في أحد الاجتماعات أن نطلق على أنفسنا اسم «لجنة حقوق المرأة» باعتبار أن اللجنة لا تحتاج إلى علم وخبر ومن جهة أخرى اعتبرنا عدم الرد موافقة غير معلنة.

لقد كانت الجلسة التي انعقدت في العام ١٩٤٧ تاريخاً لميلاد «لجنة حقوق المرأة اللبنانية» وانطلاقتها.

وما أن مرّ وقت على ممارسة نشاطاتها حتى كانت فاعليتها تخول لها حق إنشاء الفروع في جميع الأحياء والمناطق.

واليوم أصبح نشاط «لجنة حقوق المرأة اللبنانية» ملموساً بقوة على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والتربوية وفروعها تدفع إلى المجتمع زرافات من العناصر النسائية الفاعلة بحيث أنها تستحق التقدير والاعجاب مني ومن الكثيرين لما وصلت إليه من مستوى مرموق وأنا لا أتردد كلما طلب إلي ابداء رأيي فيها من أن أعبر عن إعجابي وتقديري» واني قد التقي معها في مواقف عدة.

أنها تدون اليوم يوبيلها الأربعين فأتمنى لها دوام السياق المتصاعد الذي سارت عليه واستمرار التوفيق في نشاطاتها الاجتماعية الكبيرة ولها مني المحبة والتقدير.

اميلي فارس ابراهيم

تسأليني «لماذا لجنة حقوق المرأة اللبنانية»؟

لأن المرأة لا تزال تشعر بالغبن رغم جميع القوانين الصادرة في الحقبة الأخيرة من هذ القرن في كثير من بلاد العالم، وأعني بقيت دون تنفيذ، إذ حافظ الرجل على هيمنته، ربما بقوة الاستمرار، أو لسماحة الأمومة نحو ابنها، أو للعادات الموروثة التي أضعفت ثقتها بنفسها، فيصبح من الضروري، توعية المرأة ورفع ادراكها السياسي والاجتماعي الذي لا يتم الا بالتنظيم.

لذلك تنادت نخبة من السيدات في العام ١٩٤٧ وقررن إنشاء جمعية غايتها التوعية والدفاع عن حقوق المرأة لتتساوى مع أخيها وابنها قولاً وفعلاً.

وما كادت «لجنة حقوق المرأة اللبنانية» ترى النور حتى التفت حولها جموع من المواطنات من كل المناطق. وكأنهن بانتظار من يحمل العَلَم. فقويت اللجنة وتوسعت بصورة مذهلة وبوقت قصير. وهذا النمو دفعنا إلى التعاون مع منظمات نسائية في بلدان أخرى لنفيد من تجاربها من أجل تسريع بلوغ الهدف. فاتصلنا بالاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي يضم عشرات الجمعيات النسائية في أوروبا وأميركا وسواها. واشتركنا في لجانه وادارته، ومثلنا المرأة اللبنانية المناضلة خير تمثيل، كما حملنا هموم لبنان ومشاكله ومحنته إلى ذلك المنبر العالمي، ففضحنا العدوان والتآمر وأسهمنا في التأثير على الرأي العام العالمي.

وهنا يجب أن أترك الكلام للأعمال التي قامت بها اللجنة خلال مسيرتها. إن مواقف اللجنة المتعلقة بحياة الانسان في مختلف ميادين الحياة قد سجل على صعيد انقاذ الوطن صفحات مجيدة لا تمحى. ولا بد لنا اليوم أكثر من أي وقت مضى من رص الصفوف وجمع الشمل من أجل تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي واعادة بنائه على أسس العدالة والديمقراطية.

ولا يسعني قبل أن أختم كلمتي إلاَّ أن أحيي المقاومة الوطنية اللبنانية وشهداءها وشهيداتها. وتحية كبيرة إلى اللجنة في عيدها الأربعين.

ثريا عدرة

كنا سيدات لبنانيات نلتقي في المناسبات الوطنية والاجتماعية. ففكرنا بتأليف لجنة للدفاع عن حقوق النساء في بلدنا وقررنا خوض النضال معاً في سبيل تحقيق هذه الحقوق خصوصاً والمرأة تشكل نصف المجتمع ولها حق المساواة في الحقوق والواجبات.

تشكلت «لجنة حقوق المرأة اللبنانية» ووضعت أهدافها التي تتلخص برفع مستوى المرأة اجتماعياً وثقافياً والدفاع عن استقلال لبنان وسيادته. وباشرت اللجنة نشاطها فاجتذبت العديد من النساء. وعملت باندفاع لا مثيل له في ظروف

كـانت في غـايـة الصعـويـة والتعقيد.

أني أفخر اليوم بما آلت اليه نشاطات اللجنـة في أرجاء الـوطن وما حققته من أهداف وضعناها أمـام أعيننا منـذ البدايـة. وإذ أتمنى دوام التـوفيق والنجاح لـزميـلاتي في اللجنـة أتقـدم بشكـري الخـالص من القيمات على تحضير هذه الوثيقة التاريخية.

الفيرا خوري

ماري صعب

يشرفني أن أكـون احدى مؤسسـات لجنـة حقـوق المـرأة اللبنـانيـة ويسعدني أني شاهدت وأسهمت بتحقيق بعض الأهداف التي وضعتها مجمـوعة من السيـدات المناضـلات في زمن كانت فيـه كلمة «نضـال» يعاقب عليها القانون.

دفعنا إلى تأسيس اللجنة قناعتنا بأن الحق يؤخذ ولا يعطى. لذلك كان لا بد من جمع الطاقات التي كانت مبعثرة وتنظيمها في هيئة ذات أهداف واضحـة وسـاميـة تنـطلق من أوضـاع المـرأة، من آمـالهـا وطموحاتها، لتكون وحـدة متكاملة مع أهداف المجتمع كله وضمان المساواة في الحقوق والواجبات على الصعد كافة السياسية والاجتـماعية والاقتصادية.

عشت وزميلاتي انجازات اللجنة وكبواتها تابعنا الطريق ومـا زلنا فالأربعون عاماً ليست نهاية.

بداية الطريق
١٩٤٧ ـ ١٩٦٧

نشأت لجنة حقوق المرأة اللبنانية(*) في بدايات عهد الاستقلال. فالاستقلال كان بداية عهد جديد للشعب اللبناني، عهد تملأه الآمال بأن يتمكن من بناء حياته في ظل الحرية وأن يتغلب على التركة الثقيلة من التخلف والفقر والجهل التي تركتها السيطرة الأجنبية.

وقد كان انشاء لجنة حقوق المرأة اللبنانية، في أحد جوانبه، تلبية لضرورة تحمل مسؤولية الاسهام في تحقيق هذه الآمال، وقد كان دور النساء النشيط في معارك الاستقلال، إلى جانب الرجال، خير تهيئة لهن، فكرياً وسياسياً وعملياً، للنهوض بهذه المسؤولية الكبيرة.

وثمة ظاهرة مهمة كان لها أثرها، لا في قيام لجنة حقوق المرأة اللبنانية فحسب، بل في تحديد طبيعتها وأسلوب عملها كذلك. وهذه

---

* أول لقاء تأسيسي للجنة كان أواخر العام ١٩٤٦. وقد عقد في منزل ماري ثابت وحضرته جورجت عكاوي وإملي فارس إبراهيم وماري صعب وثريا عدره وألفيرا خوري وإملي وديع نصر الله وغيرهن.

وفي العام ١٩٤٧ وجهت الهيئة التأسيسية كتاباً إلى وزارة الداخلية يتضمن طلب العلم والخبر على حسب الأصول المرعية. وحددت أهداف اللجنة: رفع مستوى المرأة اللبنانية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. ولم تتلق الهيئة التأسيسية رداً على كتابها، فاعتبر ذلك موافقة غير معلنة.

الظاهرة هي ازدياد عدد النساء المشتركات في النضال الوطني والحياة العامة في صورة لم يعهد مثلها في الماضي، ولا سيما اشتراك جماهير النساء من العاملات والفلاحات.

طبعاً هذا لا يعني أن لجنة حقوق المرأة اللبنانية كانت أول محاولة لتنظيم حركة نسائية، أو أول نشاط نسائي. فللحركة النسائية اللبنانية تاريخ يمتد في الماضي إلى أيام السيطرة العثمانية. ولكن السمة العامة لمعظم الحركات السابقة هي اقتصارها على التخفيف عن بعض مظاهر البؤس والفقر (الاهتمام بالايتام والمرضى والمشردين) كما قام بعض الجمعيات بدور مهم في تعليم الفتيات إنما بقى ذلك باطاره الفوقي من دون التصدي للاسباب العميقة التي تولد هذه الظواهر.

أما اللجنة التي لم تنطلق أساساً من مفاهيم الأحسان، فقد بنت نشاطها كله بالتوجه إلى جماهير النساء لتوعيتهن وتنظيمهن لتصبح طاقاتهن وارادتهن الوسيلة الأساسية لتحقيق مطالبهن وحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واستناداً إلى مفاهيم العصر العلمية اعتبرت اللجنة أن مشاكل المرأة والأم والطفل جزء من مشاكل المجتمع ككل، ولا يمكن أن تحل في صورة جذرية بمعزل عن حل مشاكل هذا المجتمع، وبمعزل عن القوى الاجتماعية الأخرى التي تسعى للوصول إلى هذه الحلول.

غير أن هذا التوجه النوعي الجديد للجنة حقوق المرأة اللبنانية قد اصطدم، وما يزال، بجملة من العقبات سواء تلك التي يضعها أرباب الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية أو ما تحتله التقاليد

والعادات البالية التي تشكل لاجماً للتحرك النسائي. ولكن التجاوب الذي لقيته اللجنة منذ أيامها الأولى في صفوف النساء دل على مدى نضج الظروف لديهن لقيام مثل هذه المنظمة النسائية الديمقراطية. إن التلاقي بين الطموح العفوى السائد بين النساء لتحسين أوضاعهن وأوضاع عوائلهن وأطفالهن، اقتصادياً واجتماعياً، ولتأمين حقوقهن السياسية، وبين اللجنة التي تعمل على بلورة هذه المطالب المحقة، تجسد باعمال نضالية ملموسة ابرزت كلمة المرأة ومطالبها كاحد المحاور الرئيسية في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية.

على صعيد حقوق المرأة:

وكما يدل اسمها، وضعت لجنة حقوق المرأة اللبنانية في أولى اهتماماتها قضية المرأة: حقوقها، واجباتها، دورها. وهي ترى في قضية المرأة جزءاً من قضية البلاد الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وأن الخصائص الفيزيولوجية والبيولوجية التي تميز المرأة لا تبرر وضعها الدوني في المجتمع وأن كانت ترى ضرورياً أن تؤخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار إذ لا يجوز الخلط بين المساواة الاجتماعية والسياسية والقانونية وبين التمايز الفيزيولوجي لأن هذا الخلط يؤدي إلى إنكار البعض لشرعية الوظائف الطبيعية الخاصة بالمرأة.

ومن أبرز المحطات التي أغفلتها المراجع التي تحدثت عن نضال المرأة من أجل حقوقها السياسية في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٣، حيث ارتفعت حرارة المطالبة بهذه الحقوق، والدور الذي قامت به لجنة حقوق المرأة اللبنانية أثر موافقة الحكومة في الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٢ على منح حق الانتخاب للمرأة المتعلمة فقط الذي

ابلغت اللجنة التنفيذية(*) المجتمعات بـه آنذاك في «النـدوة اللبنانيـة» الكائنة في بناية الشرتوني والتابعة لوزارة التربية الوطنية. لقد عارضت اللجنة بقوة مـوقف بعض السيدات المـوافق على هـذا القرار وأيـدت موقف البعض الآخر الـرافض لهذا التمييـز واتبعت معارضتهـا بوفـد مؤلف من أكـثر من مئة سيـدة حمل عـريضة بـاسم لجنة حقـوق المرأة اللبنانية إلى مجلس الوزراء بمنح الحق السياسي لجميع النسـاء من دون استثناء اسوة بالحق الممنوح للذكور. كما أوعزت اللجنة إلى فروعها في المنـاطق والأحياء بتشكيـل وفـود وتقـديم عـرائض والقيـام بمسـيرات تطالب المسؤولين بتحقيق هذا المطلب المشروع.

وقد وافق مجلس الوزراء على منح المرأة المتعلمة وغـير المتعلمة حق الانتخاب بموجب مرسوم اشتراعي صدر في ١٨ شباط ١٩٥٣.

وهكذا كان لتوحيد الكلمة أثره الفعال في جعل الحكـومة تـتراجع أمـام موقف الهيئـات النسائيـة الموحـد وأمـام التـأييد الـذي محضتـه الأحزاب والنقابات والصحافة الوطنيـة لهذه القضيـة. وانتزعت المـرأة اللبنانية حقها في أن تنتخب وتنتخب.

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي:

في حـين كانت اغلبيـة المدراس ومجمـل الجهاز التعليمي في أيـدي الارساليات الأجنبية، وكانت الفئـات الفقيرة وذات الـدخل المحـدود

---

* شكلت في العام ١٩٥٠ لمتابعة قضية حقوق المرأة السياسية من السيدات: لور ثـابت، ابتهاج قدورة، جمـال كرم حـرفوش، نجـلا صعب، الين ريحـان، نجلا كفـوري، لور نصر، املي فارس إبراهيم. وأطلق عليها اسم «اللجنـة التنفيذيـة للهيئات النسـائية في لبنـان. وكان آخر اجتماع لها في ١٨ آذار ١٩٥٣.

من اللبنانيين عاجزة عن تأمين التعليم لاولادها، طرحت لجنة حقوق المرأة اللبنانية قضية فتح المدراس الرسمية وتوسيعها في كل المناطق والاحياء. وقد خاضت اللجنة النضال وعبأت النساء من أجل تحقيق ذلك.

في العام ١٩٤٩ وبعد مراجعات كثيرة للمسؤولين واستنفاد كل المحاولات لفتح مدرسة رسمية في الاشرفية ـ كرم الزيتون ـ سارت النساء بصحبة أولادهن إلى السراى حيث مكتب وزير التربية. وسار أعضاء اللجنة في الاشرفية في الطليعة وكان بينهن: ماري سرسق، جورجت عكاوي، الفيرا خوري، ماري ثابت، ادما غلام، ماري صعب... وما أن وصلت المسيرة إلى الجميزة حتى كان في انتظارها فرقة من الشرطة مدججة بالسلاح... وحصلت مشادة ادت إلى اعتقال عدد من المتظاهرات. وغص سجن النساء بالوفود التي حملت الزهور والحلويات وغطت برقيات الاحتجاج مكاتب المسؤولين. فافرج عن المعتقلات بعد أربع وعشرين ساعة، مع تقديم الاعتذار... فتابعت اللجنة مسيرتها المطلبية وفتحت المدرسة بعد شهر واحد.

ـ وفي العام ١٩٥١، نظمت اللجنة مسيرة نسائية تطالب بفتح مدرسة في طرابلس. تصدى لها البوليس واعتقل عدداً من المتظاهرات. وفي اليوم التالي توجه عدد آخر من النساء مع أطفال المعتقلات للمطالبة بالافراج عنهن فما كان من السلطة إلا أن اعتقلت الأطفال مع النساء كما اعتقلت أمهاتهم من قبل.

ـ وفي العام ١٩٥٢ سارت مسيرة نسائية من الطريق الجديدة نحو

السراي بعد أن تتالت الوعود وتأمن مبنى صالح(*) لفتح المدرسة للبنات. ولم نترك النساء باحة السراي إلا برفقة ممثل وزارة التربية للكشف على البناء المعد للمدرسة.

- وفي العام ١٩٥٣ توجهت تظاهرة نسائية من الغبيري لمقابلة وزير التربية وحين وصولها إلى السراي طلب من المتظاهرات اختيار ثلاث نساء لمواجهة الوزير وتسجيل العرائض التي كانت بحوزتهن. وقبل خروج الوفد من مكتب الوزير طوق البوليس المتظاهرات اللواتي ينتظرن جواب الوزير. فجرى اصطدام بالايدي والعصى واعتقل ٢٢ امرأة بقين أسبوعاً كاملاً في السجن ولم يفرج عنهن إلا بكفالة مالية. لكن المدرسة فتحت.

هذه بعض النماذج اردنا تسجيلها للتاريخ ليس من أجل اظهار الطريق الطويل والشاق الذي سارت عليه اللجنة بل للدلالة على أن الحكومات التي جاءت بالتواتر بعد الاستقلال قد افرغت هذا الاستقلال من كل حسناته ونزعت عنه أي سمة من سمات الديمقراطية والحرية، ولكن رغم كل ذلك فقد تابعت لجنة حقوق المرأة اللبنانية مسيرتها وتعاطف مع نضالها الكثير من اللبنانيين واللبنانيات. نخص منهم الصحافة الكريمة التي ابرزت في حينه دور السلطة في قمع أي تحرك مطلبي واعتقال النساء والأطفال.

لقد اكتسبت هذه النضالات أهمية بالغة ليس فقط لأن النساء استطعن انتزاع المكاسب والتوصل إلى فتح المدارس في المناطق الانفة.

(*) كانت وزارة التربية تشترط وجود مبنى صالح لفتح المدرسة. وعلى الأهالي ايجاد هذا المبنى.

الذكر بل لأن ذلك كان بداية عملية انخراط النساء في النضال الجماهيري الاجتماعي الديمقراطي، واستعدادهن لمجابهة حتى أساليب الارهاب البوليسية القمعية التي استخدمت ضدهن، في سبيل الوصول إلى مطالبهن المشروعة. وبنتيجة هذه التجربة الناجحة اتسعت الحملات النسائية في سبيل فتح المدارس الرسمية حتى شملت المحافظات والمناطق الأخرى.

- وفي الخمسينات والستينات كانت آفة الامية ما زالت تطال عدداً كبيراً جداً من النساء. فاحتلت مسألة محو الامية حيزاً هاماً في نشاط اللجنة. وقبل أن يكون لها مبنى لتمارس فيه نشاطها الاجتماعي والثقافي نظمت اللجنة دورات لمحو الامية في منازل اعضائها. وقد تخرج من هذه الدورات عشرات من الشابات وربات البيوت.

محو الأمية في بعلبك

والجدير ذكره أن بعضهن تابع دراسته في المدارس الليلية التي كانت منتشرة وحصلن على شهادات رسمية[1].

ـ على الصعيد الصحي، قامت بحملات واسعة للمطالبة بانشاء مستوصفات ومراكز صحية تعنى بالأم والطفل. وقد نظمت في عدد من المناطق تحركات نسائية وشعبية واسعة نذكر منها: برج حمود، الساحل الجنوبي، الكورة، جبيل وغيرها...

كما رفدت اللجنة مطالبتها بتحسين ومعالجة الأوضاع المتدهورة على الصعيد الصحي بتقديم المساعدة المباشرة إلى النساء عن طريق التدريب على الاسعافات الاولية والقيام بحملات تلقيح بالتعاون مع وزارة الصحة، كان أبرزها في تلك الفترة تلك التي اجريت في الضاحية الجنوبية (الشياح، الغبيري، برج البراجنة).

ـ واسهمت لجنتنا وما تزال مع كل القوى والتنظيمات الشعبية في النضال من أجل المطالب الاجتماعية العامة كايصال الكهرباء، وتأمين مياه الشفة (رعيت، دير الغزال) وتعبيد الطرق (النهر، برج حمود) وبناء المساكن الشعبية، وتخفيض ايجازات السكن ومكافحة غلاء المواد الاستهلاكية والغذائية الضرورية.

ـ وقد استحوذ وضع العاملات في بلادنا على قسط كبير من نضال اللجنة. ففي أثناء الاضرابات التي قامت بها عاملات الريجي

(١) إن إحدى اللواتي «تخرجن» من هذه الدورات أصبحت الآن قابلة قانونية بعد أن تابعت الدراسة في المدارس الليلية التي كانت منتشرة في حينه.

والنَسيج والخياطة والحلويات وغيرها من المعامل دعمت اللجنة بكل قوتها الحقوق المشروعة للعاملات والعمال. وقامت باعمال ملموسة منها عرائض احتجاج وتقديم وجبات طعام يومية إلى المضربين (أثناء اضراب الريجي العام ١٩٦٣).

ـ وقد لاقت مزارعات التبغ بالجنوب وعاملات توضيب الليمون في طرابلس والعاملات الزراعيات في البقاع تأييداً واسعاً من فروع اللجنة واعضائها.

إن نضال اللجنة الاجتماعي والاقتصادي، في حدود امكاناتها المتواضعة، لم يتوقف عند مناسبة ولا عند حدود منطقة بل هو ثابت مستمر وشامل.

على الصعيد السياسي:

من البدهي ألا تقتصر أهداف لجنة حقوق المرأة اللبنانية ونشاطاتها على القضايا الاجتماعية سيما وأن لجنتنا تأسست في خضم الأحداث السياسية التي كانت تواجه شعبنا بحيث كان دائماً عرضة لمؤامرات المستعمرين الذين ساءهم أن ينتزع لبنان استقلاله وينعم شعبه بالحرية والسيادة الوطنية.

فتواطأوا ضده وحاكوا أحابيلهم لايقاعه في شباكهم وارجاعه إلى حظيرتهم البغيضة. ولكن يقظة الشعب اللبناني ووحدته وتصميمه على الدفاع عن وطنه وسيادته احبطت جميع المؤامرات.

فقد شهدت الخمسينات كثرة من المشاريع الاستعمارية التي زوقت بطلاء المساعدات الاقتصادية والامنية. من «البيان الثلاثي» ١٩٥٠ إلى «الدفاع المشترك» ١٩٥١ إلى «حلف بغداد» ١٩٥٤ إلى «مبدأ ايزنهاور» ١٩٥٥ . . . غير أن الأوضاع العربية كانت أكثر ملاءمة للنضال ضد هذه الاخطار الجدية. لقد كان النهوض الوطني في العالم العربي في تصاعد مستمر.

فجاءت مصر الثورة على انقاض الملكية واطيحت ديكتاتورية الشيشكلي في سوريا. وفي لبنان تصاعدت الحملة الشعبية والسياسية. فانفجرت الاضرابات والتظاهرات في الجامعات والمدارس وفي سائر انحاء لبنان.

وفي ظل التبدلات السياسية التي حدثت على نطاق بلدان «العالم الثالث» انعقد مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ وظهرت وتبلورت سياسة عدم الانحياز.

وسادت موجة من الحماس على الصعيد العربي ضد العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦. واستقبلت الشعوب العربية بالتهليل الثورة العراقية ضد ديكتاتورية نوري السعيد العام ١٩٥٨. وفي غضون ذلك كان لبنان يعاني قتالاً داخلياً استغلته أميركا لادخال سفنها الحربية ومارينزها إلى مياه لبنان وعاصمته.

ولا يغيب عنا أنه في نهاية الاربعينات نفذت الامبريالية العالمية مؤامرتها الكبرى على الوطن العربي وزرعت فيه كياناً غريباً. فاغتصب الصهاينة، تنفيذاً لوعد بلفور السيء الصيت أرض فلسطين وشردوا أهلها وانشأوا دولتهم العنصرية التي استطاعت أن ترسخ

قدميها وتتوسع وتعتدي وتحتل بفضل الدعم الامبريالي والأميركي بشكل خاص لها، وللأسف بسبب التشرذم العربي وتفككه.

ففي كل النضالات التي ترتبت على القوى الوطنية والتقدمية في تلك الفترة من الزمن كانت لجنة حقوق المرأة اللبنانية في خضمها. وهي لم توفر جهداً أو تضحية.

وفي اطار التضامن مع نضال المرأة العربية كان للجنة دور بارز في أكثر من مجال. وحسبنا أن نذكر تأييد نضال المرأة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي واستنكار العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ الذي شنته انكلترا وفرنسا واسرائيل، والعدوان الاسرائيلي الغاشم على مصر وسوريا والاردن في حزيران ١٩٦٧، وتأييد كفاح المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة وخارجها. ونخص بالذكر الاعتصام الذي جرى في الاونسكو تجاوباً مع نداء الاتحاد النسائي الفلسطيني في العام ١٩٦٥ تضامناً مع انتفاضة المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة.

لم تكن لجنتنا وحدها تقدر أهمية توطيد العلاقات مع الشقيقات العربيات. لقد لعب المجلس النسائي اللبناني دوراً أساسياً في هذا المجال.

ذكريات

إن البذور التي غرستها لجنة حقوق المرأة اللبنانية في حقول النضال الطويل من أجل حصول المرأة على حقوقها كاملة، نمت ونضجت وأثمرت بفضل عدد غير قليل من اللواتي سقينها سنين طويلة بجهودهن وعلى حساب راحتهن. وإذ نلتقي أربعاً من عضوات اللجنة فذلك ليس نسياناً لدور كثيرات وإنما الظروف قد حالت دون التقائهنَّ جميعاً.

فكتوريا الحلو التي أعطت الى اللجنة فكرها النيِّر وحسن إدارتها وإخلاصها وبنت عدداً غير قليل من الفروع، تقول:

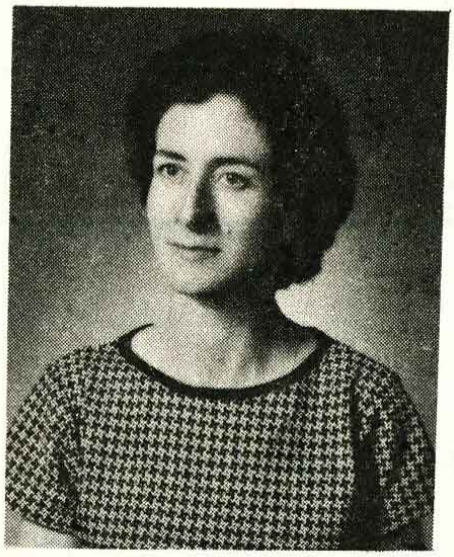

رنَّ الهاتف وإذا بالصديقة العزيزة ليندا تطلب مني أن أكتب عن لجنة حقوق المرأة على صفحة واحدة بمناسبة صدور كتاب اللجنة بعيدها الأربعين، فكَّرت من أين أبدأ. كل المراحل غنية وعزيزة خصوصاً بالنسبة لي وإن أكن لفترة طويلة لم تتح لي الفرص للمشاركة في النشاطات التي تقوم بها اللجنة. ولكني لا أنكر بأن من يعطي اللجنة من وقته، تعطيه أضعافاً من الخبرة، فهي بذلك مدرسة في العمل الجماهيري، وهذا ما ضاعف من التعلق بها. وكلما فكرت بعمل قمت به، فكَّرت باللجنة، بوجوه الزميلات العزيزات رفيقات الدرب الطويل، حيث كان الحلم بحياة أفضل، لانسان وطني، وهو ما وجَّه دوماً تفكيرنا ومسار حياتنا وفتح الآفاق للخروج من حيِّز التفكير إلى العمل.

كان حظي كبيراً بلقائي لجنة حقوق المرأة في أواخر الأربعينات حيث وجدت فيها ما يرضي الكثير من طموحي، ووجدت نفسي إلى جانب زميلات عزيزات على قلبي، وهذه ناحية هامة في العمل المشترك، إذ لا يمكن العمل في سبيل قضية إذا ما فقد التعاون المخلص، وهذه إحدى الميزات الأساسية في عملنا، وذلك يعود إلى كوننا جميعنا نخدم بإخلاص هدفاً مشتركاً واضحاً، وإذا حصل تباين يكون لتعميق الفكرة وبلورتها لخدمة القضية التي هي قضية المرأة.

إذا قلنا المرأة عنينا الأم والطفل، العاملة والطالبة، الشاب

والـزوج، فالمـرأة تعني العائلة بمجمـوعهـا وتعني مجمـوع قضـايـاهـا وهمومها. ومن هنا كان انخراط اللجنة في القضايا الوطنية الى جانب القضايا الاجتـماعية. فـالوطن هـو البيت الكبير وأعتقـد بأننـا لم نعد بحاجة الى أربعـة عشر عامـاً جديـداً من الحرب لنفهم أهميـة الوطن وأهمية دور المواطن في الوطن، فنحن اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى الى لجنـة حقوق المـرأة اللبنـانيـة والى نشر مفـاهيمهـا الـوطنيـة والاجتماعية. إن برنامج اللجنة الواسع ونشاط مناضلاتها قد أتاحا لها العمل في مختلف المجالات ومع أوسع الفئات النسائيـة على اختـلاف الميـول والمعتقدات. وآمـل أن تعي المرأة في بـلادنا دورهـا في العمل المشترك المسؤول والجاد.

وكل ما أتمناه للجنة والقيمين عليها الاستمرار في عملها وتـطويره حسب متـطلبات الـوضع، فـالبطولات التي تقـوم بها المـرأة اللبنانيـة يومياً ضد الاحتلال الاسرائيلي كواجب يجعل من حقها أيضاً أن تقوم بدور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية.

ولجنة حقوق المرأة التي صمدت طيلة هذه الحرب متصدية حسب ظـروفها وإمكـانـاتهـا لكـل الأعـمال والممارسـات التي سعت لتفتيت الشعب اللبناني وشرذمة البلد بقيت تعمل في كل المناطق، وأرجو بأن تسمح لها الـظروف من جديـد ـ وهذا لا بـد آتٍ وإن طال المسـار ـ لتنشط في المنـاطق التي تقلص العمل فيهـا قسراً وإن تكن الـطاقـات متـوفرة وبكـثرة. لكن لا بـد من أن يـأخـذ العمـل شكـلاً جـديـداً ومتطوراً.

أختم كلمتي بتحية من القلب للجنة في عيدها الأربعـين وأتمنى لها

النجـاح في عملهـا في وطن مـوحـد سيِّـد عـلى أرضـه ومتحـرر وديمقراطي.

وبلقـاء مـع افلين عقيص يشعـر المـرء أنه أمـام كتلة من الإحساس. تتحدث عن اللجنة كـأنها قطعـة من حياتها. كيف لا؟ وهي التي شهدت ولادة اللجنة في بيروت ورافقتها يوماً بيوم وعامـاً بعد عـام. أما شقيقتهـا جـوزفين في زحلة فقـد شكلت ركناً متيناً في بنيان فروع البقاع.

تتذكر افلين وتقول:

«تعود بي الذكريات الى تلك الأيـام الحلوة والمرة في نفس الـوقت. لم يكن لنشاطنا حـدود. كنا نـطوف المناطق ونحمـل الى النساء رأينـا بقضيتهن. كان التجاوب معنا سريعاً، لذلك حـوربنا. لكننـا تابعنـا مسيرتنا من دون خوف أو تردد لأننا نعمل من أجـل إعلاء شـأن المرأة والمجتمع.

تحيـة كبيرة الى لجنتنـا المحبوبـة التي كان لي شرف الإسهـام ببنيانها منذ اليوم الأول، وأجمل التهاني في عيدها الأربعين.

أما **الحاجة أمينة الخنساء** فقد كانت مميزة، إذ وقفت بوجه البيئة التي تعيش فيها، فاشتركت في التظاهرات من أجل فتح مدرسة الغبيري ومظاهرات الغلاء وأسهمت في الحملات الصحية وغيرها.

تقول الحاجة: «لقد اشتركت في حملات التواقيع على العرائض المطلبية وفي المظاهرات من أجل مطالب اجتماعية ووطنية. وصادفتني صعوبات كثيرة لكنني تخطيتها لأني مقتنعة بعملي وبأهداف اللجنة النبيلة». وتمنّت للجنة استمرار النجاح والتقدم.

وفاطمة فرحات كانت تدير مدرسة «دار الثقافة العامة» في ساحة الدباس. وأنشأت في برج البراجنة مدرسة ليلية لمحو الأمية «الزهراء». تعيدنا فاطمة فرحات الى الخمسينات عندما ترأست أحد الوفود النسائية التي نظمتها اللجنة في حينه من أجل المطالبة بحق المرأة

فتقول: «ذهبنا الى رئيس الوزراء من أجل المطالبة بحق المرأة السياسي. وكان جوابه أننا لا نستطيع إعطاء هذا الحق إلاَّ للمتعلمات، فاحتججنا واعتبرنا هذا الحق ناقصاً. وتتابعت الوفود والاحتجاجات حتى انتزعنا الحق كاملاً».

الاعتصام في الأونيسكو تضامناً مع المرأة الفلسطينية

مرحلة النهوض العارم!

١٩٦٨ ـ ١٩٧٤

لقد ظهر بوضوح تام أن لدى العدو الاسرائيلي مطامع توسعية يريد تحقيقها تدريجياً. فقد انعش عدوان ١٩٦٧ آمال اسرائيل وحماتها وعملائها حيث اقتطعت اجزاء جديدة من الوطن العربي فاحتلت الجولان وسيناء والضفة الغربية. ولكنها لم تستطع أن تحقق مآربها باخضاع القوى الوطنية والقومية والتقدمية والديمقراطية وأن تفرض عليها الانصياع للأمر الواقع. فالغضب كان شاملاً والاستعداد لاسترجاع الكرامة عارماً. ففي لبنان عبر اللبنانيون عن سخطهم على العدوان الاسرائيلي بتظاهرات صاخبة لم يسبق لها مثيل. وشعر المواطنون بضرورة مضاعفة رص الصفوف وتوحيد الكلمة في وجه العدو المتربص بأرضنا وشعبنا. وعلى الرغم من الصعوبات التي اعترضت مسيرة القوى الوطنية والضحايا التي سقطت في تظاهرات الغضب (١٩٦٩) فقد حزمت هذه القوى أمرها على متابعة الطريق الوعر والوقوف سداً منيعاً في وجه المطامع الاسرائيلية وعدم السماح بتحقيقها.

ويمكن القول أن الفترة التي اعقبت ذلك الوضع كانت حبلى بالاحداث وقد تمخضت عن رفع سقف المسؤولية في النضال. فاطماع اسرائيل لن تتوقف. وحدودها حسب جغرافيتها التوسعية تمتد في

عمق الأراضي اللبنانية. وفي ضوء هذه الرؤية الواضحة استطاع شعبنا جمع الشمل والعمل يداً واحدة في ظل نهوض وطني عارم عم البلاد في بداية السبعينات وتسارعت وتيرة النضال النقابي والثقافي والاجتماعي.

في غمرة تلك الأحداث كانت لجنة حقوق المرأة اللبنانية حاضرة قولاً وفعلاً. وتقديراً لدورها ومثابرتها على النضال منحت اللجنة الحق الذي كان يجب أن تحصل عليه في السنة الأولى من تأسيسها وذلك بعد أن تقدمت للمرة الثانية بطلب «العلم والخبر» من وزارة الداخلية التي كان وزيراً لها شهيدنا الكبير كمال جنبلاط.

صحيح أن اللجنة كانت قد حصلت على شرعيتها منذ العام ١٩٤٧ من نساء لبنان ونساء العالم ومن كل القوى الوطنية والديمقراطية. ولم يثنِ عزمها المضايقات التي اعترضتها من وقت إلى آخر بل كانت دائماً تقوم بواجباتها كمنظمة نسائية جماهيرية ديمقراطية بمسؤولية تامة. إنما الحصول على إثبات «شرعي» كان ضرورياً ليس لدفع النضال الذاتي بل لتسهيل العمل وخاصة في ما يتعلق بتأمين الخدمات الاجتماعية والثقافية.

لأول مرة منذ تأسيسها أصبح للجنة في العام ١٩٧٢ مركزاً ثابتاً تمارس فيه نشاطها الاجتماعي والثقافي. فعوضاً عن اقامة دورات محو الامية في منازل الأعضاء، تعاونت اللجنة مع «اللجنة الوطنية لمحو الامية» التي كانت قد انشأتها وزارة الشؤون الاجتماعية واقامت شبكة واسعة من دورات محو الامية في مركزها وفي المدارس (بعد انتهاء الدوام) وفي النوادي نذكر منها: الشياح، بعلبك، الكرك، كفرمان، الطيبة، زوطر الشرقية، المروانية...

افتتاح أول مركز للجنة ١٩٧٢

ومن بين ما قامت به اللجنة في بداية السبعينات حملة مكافحة الغلاء التي اطلقتها عبر عرائض جمع عليها ستون ألف توقيع من النساء فقط في مختلف المناطق اللبنانية. وقد أعلن عن هذه العرائض قبل أن تسلم إلى المسؤولين في مؤتمر صحفي عقد في نقابة محرري الصحف (في بناية العازارية في بيروت). وقد تبع هذه الحملة تظاهرة دعت إليها اللجنة اشترك فيها عدد من الجمعيات النسائية. جابت التظاهرة شوارع بيروت بدءاً بساحة رياض الصلح مروراً بساحة الشهداء فباب أدريس وصولاً إلى قصر العدل (العدلية) حملت فيها المتظاهرات شعارات تطالب بتخفيض أسعار المواد الغذائية الضرورية وتأمين الحليب للأطفال. . .

في المؤتمر الصحفي بنقابة المحررين

وجدير بالذكر أيضاً إن فروع لجنة حقوق المرأة اللبنانية التي تشكلت في معظم المناطق اللبنانية وكانت تبلغ في بداية السبعينات أكثر من أربعين فرعاً لم تتوقف لحظة عن متابعة نشاطها الهادف إلى تحسين ظروف الحياة واجتذاب النساء إلى الانخراط في العمل الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي والديمقراطي. ففي بيروت والجنوب والشمال والبقاع والجبل كانت عضواتنا تعملن ليس فقط انطلاقاً من توجهات وتوصيات مؤتمرات اللجنة وتنفيذاً لمقرراتها فحسب بل كذلك من منطلق أوضاع النساء في مناطقهن. ويقمن واياهن بدراسة حاجات المنطقة المعنية ويطالبن بها المسؤولين. وقناعة أعضاء اللجنة بأنه لا يموت حق وراءه مطالب كانت المحرك الدائم لنشاطهن. لأن تحقيق الحقوق الانسانية المشروعة للنساء والأطفال

وللشعب عامة لكي ينعموا بحياة كريمة هو من مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً.

في الثامن من إذار ١٩٧٤ ازفت لجنة حقوق المرأة اللبنانية نبأ قرار الأمم المتحدة باعتبار السنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة. ودعت من على منبر الاونسكو المؤسسات الرسمية والوطنية كافة إلى انجاح أهداف هذه السنة.

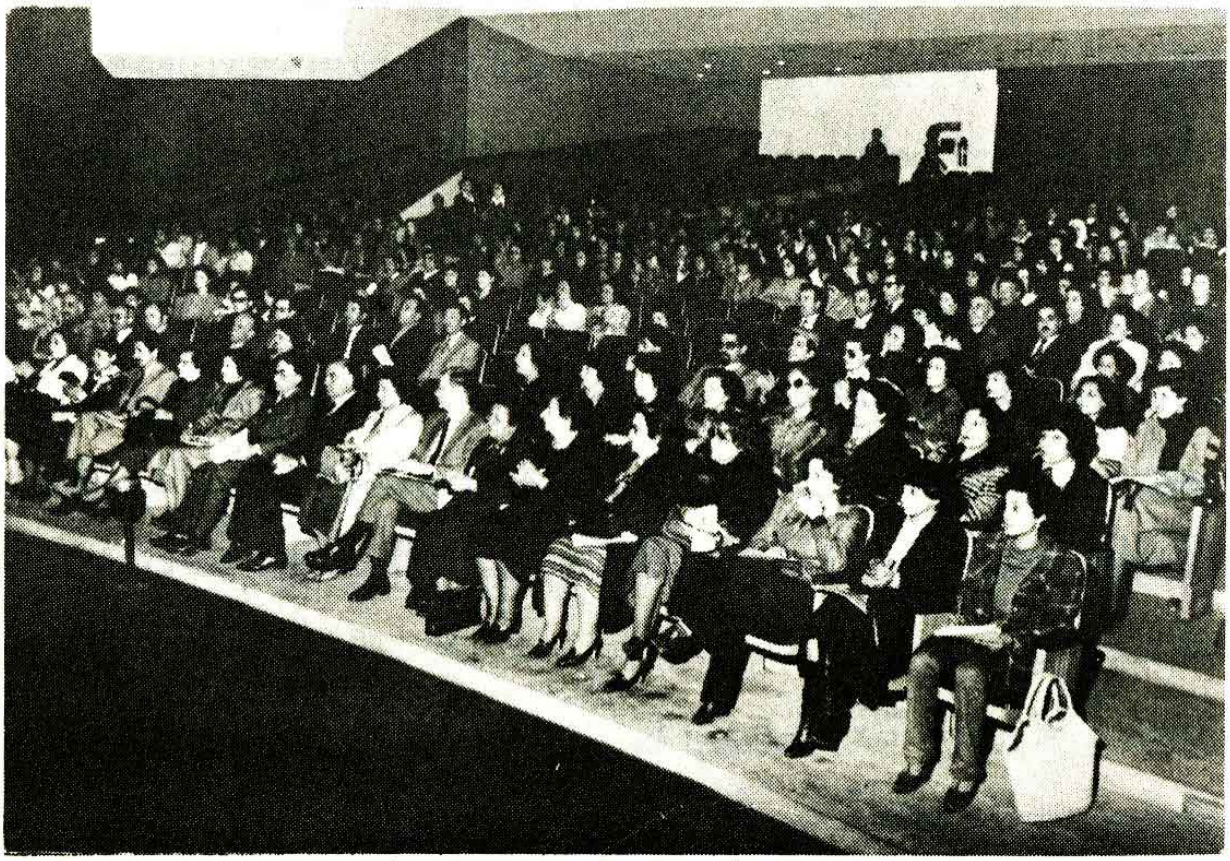

الثامن من آذار في الأونيسكو (١٩٧٤)

وفي أيار من العام نفسه اشتركت اللجنة في أعمال المجلس النسائي اللبناني الذي عقد في الهوليداي ـ إن تحضيراً للسنة العالمية للمرأة تحت عنوان: «المرأة في القوانين العربية في ضوء الاتفاقات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة».

وفي ٢٠ حزيران ١٩٧٤ طرحت اللجنة برنامج عمل متكامل

تعهدت بتنفيذه في خلال العام ١٩٧٥ وذلك بحضور عدد من ممثلات الجمعيات النسائية وممثلي وسائل الاعلام. وقد تضمن هذا البرنامج فيما تضمن، وضع استمارة مخصصة للمرأة العاملة في الصناعة وأخرى للمرأة العاملة في الزراعة واجراء تحقيق ميداني حول هذين القطاعين بغية تسليط الضوء على الأوضاع المتردية للعاملات لاستكشاف الاساليب النضالية الأفضل والعمل على تحسين ظروف حياتهن ووضع الدواء على الجرح.

وفي الوقت الذي بدأت فيه تعبئة الاستمارات الميدانية كان التحضير أيضاً يأخذ طريقه استعداداً لعقد المؤتمر السابع للجنة في آذار العام ١٩٧٥. ونشير هنا أن اللجنة قد تلقت في حينه الدعوة تلو الدعوة لالقاء محاضرات أو الاشتراك بندوات، لبت اللجنة معظمها نذكر منها: بتغرين، جباع الشوف، عماطور، الطيبة (الجنوب)، فيع (الكورة) عمشيت، زغرتا، حمانا، دير قانون النهر، صريفا، فرن الشباك... كما كان على روزنامة اللجنة محاضرات وندوات كثيرة.

كيف بدأت السنة ١٩٧٥ وإلى ما انتهت؟

الوطن أولاً!

١٩٧٥ ـ ١٩٨١

في الأشهر الأولى من العام ١٩٧٥ انصرفت اللجنة للبدء بتنفيذ المهمات التي تعهدت بها والمخصصة بسنة المرأة العالمية. فقد جاب اعضاء اللجنة المناطق اللبنانية كافة لتعبئة الاستمارة التي وضعتها حول أوضاع المرأة العاملة في الصناعة والمرأة العاملة في الزراعة. ففي تل عباس في الشمال، مثلاً، عشنا يومين متتاليين مع العاملات في قلع الفستق. وفي الزرارية والنبطية قام اعضاء اللجنة بالتعرف بالفتيات الصغيرات اللواتي يعملن في شك الدخان. وفي الجبل اسهم الأعضاء بلم الزيتون وقطف التفاح. وفي سهل البقاع كان اعضاء اللجنة شهود عيان على طريقة نقل العاملات الزراعيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن الثلاث عشرة سنة لقلع الثوم والبصل، حيث كانت شاحنة صاحب الأرض أو ضامنها، تحتويهن في شكل لا انساني. وكانت المرارة تحز في نفوسنا عند رؤيتنا زهرات بعمر الورد يقضين ساعات طويلة (١٠ ـ ١٢ ساعة) في العمل المضني تحت اشعة الشمس الحارقة ليحصلن على ما يسد الرمق. ولا يعرف عدد كبير منهن كم هو اجرهن. فالأب أو الأخ أو الزوج هو الذي يقبض أجر الابنة أو الأخت أو الزوجة.

وفي بيروت وضواحيها التقت اللجنة عاملات الريجي والحلويات

والنسيج والخياطة وغيرها . . . واطلعت عن كثب على اوضاعهن. وتبين من نتائج الاستمارة الميدانية أن الممارسة لم تكن متفقة وقانون العمل اللبناني. لا أجر متساوٍ للعمل المتساوي ولا اجازات سنوية أو ضمان اجتماعي (عدد من المعامل كان يخبىء العاملات الصغيرات في أثناء التفتيش). وكان الصرف الكيفي يطال العاملات في شكل أساسي ولا سيما المتزوجات.

مع عاملات شك التبغ في الجنوب

في نيسان ١٩٧٥، كانت الجمعيات النسائية اللبنانية تعمل على قدم وساق لجعل السنة العالمية للمرأة سنة الغاء القوانين المجحفة

بحق المرأة وسن أخرى تعتبرها مواطنة كاملة المواطنية لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل أي مواطن آخر.

وفي هذا الوقت أيضاً كان يزداد عدد اللبنانيين المنخرطين في النضال الوطني العام الذي تميز في بداية السبعينات بكثافة التحركات الاجتماعية والندوات الفكرية والتظاهرات المطلبية: وفي الوقت الذي اخذت فيه تعم الحياة السياسية الممارسة الديمقراطية التي كادت تؤدي إلى جمع الصفوف وتوحيد القوى المتطلعة إلى لبنان تسوده العدالة والمساواة، في هذا الوقت بالذات رأى الامبرياليون وعملاؤهم أن لبنان سوف يفلت من براثنهم أن استمرت الحال على هذاالمنوال. وانتقاماً لفشلهم المتتالي حيث لم يتمكنوا من فرض أي مشروع استعماري على الشعب اللبناني بل على العكس فقد اكتسبت القوى المعارضة لربط لبنان بعجلة المستعمرين تأييداً متزايداً من جماهير الشعب كان لا بد من اشعال فتيل الفتنة الداخلية وزج اللبنانيين في حرب اهلية تفتتهم وتقضي على وحدتهم وتنسف كل المكتسبات التي تحققت في فترة النضال الديمقراطي. كان بداية تنفيذ المخطط ـ المؤامرة ضد استقلال لبنان وسيادته وعروبته ووحدته. وقد حيكت المؤامرة من عدة فصول كان الفصل الأول منها تدمير لبنان لربطه بالمشروع الذي كان يعد للمنطقة العربية كلها.

وكان قد مهد للحرب الأهلية باعتداء غادر على تظاهرة صيادي الأسماك في صيدا التي سقط فيها المناضل الشهيد معروف سعد. فقد تلقت اللجنة خبر الاستشهاد في خلال انعقاد مؤتمرها السابع. فوقفت المؤتمرات دقيقة صمت حزناً واستنكاراً ووجهن برقية تعزية باسم المؤتمر.

مشهد من المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية

لقد اضطرت ظروف الحرب كل القوى الديمقراطية وخاصة المنظمات النسائية إلى تعديل برامج عملها. إذ كان يترتب عليها مهمات غير تلك التي اعتادتها.

وبالنسبة إلى **اعضاء** اللجنة **لم يبارحن مكانهن** إلا قسراً أو تهجيراً. فقمن بواجباتهن حتى في الاماكن التي هجرن إليها. ففي اجتماع للهيئة الادارية عقد بعد أسبوع من اندلاع النار، وضعت اللجنة برنامج عمل للعمل السريع عممته على كل فروعها، أهمه: البدء بحملة توعية وطنية لازالة سموم الاعلام المأجور الذي مارسه بعض الأطراف لتصوير الحرب حرباً طائفية دون التطرق إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها والتي استهدفت دق اسفين بين الشعبين

اللبناني والفلسطيني والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. كما استهدفت أساساً وحدة لبنان واستقلاله وتطلعه نحو الديمقراطية والتطور.

اسعاف إحدى الجريحات

اشتدت المحنة وبدأت الضحايا تتساقط واصبحت العائلات تنوء تحت هول الكارثة حيث سدت أبواب الرزق امامها وتجمعات المهجرين تزداد. وفي بيان إذاعته اللجنة دعت اعضاءها إلى الاسهام في أعمال الاغاثة والاسعاف وتأمين المواد الغذائية للمعوزين والالتحاق باقرب مستوصف أو مستشفى. ونظمت من أجل ذلك دورات للاسعافات الأولية تخرج منها في خلال شهرين أكثر من مئة مسعفة في بيروت وضواحيها.

وقد طال اللجنة قسطاً كبيراً من كوارث الحرب المدمرة. فحرق مركزها واحترقت معه كل وثائقها. هذه الوثائق التي احسسنا بخسارتها الجسيمة عند إعداد هذا الكتيب.

في الثامن من آذار العام ١٩٧٦ أحيت لجنة حقوق المرأة اللبنانية المناسبة بتظاهرة سارت من ساحة رياض الصلح حتى السراي الكبير حيث كان الرئيس رشيد كرامي معتصماً. وقد حملت المتظاهرات شعارات تطالب بوقف الاقتتال في الوقت الذي كان فيه الرصاص يلعلع والناس تحتمي في المحال والدكاكين. وقد اشترك في هذه التظاهرة ـ المغامرة أكثر من مئة وخمسين عضواً من لجنة حقوق المرأة.

وفي ذلك العام أيضاً بدأت فكرة العمل التحالفي تفرض ذاتها. فمرحلة التشرذم التي مر بها لبنان تطلبت ضفر جهود كل القوى التي تهمها وحدة الشعب اللبناني. فقد تنادى عدد من الجمعيات النسائية لتنظيم العمل فيما بينها، وشكل التحالف النسائي الوطني اللبناني الذي ضم الجمعيات التالية: الاتحاد النسائي التقدمي، والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، ولجنة الأمهات في لبنان، والتجمع النسائي العربي، والحركة النسائية للتوعية الاجتماعية، ولجنة حقوق المرأة اللبنانية. وطرح التحالف في مؤتمر صحفي هدفه وبرنامج عمله اللذين تلخصا في العمل من أجل توحيد كلمة النساء لانهاء الحرب والتخفيف من افرازاتها الاجتماعية وعدم فسح المجال أمام اسرائيل وحماتها للتدخل في شؤون لبنان الداخلية.

بعد حرب السنتين تنفس الناس الصعداء وبدت في الافق بوادر السلام في لبنان. ولم تدع اللجنة هذه المناسبة تمر من دون مشاطرة

.الأمل الذي خيم على حياة المواطنين. وعلى الرغم من الحذر الذي ظل مسيطراً على البلاد احتفلت اللجنة بذكرى تأسيسها الثلاثين التي صادفت الذكرى الرابعة والثلاثين لاستقلال لبنان. واقامت أسبوعاً ثقافياً كان الأول من نوعه بعد الكارثة الوطنية. واشتمل هذا الأسبوع من جملة ما اشتمل على معرض فني رفيع المستوى. وكانت قاعة الاونيسكو الفسيحة تغص بالوافدين الذين تحلقوا حول اجنحة المعرض. فمن جناح مخصص للأطفال إلى آخر حول الصحافة وثالث يظهر ميادين عمل المرأة... الخ.

احدى الندوات

كما اقيم في الأسبوع نفسه ندوة عن المرأة تحدث فيها كل من: المرحوم الدكتور الشيخ صبحي الصالح، السيدة املي فارس

إبراهيم، معالي الأستاذ ناظم القادري، المحامية تيريز عيد.

أما النشاط الجديد والمتميز في نوعيته الذي نفذته لجنة حقوق المرأة في العام ١٩٧٨ المسابقة المدرسية التي اجريت بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية ـ مديرية التعليم الثانوني (التفاصيل في مكان آخر).

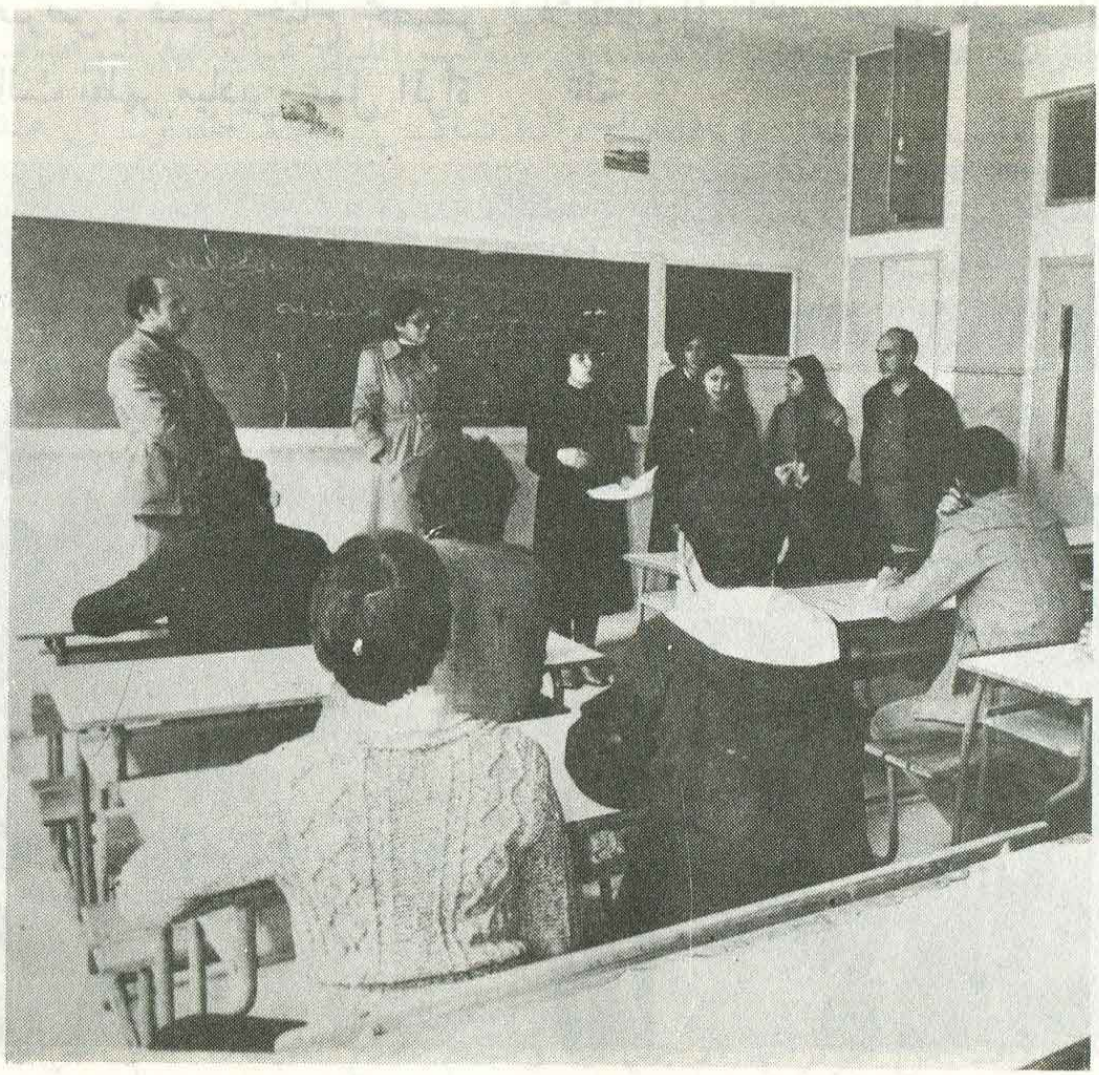

في احدى المدارس أثناء المسابقة

لقد تسلحت اللجنة بجرأة وثقة كبيرتين من أجل عقد مؤتمرها الثامن في الموعد المحدد له على الرغم من التنبؤات في انفجار الوضع

الامني. حيث اجتاحت اسرائيل في آذار ١٩٧٨ الجنوب واغارت بطائراتها المجرمة التي طالت العديد من القرى الجنوبية وسقط من جرائها الكثير من الضحايا ونزحت العائلات التي وجدت نفسها من دون مأوى.

واستنكاراً لهذا العدوان دعا التحالف النسائي الوطني اللبناني في حينه، النساء إلى التعبير عن سخطهن على ممارسات اسرائيل والتجمع في باحة الاونسكو والانطلاق في تظاهرة احتجاج وادانة.

وفي المناطق قامت فروع اللجنة في عماطور وعين قني بمد بيروت بالألبسة والادوية والمواد الغذائية التي وزعت على العائلات النازحة من الجنوب. كما ابرقت اللجنة إلى مجلس الأمن الدولي مطالبة بوضع حد لاعتداءات اسرائيل وانزال العقوبة بها.

تظاهرة نسائية احتجاجاً على العدوان الاسرائيلي

أما على الصعيد الاجتماعي فاضافة إلى نشاطها اليومي اقامت اللجنة في ذلك العام «منتدى الأطفال» في فصل الصيف في مركزها في بيروت الذي افتتحته في وطى المصيطبة بعد احتراق مركزها الرئيسي في الشياح.

وفي تموز العام ١٩٧٨ طرحت اللجنة برنامجها للسنة ١٩٧٩ التي اقرتها هيئة الأمم المتحدة سنة عالمية للطفل. وللاسهام في قسطها المتواضع وفي سبيل جعل سنة الطفل سنة مثمرة ومفيدة، مرحلت اللجنة نشاطها على ثلاث فترات زمنية وقد خصصت اللجنة الأسبوع الثقافي الذي تقيمه بمناسبة ذكرى الاستقلال ومناسبة تأسيسها أسبوعاً للطفل فرتبت معرض صور عن الطفولة قدمت خلاله جائزة لأفضل صورة وندوة حول شرعة حقوق الطفل اشترك فيها: الأب سليم الغزال، والأستاذ محمد بركات والأستاذ سعيد العظم مدير الاعلام لمنظمة اليونيسيف في الشرق الأوسط والأستاذة رفيقة حمود.

أما الفترة الثانية فتضمنت حملة للتوقيع على عرائض تطالب بتطبيق شرعة حقوق الطفل. وفي احتفال يوم المرأة العالمي في قصر الاونسكو العام ١٩٧٩ عرض الأطفال الذين مثلوا محافظات لبنان الخمس العرائض التي حملت آلاف التواقيع من كل المحافظات.

وتميز ذلك العام بخصب نضالي طال أكثر من مجال في كل المناطق. فأقامت فروع اللجنة نشاطات متنوعة مستندة من جهة إلى البرنامج الذي وضعته الهيئة الادارية للجنة لمناسبة السنة العالمية الطفل ومستوحية من ظروف الأطفال وحاجاتهم في المنطقة أشكال تحركها.

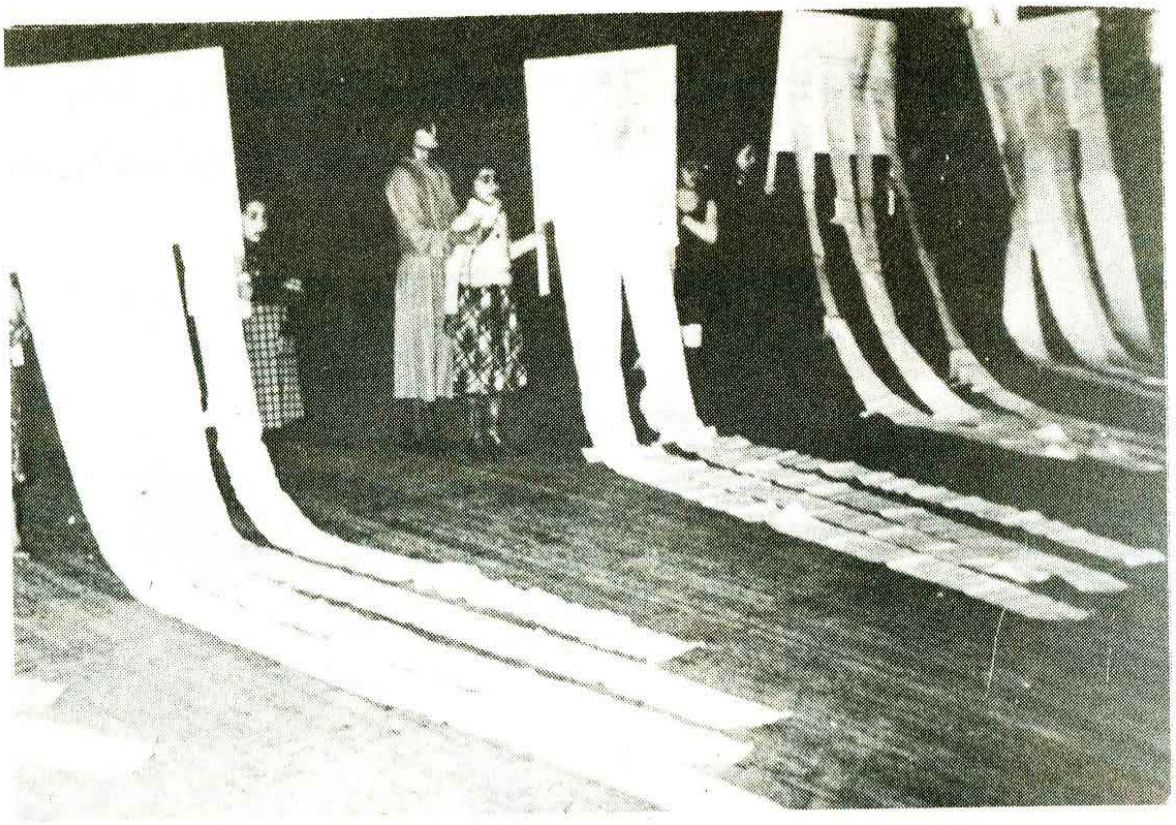

صورة عن عرائض الأطفال

ومن وحي هذه السنة اطلقت اللجنة نوعاً جديداً من النشاط في برامج عملها أصبح فيما بعد نشاطاً دائماً. فانشأت فرقة الغدير للدمى المتحركة التي شغلت مكانة مهمة في حياة الأطفال ولا سيما في الوقت الذي توقفت فيه مجالات الترفيه عن الطفل في ظروف الحرب العصيبة (ثمة صفحات خاصة لفرقة الغدير).

وعنونت اللجنة مسابقتها السنوية التي تجريها بالتعاون مع مديرية التعليم الثانوي «طفولتي»..

وفي صيف العام ١٩٧٩ اقامت اللجنة بالتعاون مع كشاف الاتحاد مخيماً ترفيهياً في كيفون. فعاش الأطفال ١٢ يوماً تغمرهم الفرحة

والبهجة . واختتم المخيم بحضور محافظ جبل لبنان وشخصيات تعمل في مجال الطفولة . كما حضره الأهل وقدم الأولاد برنامجاً فنياً رائعاً .

إلى مخيم كيفون من أمام مركز اللجنة في بيروت

وبسبب عدم وجود دور حضانة ورياض أطفال تابعة للمدرسة الرسمية حيث اقتصرت هذه المؤسسات على مبادرات الهيئات الاجتماعية، انشأت اللجنة في العام ١٩٧٩ ثلاث روضات واحدة في برج البراجنة بالتعاون مع مصلحة الانعاش الاجتماعي وثانية في القصيبة بالتعاون مع لجنة الانماء الوطني وثالثة في كفررمان .

وحيث لم تتمكن اللجنة من تعميم هذا النوع من النشاط نظمت فروعها دورات ترفيهية للأطفال جرت فيها مباريات رسم وغناء واشغال يدوية ونشاطات رياضية فضلاً عن المخيمات الصيفية التي

اقيمت اضافة إلى كيفون في دير الغزال وفالوغا ودير المخلص وكفرصير إلى جانب الرحلات الاستطلاعية الهادفة إلى تعرف الأولاد على وطنهم.

في البقاع الاوسط نظمت فروع اللجنة مسابقة رسم اشترك فيها ٢٢ مدرسة متوسطة رسمية وخاصة.

واقام فرع بعلبك حفلة فنية اشترك فيها ٢٠٠ طفل.

وفي عاليه كان «اسعاد الأطفال» شعار فروع المنطقة. ونذكر هنا أن كل فروع لجنة حقوق المرأة في مختلف المناطق استعانت بفرقة الغدير للدمى المتحركة في نشاطها الترفيهي الخاص بالأطفال.

الأطفال يرسمون

وشملت المنتديات مناطق بيروت والشمال والبقاع والجبل والجنوب وضمت آلاف الأطفال الذين امضوا أسابيع تعلموا خلالها كيف يرسمون ويغنون ويرقصون ويفرحون.

أن الدراسة القيمة التي نفذتها اللجنة عن اوضاع الطفل والأم في لبنان بمساعدة مالية من اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (اكوا) والصندوق الطوعي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، كانت مناسبة للالتقاء بالعائلات والتحدث مع الامهات والاباء عن الأوضاع الاقتصادية والتربوية والصحية المتدهورة. وقد اظهرت هذه الدراسة ذات الصفحات ٢٣٥ الحالة المأسوية التي يعيشها أطفال لبنان.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن اللجنة الوطنية ليوم الطفل اقامت حفلة تكريمية في اختتام العام ١٩٧٩ وسلمت هدايا تذكارية ورمزية للذين اسهموا بشكل فعال في نشاط السنة العالمية للطفل. وقد تسلمت اللجنة جائزتها من السيدة زاهية سلمان.

لم يتسنَّ للمرأة اللبنانية الاستفادة من شعار سنة المرأة العالمية «مساواة ـ انماء ـ سلام». إذ كان عليها أن تعمل في ظروف الحرب الأهلية التي لم تكن تهدد حقوق المرأة فقط بل كذلك حقوق المجتمع والوطن.

ولكن الحركة النسائية المقتنعة بحقوقها وواجباتها، والواثقة بقدراتها، سعت لاقتناص الفرص بشتى الوسائل للتدليل على دور المرأة الفاعل والبناء. فعقدت الندوات واللقاءات واشتركت في المؤتمرات العالمية التي نظمت للمناسبة. وفي العام ١٩٨٠ الذي اعتبر محطة على طريق عقد المرأة، طرحت اللجنة على الرأي العام اللبناني

«مشروع ميثاق حقوق المرأة اللبنانية» في مؤتمر صحفي عقد في مركزها الرئيسي بحضور ممثلي الفعاليات الاجتماعية والسياسية والاعلامية الذين ايدوا المشروع وابدوا استعدادهم لمناقشته.

الميثاق يناقشه الاتحاد العمالي العام

وعقد بعد ذلك عدد من الاجتماعات لمناقشة البنود المطروحة في هذا الميثاق فكان منها لقاء الحقوقيين الذي عقد في ١٢ أيار ١٩٨٠ والذي اسهم فيه عدد كبير من الاساتذة نذكر منهم: المرحوم فوزي غازي وقد مثل نقابة المحامين، سونيا إبراهيم عطية، وفيقة منصور الدويري، هلا الزين، زكريا رعد، أحمد الزين، محمد عيسى، محمد حديب، اقبال دوغان.. وتعهد الأساتذة المذكورون، بوضع دراسات حول القوانين التالية: قانون العمل، قانون العقوبات، قانون التجارة، قانون الموجبات والعقود، نظام تعاونية موظفي الدولة، الضمان الاجتماعي، أصول المحاكمات المدنية والجزائية، قوانين الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية.

كما عقد عدد من اللقاءات مع الاتحادات العمالية والنقابية وأخرى مع المثقفين والنوادي الثقافية ومعاهد الابحاث.

وجرت لقاءات مع منظمات الشباب ومع الهيئات التعليمية والطلابية مع العاملين في وسائل الاعلام. هذا اضافة إلى الاجتماعات العديدة التي تمت مع النساء في الأحياء والمناطق: في بيروت وعاليه وطرابلس وبعلبك وصيدا. والجدير ذكره تشكيل لجنة من مختلف الفعاليات سميت «اللجنة الاعلامية لميثاق حقوق المرأة اللبنانية» والتي تكفلت بتحضير مؤتمر على الصعيد الوطني تصدر عنه الوثيقة الختامية التي يمكن اعتمادها كبرنامج عمل خاص بعقد المرأة. وقد تشكلت هذه اللجنة من: المجلس النسائي اللبناني، جمعية تنظيم الأسرة، لجنة الأمهات في لبنان، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، جمعية رعاية الطفل اللبناني، الحركة النسائية للتوعية الاجتماعية، الاتحاد النسائي التقدمي، الجامعيات اللبنانيات، تجمع المرأة اللبنانية ولجنة حقوق المرأة اللبنانية.

كما انضم إلى اللجنة ممثلون عن النقابات والاتحادات الثقافية: الاتحاد العمالي العام، اتحاد الكتاب، نقابة الصحافة، نقابة المحامين، الوكالة الوطنية للانباء.

وفي العام ١٩٨٠ أيضاً، وضعت لجنة حقوق المرأة اللبنانية اثنتي عشرة محاضرة حول قضايا المرأة والمنظمة الجماهيرية الديمقراطية والحركة النسائية الخ.. واقامت دورة تثقيفية مغلقة استمرت عشرة أيام اشترك فيها ٢٨ عضواً. اطلق على هذه الدورة اسم رئيسة اللجنة السابقة ورئيستها الفخرية الدائمة ثريا عدرة. وتابعت اللجنة هذه الدورات التي شملت عدداً كبيراً من اعضائها.

المشتركات في الدورة التثقيفية
مع السيدة ثريا عدرة

اتسعت في العام ١٩٨١ اجتماعات «الميثاق». فجهز المحامون دراساتهم حول البنود المطروحة. وقد نظمت لقاءات ومناقشات اشرفت عليها اللجنة الاعلامية لميثاق حقوق المرأة اللبنانية.

وفي خلال تلك الفترة قدمت نسخة من الميثاق إلى لجنة الادارة والعدل في مجلس النواب التي حددت تاريخ ٧ شباط ١٩٨١ موعداً لعقد جلسة خاصة لبحث واعادة النظر في بعض القوانين اللبنانية وذلك بناء على طلب من اللجنة الاعلامية للميثاق.

وعلى صعيد النضال الوطني كانت لجنة حقوق المرأة في تلك الفترة تعمل مع كل القوى والفعاليات باتجاه تحقيق وفاق وطني ينهي حالة الحرب ويعيد إلى لبنان وحدته على قاعدة المساواة والعدالة والديمقراطية.

أما الأسبوع الثقافي الذي ترتبه اللجنة سنوياً فقد أقيم في ذلك العام باسم التحالف النسائي الوطني اللبناني تحت شعار «الاستقلال والجنوب» اشتمل الأسبوع على معرض للصور وندوة سياسية وامسية شعرية وحفلة فنية. كما خصص يوم لزيارة الجنوب وتقديم الكنزة ـ الرمز للمقاتلين الأبطال الذين يتصدون للأعتداءات الأسرائيلية وهمجية الصهاينة الذين يقتلون ويشردون أهلنا واولادنا.

خلال هذا الأسبوع اقامت فروع اللجنة أيضاً نشاطات متنوعة. فمن معرض كتب في عاليه إلى محاضرة صحية وحفلة فنية في العبادية. وفي بحمدون قدمت فرقة الغدير عرضاً للأطفال. أما في صور فدعا الفرع إلى تنظيم الملاجىء ورش المبيدات لتكون جاهزة للحالات الطارئة (القصف الاسرائيلي) واقيمت لذلك ندوات صحية.

مؤتمر لجنة حقوق المرأة اللبنانية التاسع

واكتسب الثامن من آذار في العام ١٩٨١ مضامين ومعاني زادته غنى. فيوم المرأة العالمي الذي هو رمز نضالها ووحدتها احتفلت به نساء لبنان وهن يتابعن الصمود ضد الاعتداءات الصهيونية وتدخلات اسرائيل في شؤون لبنان السياسية ومن أجل وفاق وطني حقيقي يثبت وحدته ويحفظ ويطور ديمقراطيته.

وعقدت اللجنة في ذلك العام وبمشاركة عدد من الوفود العربية والعالمية رفيعة المستوى مؤتمرها التاسع برعاية رسمية وبحضور حشد من الشخصيات والفعاليات والهيئات اللبنانية وتمكنت المشتركات العربيات والأجنبيات من زيارة صور وصيدا والجبل والبقاع.

وكان للجنة حقوق المرأة اللبنانية اسهام ملموس في احتفالات عيد الأم واللجنة الوطنية ليوم الطفل. ففي بيروت قدمت فرقة الغدير عرضاً جميلاً للأطفال. واحتفل فرع الصرفند بعيدي الأم والطفل وفي حلبا اقيم يوم ترفيهي.

وفي تلك السنة وضع فرع المرشدات الذي كان قد نشأ حديثاً برنامج عمله انطلاقاً من طموحاته وتطلعاته: علم ـ عمل ـ فرح ـ رحلات ـ حفلات تعارف ـ مخيمات ـ أفلام وثائقية تربوية. ورتب الفرع حملة نظافة في منطقة كركول الدروز بالتعاون مع اللجنة الشعبية بالحي ومصلحة النظافة في بلدية بيروت.

أما المسابقة المدرسية فيمكن القول أنها أخذت بعداً وطنياً توحيدياً اضافة إلى البعد التربوي ـ التثقيفي حيث اشترك فيها العديد من الثانويات الرسمية والخاصة في مختلف المناطق اللبنانية من جبيل إلى صور ومن الجبل إلى البقاع ومن الشمال إلى بيروت.

سنوات التحدي !
١٩٨٢ ـ ١٩٨٧

لقد أوقع العدوان الإسرائيلي الغادر على لبنان(*) المدعوم من الإمبريالية وفي طليعتها الولايات المتحدة. ومن ثم الإجتياح المجرم براً وبحراً وجواً العديد من الضحايا. فتهدمت المنازل وحرق الزرع ونزح الكثير من العائلات التي وجدت نفسها في العراء.

والإجتياح المؤامرة لم يتوقف. بل تابع طريقه نحو العاصمة. وقبل أن يصلها أمطرها بقذائف من كل الأنواع: الناپالم، الفراغية، الجرثومية... فأصبحت ركاماً معظم المؤسسات الثقافية والإنسانية والإنتاجية. وإمعاناً بالعدوان ضرب الصهاينة حول بيروت حصاراً تموينياً بغية إركاعها واستسلامها.

وكان من البديهي أن يهب أهالي بيروت لمواجهة العدو ومساعدة

---

* بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ قام العدو الإسرائيلي بإحراق مساحات من الأراضي المزروعة قمحاً تقدر بحوالي ٢٥ ألف دونم. وتقدر الخسائر الناتجة عن هذا العمل بحوالي ٢٠ مليون ليرة لبنانية. كما أتلف العدو وفي الفترة نفسها حوالي ٤٩٠ ألف شجرة مثمرة في الجنوب والبقاع (منها ٢٤٠ ألفاً على الطريق الساحلي بين صيدا وصور) بالإضافة إلى إحراقه لحوالي ٤٥ ألف دونم من الأشجار الحرجية في منطقة حوش عميق والليطاني.

المهجرين والمصابين فتوزع على المستشفيات طوعاً الكثير من الشباب والشابات وانخرطوا في عمليات الدفاع المدني والإسعافات الأولية.

العدوان الاسرائيلي

ولجنة حقوق المرأة اللبنانية الملتزمة بالقضية الوطنية (مّن أهداف اللجنة حسب القانون الأساسي ـ الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته) قد برهنت فعلياً وبمسؤولية على هذا الإلتزام خلال الإجتياح الإسرائيلي واحتلاله الآثم.

ففي ٢٠ تموز ١٩٨٢ وخلال الحصار وتحت القصف العشوائي الإسرائيلي عقدت الهيئة الإدارية الممثلة لكل المناطق اجتماعاً مهماً حددت فيه المهمات التي استوجبتها المرحلة أتبعتها بخطوات عملية. وقد شمل عمل اللجنة كل الميادين:

١ ـ **مراكز الطوارىء**: كانت اللجنة دوماً تعد عضواتها للعمل كمسعفات من أجل تأدية واجبهن عند الحالات الطارئة. إن أكثر من ثلاثين عضوة في بيروت توزعن على مراكز الطوارىء التي استحدثت لإسعاف المصابين وعلى المستشفيات التي بقيت تعمل في بيروت.

٢ ـ **الترفيه عن الأطفال**: كانت فرقة الغدير للدمى المتحركة تنتقل من ملجأ إلى آخر تنشر البسمة على وجوه الأطفال الخائفة. وفي خمسة مراكز آمنة نسبياً في بيروت أمضى الأطفال ساعات طويلة رسموا خلالها ولعبوا. ولقد أسفرت رسومهم عن ألبوم جاء شاهداً على ما عاناه أطفالنا في سني الحرب والإجتياح. وقد طبعت هذه الرسوم بمساعدة الإتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي وساعد على إخراجه الفنانان سيتا مانوكيان ومفيد زيتوني اللذان أشرفا أيضاً على ساعات الرسم هذه. لقد لاقى هذا الألبوم طريقه إلى مختلف بلدان العالم وشكّل مادة حسّية للمعارض التي أقامتها منظمات نسائية صديقة. فذكّرت العالم بهمجية الحرب وعرفته إلى قدرة أطفال لبنان على التحدي.

نشاط اللجنة ضمن الهيئات النسائية والتحالف النسائي الوطني اللبناني

١ ـ **مساعدة المهجرين**: فقد انضمت اللجنة إلى اللجان النسائية التي تشكلت في حينه للإتصال بالمؤسسات الإنسانية وتأمين إيصال المواد الغذائية إلى أصحابها.

٤ ـ **على الصعيد الإعلامي**: قامت اللجنة بتحرك إعلامي واسع لم

يطل فقط الساحة اللبنانية بل تعداها إلى العالم الخارجي عبر مندوبتنا في الإتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ومن خلال علاقات ثنائية مع عدد من المنظمات النسائية في دول أوروبية وأميركية.

٢ ـ **تظاهرات واعتصامات:** في حزيران ١٩٨٢ ومباشرة بعد بدء الإجتياح الإسرائيلي انطلقت تظاهرة نسائية من حديقة الصنائع في بيروت وصلت حتى مقر السفارة الأميركية، وقد رفعت المتظاهرات شعارات تدين العدوان الإسرائيلي المدعوم من أميركا. وقد تم إرسال برقيات احتجاج إلى رئيس الجمهورية اللبنانية وإلى الأمين العام للجامعة العربية والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة. وجرت تظاهرات مماثلة في المناطق اللبنانية كافة.

ـ في ١٩ حزيران ١٩٨٢، نفذ اعتصام نسائي في مركز هيئة الأمم المتحدة في بيروت.

ـ في ٢٩ تموز وجهت الهيئات النسائية دعوة إلى اعتصام نسائي في الجامعة الأميركية في بيروت بدأ بإضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام واستمر الإعتصام ٢٣ يوماً. كان لهذا الإعتصام وقع هام على الصعيد الداخلي ودور تعبوي رفع معنويات الجماهير المحاصرة. وكان له كذلك وقعه على الصعيدين العربي والعالمي وجذب وسائل الإعلام المحلية والأجنبية واعتبر مزاراً ومرجعاً للشخصيات السياسية والإجتماعية والوفود التي جاءت مؤيدة للإعتصام ومستنكرة العدوان الإسرائيلي على لبنان. نذكر منها الوفد الثقافي المصري والوفد النسائي الإيطالي الذي حضر خصيصاً للإتصال بالمعتصمات ونظم بالتعاون مع الهيئات المشاركة في الإعتصام تظاهرة انضمت إليها النساء الأجنبيات

في بيروت حملت المتظاهرات يافطات بلغات ثلاث تندد بالغارات الإسرائيلية وتطالب بوضع حد لها. وقد استقلت المتظاهرات السيارات من الجامعة الأميركية وعند وصول التظاهرة إلى الشياح سارت النساء مشياً على الأقدام حتى الحاجز الإسرائيلي على غاليري سمعان ورددن هتافات تدين الإجتياح والإحتلال والحصار.

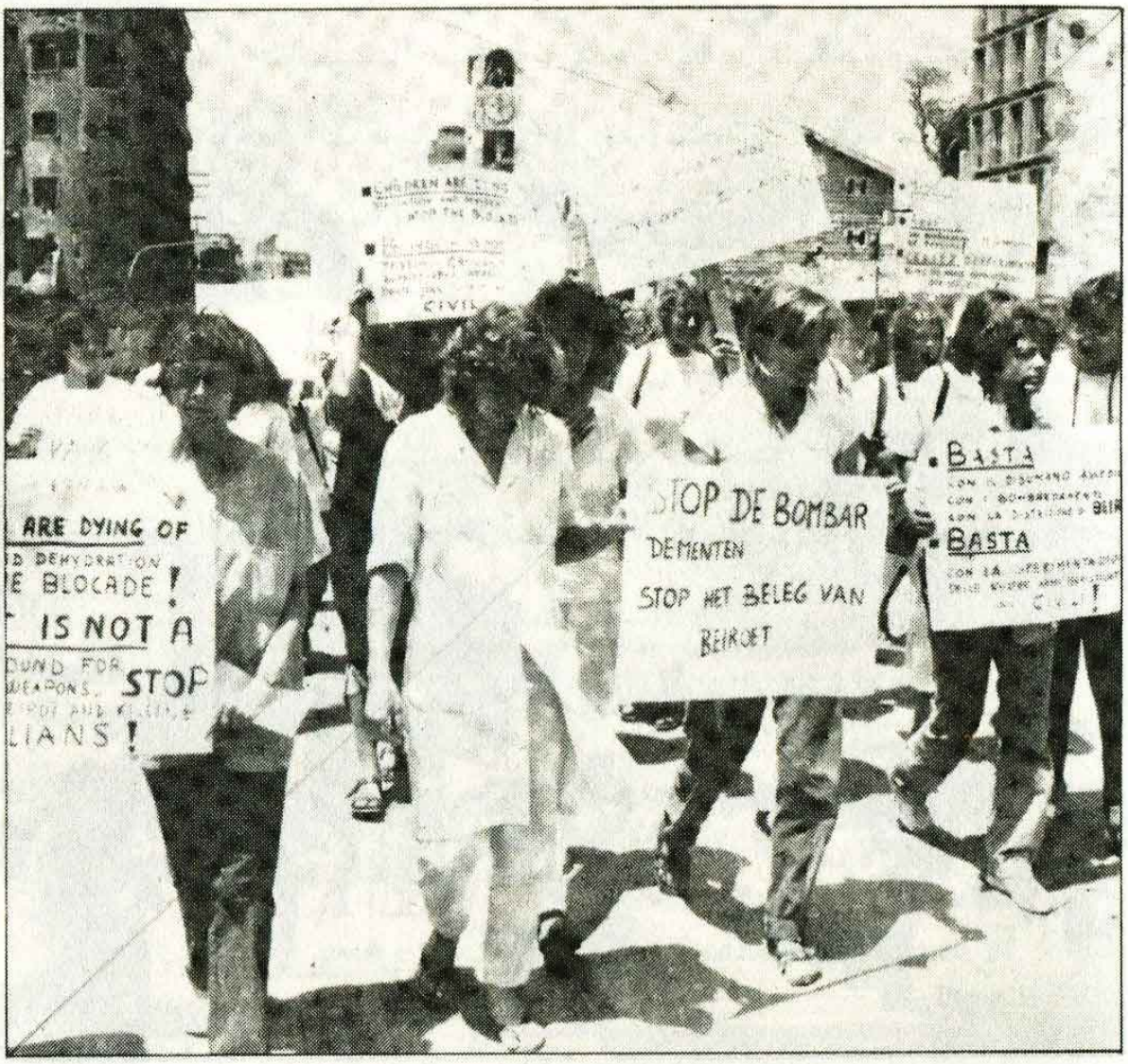

تظاهرة الأجانب

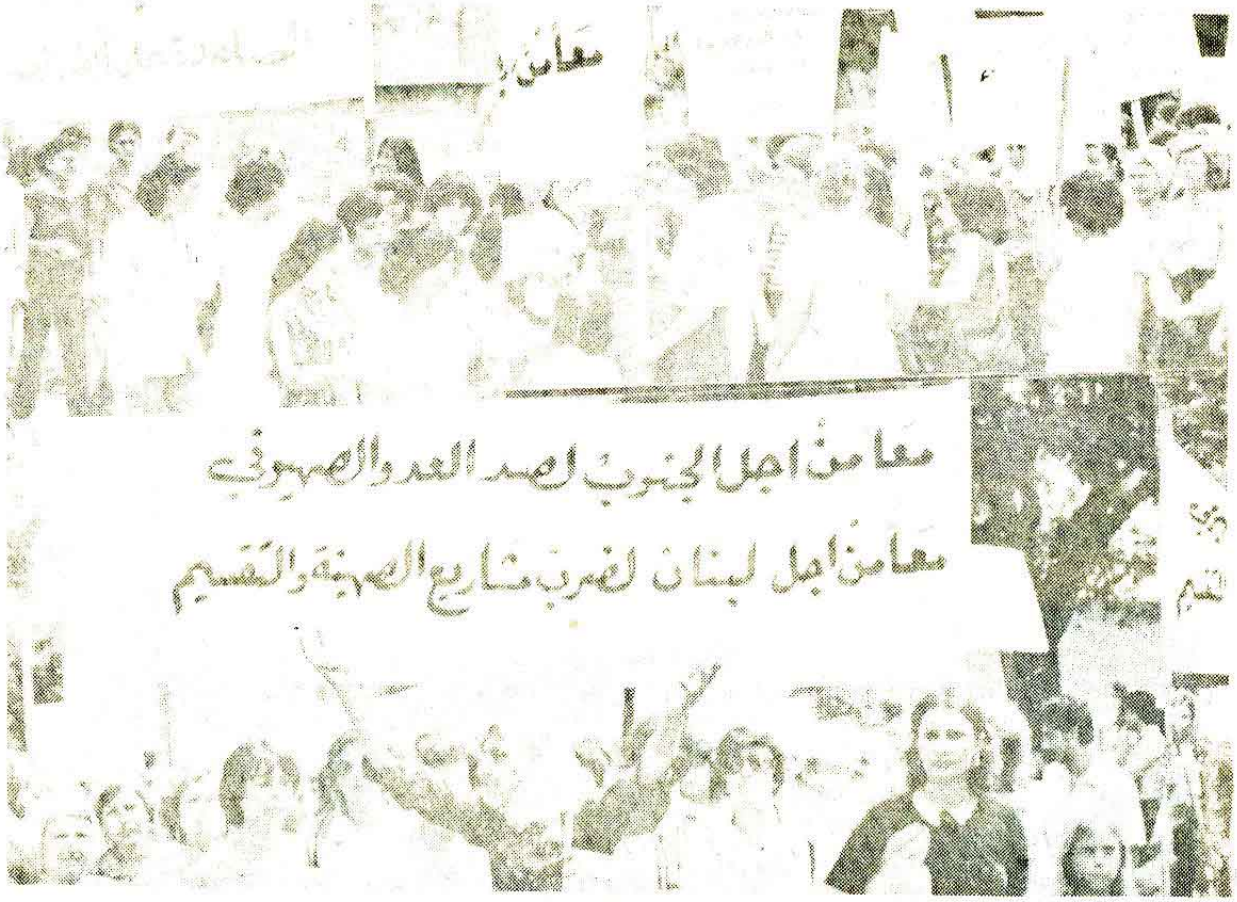

إحدى التظاهرات تأييداً للجنوب

مسعفات اللجنة في تظاهرة تأييداً لأهلنا في الجنوب

وقد تجاوبت مع هذا الحدث الهيئات النسائية في الجبل. فنفذت اعتصاماً كبيراً أمام سرايا عاليه انطلقت منه مسيرة إلى البرزة حملت مذكرة احتجاج على حصار بيروت وإدانة للعدوان الإسرائيلي المجرم.

كذلك نفذت نساء البقاع والجنوب والشمال اعتصامات في مراكز الصليب الأحمر وأصدرت برقيات وبيانات مؤيدة لاعتصام بيروت.

لم يكن العام ١٩٨٢ عام الإستكانة والرضوخ للأمر الواقع بل كان عام التحدي والقرار. ففي ظل حراب الصهاينة الذين أشرفوا على مجزرة صبرا وشاتيلا وتمكنوا من احتلال بيروت لفترة قصيرة دوى الإعلان التاريخي عن ولادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. صعق المحتلون تحت ضربات المقاومين الأشاوس مما جعلهم يستغيثون بمكبرات الصوت: نحن ذاهبون توقفوا عن ضربنا. وفي نفس الوقت سارت تظاهرة نسائية ضمت ٢٠٠ امرأة باللباس الأسود في شوارع بيروت متحديات جنود الإحتلال وسلاحهم ووصلت التظاهرة إلى رئاسة الوزارة وألقيت كلمة أمام قصر الرئاسة نددت بالاحتلال الإسرائيلي وطالبت بانسحابه الفوري من كل الأراضي اللبنانية.

تقهقر المحتل ورحل عن العاصمة لكنه استمر في احتلال الجنوب وراشيا والبقاع الغربي فعاث فساداً في أرضنا وأذل شعبنا ومارس عليه كل أنواع الإضطهاد والعسف. فقتل واعتقل وهجر.

لم تكتف الإمبريالية الأميركية بتزويد ربيبتها إسرائيل بأحدث الأسلحة، بل أرسلت إلى شواطىء بيروت عمارتها البحرية من بينها «نيوجرسي» التي قصفت قرى الجبل ومدنه. فقتل وجرح العديد من المواطنين وتهدمت البيوت والمؤسسات. وهكذا أضافت أميركا إلى

سجلها المليء بالاعتداء على الشعوب صفحة جديدة قاتمة السواد.

ورغم كل ذلك وبالرغم من عدم التكافؤ في السلاح والعتاد، تمكنت المقاومة الوطنية اللبنانية التي انتقلت إلى الجنوب وانضم إليها العديد من الشباب من دحض مقولة «الجيش الذي لا يقهر». ولم تكن المقاومة المسلحة وحدها تواجه الاحتلال فقد انخرطت الجماهير بنسائها ورجالها بشبابها وأطفالها في أعمال المقاومة واستحدثت أنواع جديدة من السلاح: العصي والحجارة والبطاطا والزيت المغلي...

اضطر الصهاينة تحت ضربات المقاومة الباسلة إلى الإنسحاب من النهر الأوليّ وصيدا وعدد من المدن والقرى الجنوبية وجعلوا «حزامهم الأمني» بتصرف مرتزقة من الأشخاص الذين باعوا أنفسهم للمحتل وتآمروا على أبناء وطنهم واتخذوا لهم إسم «جيش لبنان الجنوبي» وهم في الواقع جيش إسرائيلي على الأرض اللبنانية.

وكانت المظاهرات في الجنوب لا تبارح الشوارع منددة بالاحتلال. وقد أصدرت فروع اللجنة بيانات تدعو فيها النساء إلى عدم التعامل مع البضائع الإسرائيلية التي غزت في حينه أسواق الجنوب وغيره من المناطق.

وفي صيدا توثقت التحالفات بين كل الهيئات النسائية وبخاصة بين اللجنة والتجمع النسائي الشعبي اللذين نظما سوية نشاطات وطنية واجتماعية واقتصادية.

وفي جرجوع وجباع وزوطر والصرفند قامت فروع اللجنة بنشاطات عدة وأبرزها افتتاح النادي الحسيني للنساء في جرجوع الذي بني بمبادرة اللجنة في المنطقة.

لقد كان على فروع اللجنة في تلك المرحلة المصيرية والصعبة أن توفق بين النضالات الوطنية المواجهة للإحتلال الإسرائيلي وعملائه وبين المهمات اليومية المساعدة على تخفيف آلام شعبنا والإسهام في تأمين مقومات صموده.

فقد تعاطت الفروع مع مستجدات المرحلة بوعي ومسؤولية ونكران ذات. ويمكننا أن نعطي أمثلة على ذلك. ففي كانون الأول من العام ١٩٨٢ في الوقت الذي أقفلت فيه كل المدارس أبوابها بسبب الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي بادرت فروعنا في الجبل إلى تنظيم مدارس شعبية في بلدات الفساقين والعبادية وقرنايل. وقد التحق في هذه المدارس أكثر من ١٥٠ تلميذاً في صفوف الروضة والمرحلتين الإبتدائية والمتوسطة. وقد لاقت هذه البادرة دعماً ومساندة

مدرسة في الجبل

من الأهالي الذين أمنوا المكان ومستلزمات التدريس ومن المعلمات اللواتي تطوعن للتعويض عن الأولاد الذين جنت عليهم الحرب كما على كثيرين غيرهم وحرمتهم مدرستهم.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأسبوع الثقافي الذي تنظمه اللجنة لمناسبة الإستقلال وذكرى تأسيسها لم يغب عن العام ١٩٨٢ بل على العكس فقد شكل هذا الأسبوع تحدياً آخر برز في المعرض الذي تضمن رسوماً معبرة خطها الأطفال في الملاجىء. وكان شعار الأسبوع: المرأة ركن هام في بناء لبنان المستقل.

وفي العام ١٩٨٢ أيضاً أقامت اللجنة الدورة التثقيفية الثانية في بحمدون اشتركت فيها ٢٧ عضوة من الفروع كافة واستمرت الدورة عشرة أيام.

وفي العام نفسه أقيمت دورات للإسعافات الأولية في كل المناطق التي يتواجد فيها فروع للجنة نذكر منها بلدات إقليم الخروب: برجا، الوردانية وجون.

وفي عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ صعَّدت اللجنة من نضالها في كل الميادين. فإلى جانب نشاط المناسبات الثابتة كان لها مواقف في أمور مهمة عبرت عنها في لقاءات صحافية وندوات جماهيرية ومتخصصة.

فقد عقدت اللجنة على سبيل المثال مؤتمراً صحفياً عشية التحضير لتشكيل الهيئة التأسيسية(*) وأعلنت موقفها بضرورة عكس موازين

---

* في ٢١ آب ١٩٨٤ دعت اللجنة إلى لقاء صحفي طرحت فيه رأيها بتشكيل الهيئة التأسيسية وتعيين نواب جدد للمجلس النيابي اللبناني. حضر اللقاء وناقش الرأي ممثلون عن وسائل الإعلام وهيئات نسائية واجتماعية ونقابية.

القوى الحقيقية داخل هذه الهيئة وألا يكون التمثيل حسب التوزيع الطائفي. كما شددت على ضرورة إشراك المرأة في تعيينات نواب جدد للبرلمان ليتسنى لها الإسهام في صنع القرار السياسي والوطني.

وفي الشمال حيث اندلعت نار الفتنة وأشعلت حرباً تسببت، إضافة إلى الضحايا، بعشرات الألوف من المهجرين. كانت فروعنا في الكورة وعكار تتحمل قسطها في عملية الإغاثة والإسعافات. فتحول مركز اللجنة في أميون إلى مستوصف. كما انضم فرع أميون إلى مجلس الإسكان والتغذية الذي أنشىء بالتعاون مع مصلحة الإنعاش الإجتماعي والصليب الأحمر اللبناني.

وفي البقاع أسهمت فروعنا بحملات دعم صمود الجنوبيين وجمعت التبرعات والمساعدات العينية. وتجاوبت فروع اللجنة مع بيان الهيئة الادارية الذي دعا إلى إقامة حملات مطلبية واستنكاراً للغلاء الذي أخذ يستشري وطال معظم المواد الغذائية الأساسية.

ومن المعروف أن فروع البقاع تقيم سنوياً معرضاً للأشغال والحرف اليدوية. وتلاقي هذه المعارض استحساناً وتقديراً كبيرين.

ونشاط المعارض أصبح قاعدة ثابتة عند فروعنا. ففي طرابلس وأميون وقرنايل وعرمون وبيروت تبرز طاقات ومواهب جديرة بالاهتمام.

إن أحد أهداف المعارض تسويق نتاج النساء اللواتي يقدمن أجمل ما عندهن من ذوق ومهارة وبعث التراث الشعبي الذي بدأ يتلاشى بعض الشيء خصوصاً الأشغال اليدوية والحرفية الفنية.

معرض لجنة حقوق المرأة في البقاع

ـ في تموز العام ١٩٨٣ نظمت اللجنة معرضاً للصور الفوتوغرافية في مركزها الرئيسي إحياءً للذكرى الأولى على الإعتصام النسائي في أثناء حصار بيروت. افتتح المعرض بحضور الهيئات التي اشتركت في الاعتصام إضافة إلى عدد كبير من ممثلي الرأي العام اللبناني ووسائل الإعلام.

ـ وشاركت اللجنة أيضاً، باعتبارها عضواً في المجلس النسائي اللبناني في مؤتمر المجلس الذي انعقد في العام ١٩٨٣ تحت شعار «دور المرأة في مغامرة الانقاذ».

ـ إضافة إلى التحالف النسائي الوطني اللبناني فاللجنة عضو في:

ـ هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية في لبنان؛

- اللجنة الوطنية ليوم الطفل اللبناني؛
- اللجنة الإعلامية لميثاق حقوق المرأة اللبنانية؛
- تجمع الهيئات الثقافية والإعلامية لدعم تحرير الجنوب.

الذكرى الأولى للاعتصام

وتشارك اللجنة في اجتماعات الجبهة الموحدة لرأس بيروت وفي كل الاجتماعات التي تدعى إليها.

- في ٢٢ آب ١٩٨٤ اشتركت اللجنة في الإعتصام النسائي الذي عقد في دار الفتوى للمطالبة بإطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة ساهمت بكل نشاطات أهالي المخطوفين.

في آذار العام ١٩٨٥ عقدت لجنة حقوق المرأة اللبنانية مؤتمرها العاشر تحت شعار:

«من أجل دور أكثر فعالية للمرأة في:

- تحرير الوطن من الإحتلال الإسرائيلي؛

- إرساء النهج الديمقراطي للتطور السيَاسي والاجتماعي والاقتصادي؛

- إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة».

ووفقاً للقرارات والتوصيات التي صدرت عنه كثفت فروع اللجنة نشاطها على مختلف الصعد.

فعلى الصعيد الوطني برمجت عملها بوحي التقرير الرئيسي الذي طرح في المؤتمر وجاء فيه «إن أخطر ما يهدد الوطن اليوم هو بقاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا. إن المقاومة الوطنية اللبنانية البطلة تكفلت باقتلاع هذا العدو الصهيوني من جذوره ورسمت بدمائها الزكية معالم الطريق إلى التحرير. لكن هذه المقاومة بحاجة إلى وحدة اللبنانيين على أساس وطني ديمقراطي لا ينخرها سوس الطائفية والفئوية وإلى إصلاح سياسي سليم يجمع ولا يفرق، يبني ولا يهدم. لقد عمل المحتل وعملاؤه على تفكيك وحدة الوطن وأفسح في المجال أمام القوى المعادية للديمقراطية الإمعان في ضرب وعرقلة كل وفاق سياسي يؤدي إلى إزالة الهيمنة الطائفية على مقومات البلاد. ولا زالت للأسف المساومات ولعبة الإصلاح تجري على أسس طائفية».

فقد عقدت الهيئة الإدارية في ١٩٨٥/٣/٣١ بعد الإنتهاء من أعمال المؤتمر العاشر اجتماعاً وأقرت ورقة عمل تنفيذية ترجمت

توجهات المؤتمر. وقد تمحورت حول محاربة التقسيم والتمسك بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية. كما تضمن التأكيد على هوية لبنان العربية وعلى ضرورة العمل الجدي إلى جانب كل القوى الوطنية المخلصة من أجل التوصل إلى حل جذري لا طائفي للأزمة اللبنانية يرسي قاعدة ديمقراطية للإصلاح السياسي والإقتصادي والاجتماعي.

وقد ترجمت اللجنة شعاراتها بأساليب متعددة: بيانات صحفية، لقاءات في المناطق والأحياء، ندوات.

في صيف ١٩٨٥، قدمت لجنة حقوق المرأة اللبنانية في الجبل مسرحية عن المرأة المقاومة ضد الإحتلال على مسرح ثانوية عالية.

- في ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٦ على أثر تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد الإنقلاب الدموي على الإتفاق الثلاثي، دعت اللجنة إلى لقاء عقد في مركزها اشترك فيه هيئات وفعاليات وطنية واجتماعية ونقابية وشبابية ونسائية بحث خطورة الوضع والمهام المترتبة للمواجهة، خاصة المتعلقة بالمنظمات الديمقراطية.

- في شباط ١٩٨٦ وتقديراً منها للشهيدات المقاومات، قدمت لجنة حقوق المرأة اللبنانية لوحات تذكارية(*) إلى عائلات البطلات في لقاءات واحتفالات مهيبة تمت في صيدا وبيروت والجبل والبقاع. إن يسار مروة وسناء محيدلي ولولا عبود ووفاء نور الدين ومريم خير الدين وابتسام حرب وحميدة الطاهر، خالدات إلى الأبد في ذاكرة

---

* صمم اللوحة التذكارية الفنان فريد منصور.

المقاومة الوطنية اللبنانية والوطنيين جميعاً ويسجل التاريخ في صفحاته التحررية، آيات الفخر والإعتزاز والوفاء لهن ولكل الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن وحدة لبنان وعروبته وديمقراطيته.

والجدير ذكره أن لوحة البطلة حميدة طاهر قد تسلمها وفد الإتحاد النسائي السوري أثناء مؤتمر اللجنة الحادي عشر الذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٨٧.

ـ أعدت اللجنة دراسة حول المرأة المقاومة بطلب من وزارة الإعلام.

ـ اشتركت اللجنة في الندوة التي نظمتها وزارة الإعلام في بيروت حول المقاومة الوطنية اللبنانية.

ـ في شباط وآذار ١٩٨٦ اشتركت اللجنة في التحركات التي قامت بها الهيئات النسائية إثر موجة الخطف والإغتيالات التي طالت الأساتذة والصحفيين والدبلوماسيين وشخصيات وطنية تقدمية. وقد انبثق عن الإعتصام النسائي الذي تم في ٢٨ شباط وفد يمثل الجمعيات والإتحادات النسائية قام باتصالات ولقاءات مع القيادات الروحية والسياسية داعياً إياهم للدفاع عن الديمقراطية وحرية الفكر والكلمة والمعتقد.

ـ اشتركت اللجنة في اعتصام الـ ٢٤ ساعة الذي أقيم لمناسبة عيد

الأم بدعوة من لجنة الأمهات في لبنان والمجلس النسائي اللبناني والتحالف النسائي الوطني اللبناني استنكاراً لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الوحشية. صدر عن المعتصمات كتاب مفتوح لرئيس الجمهورية وبرقية إلى الرئيسين الحسيني وكرامي وبرقية إلى أمين عام جامعة الدول العربية وأمين عام هيئة الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي تطالب فيها العمل من أجل الوصول إلى حل جذري للأزمة اللبنانية على أساس وفاق وطني ديمقراطي.

وفي العام ١٩٨٦ ولمناسبة يوم المرأة العالمي والسنة العالمية للسلام أجرت اللجنة استفتاءً نسائياً تجسد بـ ٥٠ ألف توقيع في يوم واحد على عريضة هذا نصها:

«نحن الموقعات أدناه، نؤكد أن ما تقوم به إسرائيل لا يشكل خرقاً فظاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة فحسب، وإنما يهدد باندلاع حرب إقليمية ربما كانت شرارة حرب عالمية جديدة.

إننا بمناسبة يوم المرأة العالمي والسنة العالمية للسلام نطالب مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة بـ:

- **شجب وإدانة ممارسات إسرائيل العدوانية في لبنان؛**

- **فرض عقوبات اقتصادية وسياسية صارمة بحقها؛**

- **تطبيق فوري لقرارات مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ - ٥٠٨ - ٥٠٩ وإرغام جيش المحتل الإسرائيلي على الإنسحاب من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة؛**

- **عدم السماح لإسرائيل باقتناء السلاح النووي وإدانة من يزودها به حفاظاً على السلام في المنطقة والعالم.**

إن النساء اللبنانيات، إذ يحيين بطولات المقاومة الوطنية اللبنانية ويدعمنها بمختلف الوسائل، سيتابعن النضال حتى التحرير الكامل لبلادهن ليعود لبنان العضو الفاعل في الأسرة العربية والدولية».

وفي مؤتمر صحفي عقد في المكتب الإعلامي لهيئة الأمم المتحدة عرض نماذج من العرائض.

المؤتمر الصحفي

ووجهت اللجنة رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة السيد خافيير دو كويلار استلمها الأستاذ لؤي الجندي مدير المكتب الإعلامي الذي أخذ على عاتقه إيصالها.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الرسالة قد حملت تواقيع الجمعيات التالية:

جمعية العناية بالطفل والأم.

الإتحاد الوطني للنساء اللبنانيات.

جمعية معونة المحتاج.

الجمعية الخيرية الدرزية (القسم النسائي).

الإتحاد النسائي التقدمي.

التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.

الإتحاد النسائي العربي الفلسطيني.

جمعية الزهراء.

التجمع النسائي الشعبي ـ صيدا.

مجلس تجمع المهجرين.

الحركة النسائية للتوعية الإجتماعية.

لجنة الأمهات في لبنان.

جمعية بيت المرأة الجنوبي.

جمعية تنظيم الأسرة في لبنان.

اللجنة اللبنانية للسلام والحرية.

التضامن الاجتماعي لسيدات راشيا.

تجمع النهضة النسائية

جمعية الرسالة الإجتماعية.

اللجنة النسائية لإقليم الخروب.

لجنة حقوق المرأة اللبنانية.

أما على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي فقد اتخذت اللجنة شعاراً لتحركها ما جاء في مؤتمرها العاشر حول مواصلة النهج العام في النضال المشترك من أجل فرض سياسة اقتصادية اجتماعية تخرج البلاد من هذه الأزمة وتقطع الطريق على الإنهيار التام. وتبنت اللجنة في هذا المجال التوصيات الصادرة عن المؤتمر الشعبي الوطني لمكافحة الغلاء والاحتكار المنعقد في شباط ١٩٨٥ واشتركت في كل التحركات التي أقرها.

وتحت شعار «أيتها الأمهات والنساء والعاملات لنواجه معاً خطر التجويع» دعت اللجنة إلى اجتماع موسَّع لبت الدعوة إليه جمعيات نسائية عديدة تمخضت عنه حملة لمكافحة الغلاء: لقاءات وندوات نذكر منها الندوة التي عقدت في مركز الجمعية المسيحية للشابات. وقد تضمنت هذه الحملة كذلك تقديم مذكرات إلى كل الوزراء.

وفي العام ١٩٨٦ وضمن الأسبوع الثقافي (تشرين الثاني) إفتتحت اللجنة معرضاً تحت شعار«حرب التجويع لن تثنينا عن متابعة النضال من أجل التحرير والديمقراطية» وقد جسم الغلاء المتفاقم في سلع وأرقام ترجمت معاناة الناس ووضعهم المأساوي. وكان هذا المعرض فريداً بنوعه.

وقد شهد العامان ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ نضالات مكثفة برمجها الإتحاد العمالي العام: مسيرات، اعتصامات، إضرابات... ولجنة حقوق

المرأة اللبنانية لم تكن شاهدة عيان بل مشتركة ومؤثرة في مختلف التحركات. ولا بد أن نؤرخ اللقاء على معبر المتحف بين مواطنين زملاء يعيشون الأزمة ذاتها ونتائج الحرب نفسها فرقتهم المعابر والحواجز المصطنعة. لقد كانت شعارات وحدة لبنان ووقف الحرب وتحطيم الحواجز مترافقة مع إدانة الغلاء ومسببيه.

أثناء التظاهرة ضد الغلاء

لقد شكل العام ١٩٨٧ محطة هامة وبارزة في تاريخ ل.ح.م.ل. ففي هذا العام أكملت اللجنة أربعين عاماً من مسيرتها النضالية الطويلة. ورغم الظروف السياسية الدقيقة التي كان يمر بها وطننا فقد صممت الهيئة الإدارية على الإحتفال بالمناسبة وأن تترافق مع انعقاد المؤتمر الحادي عشر للجنة.

وهكذا بدأت التحضيرات للمؤتمر وعلى الرغم من تعدد المهام فقد تحول هذا العام في فروع اللجنة كافة إلى ورشة عمل فعلية.

وانهماك فروع اللجنة بالتحضير للمؤتمر الحادي عشر وذكرى تأسيسها الأربعين لم يشغلاها عن القيام بمهماتها خصوصاً والبلاد تتعرض إلى هزات أمنية يستفيد منها العدو الإسرائيلي وعملاؤه.

فعلى أثر أحداث شباط ١٩٨٧ الأليمة اشتركت اللجنة بالتحرك الذي قامت به الهيئات النسائية إدانة لإقتتال أبناء الصف الوطني الواحد كما أدانت أسلوب الإغتيالات.

ولأن بيروت كانت تلملم جراحها من جراء هذه الأحداث فقد استعاضت اللجنة عن الإحتفال السنوي لمناسبة يوم المرأة العالمي بلقاء وطني حضره ممثلون وممثلات لهيئات نقابية ونسائية وشبابية وإعلامية طرحت فيه رأيها وموقفها من الأزمة اللبنانية وإفرازاتها. ودعت إلى توحيد الكلمة ورص الصفوف من أجل الخروج من هذه الأزمة وتحرير البلاد من المحتل الإسرائيلي. أما فروع اللجنة في المناطق فقد أحيت المناسبة بأشكال نضالية وفنية متنوعة.

وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة تتابع المهمات اليومية كانت تجري التحضيرات لعقد المؤتمرات في المناطق. وقبيل المؤتمر العام اختتمت مؤتمرات المناطق بنجاح حيث نوقشت فيها الأوضاع التنظيمية وقيم عملها منذ المؤتمر العاشر ورفعت التوصيات وانتخبت المندوبات للمؤتمر الوطني العام الذي انعقد من ١٨ حتى ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٧ برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص تحت شعار: «أربعون عاماً على طريق النضال من أجل الحرية والمساواة والديمقراطية والسلام».

من مؤتمر اللجنة في عاليه

اشترك في أعمال المؤتمر إضافة إلى الهيئات والشخصيات اللبنانية ممثلات عن الإتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والاتحاد النسائي العربي العام ولجنة النساء السوڤياتيات والاتحاد النسائي السوري والاتحاد النسائي الكوبي واتحاد النساء الصحراويات ولجنة النساء البلغاريات وبيت النساء الإيطاليات والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ورابطة المرأة العراقية. وتلقت اللجنة برقيات تحية من عدة منظمات نسائية صديقة من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية وكندا وبعض الدول العربية، إضافة إلى العديد من برقيات التحية من منظمات شبابية ونسائية ونقابية لبنانية.

خلال جلسة افتتاح المؤتمر

أفتتح المؤتمر يوم الأربعاء ١٨/١١/١٩٨٧ بكلمات: دولة الرئيس ممثلاً بمستشاره التربوي الدكتور محمد علي موسى والمجلس النسائي اللبناني والاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ولجنة النساء السوفياتيات والاتحاد النسائي السوري والتحالف النسائي الوطني اللبناني. وقد قدمت رئيسة اللجنة التقرير العام خلال جلسة الافتتاح. وفي الأيام التالية ألقيت تقارير المناطق وألقت الوفود المشتركة في المؤتمر تحية منظماتهن. والجدير ذكره أن كل أعمال المؤتمر تمت بحضور كثيف من الهيئات النسائية إضافة إلى الضيوف. وفي اجتماع للمندوبات فقط عقد صباح يوم السبت ٢١/١١/ تم انتخاب الهيئة الإدارية والمكتب التنفيذي، ثم عقدت اللجنة مؤتمراً صحافياً حضرته كل الوفود والمنظمات ووسائل الإعلام أعلنت فيه القرارات

والتوصيات الصادرة عن المؤتمر، كما أعلنت الهيئة الإدارية الجديدة ومكتبها التنفيذي.

أحد الوفود المشاركة بالمؤتمر

وعند الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم السبت أيضاً أقامت اللجنة حفلة استقبال لمناسبة ذكرى تأسيسها الأربعين قدم خلالها د. محمد علي موسى ممثلاً دولة الرئيس الحص وسام المعارف للرئيسة الفخرية للجنة ـ إحدى أبرز مؤسساتها، السيدة ثريا عدرة.

كما علقت الرئيسة الحالية للجنة ميداليات رمزية تحمل شعار اللجنة على صدر بعض المؤسسات اللواتي أعطين الكثير من أجل نشوء اللجنة وتطويرها وهن الزميلات: ماري صعب وروز عكاوي وألفيرا خوري.

صور من المؤتمر

تخلل الإحتفال عروض فنية قدمتها فرقة الرقص الشعبي الأرمني واختتم مع الفنان سامي حواط وفرقته.

والجدير ذكره أيضاً أن الوفود المشتركة في المؤتمر التقت دولة الرئيس الدكتور سليم الحص ولبت عدة دعوات من: المهندس عاصم قانصوه (بعلبك) السيدة نورا جنبلاط والاتحاد النسائي التقدمي (المختارة) لجنة الأمهات وبيت المرأة الجنوبي (بيروت) إضافة إلى الدعوات التي وجهتها فروعنا في الجبل والشمال.

هذا ويهمنا أن يتضمن هذا الكتيب مقررات وتوصيات مؤتمر اللجنة الحادي عشر ونعتبرها برنامج عمل للفترة المقبلة.

المؤتمر الحادي عشر
للجنة حقوق المرأة اللبنانية
بيروت في ١٨-٢١ تشرين الثاني ١٩٨٧

التوصيات

على الصعيد الوطني

إن المؤتمر يوصي بمتابعة النضال من أجل حل وطني على أسس ديمقراطية لا طائفية وبدعم المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الإحتلال الإسرائيلي عبر العمل من أجل المشاركة الفعلية للنساء في صفوفها تلبية لواجب التحرير. ويؤكد المؤتمر على ضرورة إطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي في الخيام وعتليت.

يؤكد المؤتمر على موقف اللجنة الثابت في كافة الممارسات والأعمال اللاإنسانية والتي تحاول تشويه نضال شعبنا من أجل التحرير والتغيير لا سيما منها أعمال الخطف والإغتيال والتعديات على الحريات العامة والخاصة ويطالب بإطلاق كافة المخطوفين والمعتقلين ووقف هذه الأعمال البربرية بشكل نهائي.

على الصعيد الاقتصادي ـ الإجتماعي

يوصي المؤتمر بتشديد النضال الشعبي العام والنسائي بشكل خاص في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، من أجل وقف الانهيار وحماية

النقد اللبناني وعدم تحميل الفئات الشعبية نتائج الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال الاستمرار في النضال لتنفيذ توصيات وتعهدات المؤتمر النقابي الثاني المنعقد في ٣٠ أيلول ١٩٨٧، وتوصيات ومقررات مؤتمر مكافحة الغلاء والإحتكار وكافة المطالب التي تقدمت بها الهيئات النسائية والشعبية.

يوصي المؤتمر بمتابعة النضال من أجل رفع مستوى التعليم الرسمي وتوسيعه وجعل التعليم حتى المتوسط إلزامياً ومجانياً. كما يوصي بوضع حد لتسلط المدارس الخاصة، ويؤكد على دعم مطالب المعلمين المحقة.

على صعيد قضية المرأة

يوصي المؤتمر بالنضال لرفع مستوى وعي المرأة السياسي والاجتماعي بما يساعد على المزيد من انخراطها ومشاركتها في النضال المتعدد الأشكال وبما يؤدي إلى تحمل مسؤولياتها وأخذ دورها في القيام بواجباتها الوطنية وانتزاع حقوقها.

يوصي المؤتمر بالاهتمام الجدي بمحاربة التضليل الفكري والأيديولوجي الذي تتعرض له المرأة في حياتها العامة والخاصة وذلك عبر استخدام كافة الوسائل الإعلامية الممكنة لشرح قضية المرأة على حقيقتها وتعرية أفكار التخلف والجهل والتغييب.

يوصي المؤتمر بمتابعة البحث في ميثاق حقوق المرأة وصولاً إلى تحقيق التوصيات التي صدرت عن مؤتمره الأول المنعقد في شباط ١٩٨٣، وبالعمل على تنفيذ استراتيجية الألفين التي أقرت في مؤتمر نيروبي.

وحدة الحركة النسائية اللبنانية

انطلاقاً من السياسة الثابتة للجنة حقوق المرأة اللبنانية التي تقر بأهمية التحالفات والعمل المشترك فيما بين المنظمات النسائية في ضوء المهام الكبرى التي تواجهة النساء يوصي المؤتمر:

بتطوير دور التحالف النسائي الوطني اللبناني، وبالنضال معه من أجل خلق تيار نسائي ديمقراطي وطني تتوفر شروطه في التفاف الهيئات النسائية الوطنية الديمقراطية حول برنامج مشترك تناضل مجتمعة في سبيله داخل صفوف النساء وبين الحركات النسائية كافة.

يوصي المؤتمر بتجديد العمل في المجلس النسائي اللبناني لأخذ دوره في توحيد الحركة النسائية اللبنانية لتشكل رافداً قوياً للحركة الشعبية الوطنية المناضلة من أجل تحرير الوطن من الإحتلال الإسرائيلي وتوحيده على أسس وطنية ديمقراطية بما يضمن لها الحقوق السياسية والاقتصادية والقانونية.

على الصعيد العربي

يوصي المؤتمر بتطوير العلاقات الأخوية مع المنظمات النسائية الديمقراطية في الوطن العربي والتي نلتقي وإياها على طريق النضال ضد الصهيونية والعنصرية والفاشية.

على الصعيد العالمي

يوصي المؤتمر بتوطيد العلاقات مع الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والمنظمات النسائية المنضمة إليه وتوظيف هذه العلاقات في

مصلحة التضامن العالمي مع شعبنا وقضيتنا الوطنية كذلك في مصلحة كفاح النساء في العالم من أجل السلم والتحرر والتقدم الاجتماعي.

قرار حول المقاومة الوطنية اللبنانية

إن المؤتمر الحادي عشر للجنة حقوق المرأة اللبنانية المنعقد في بيروت بتاريخ ١٨ - ٢١ تشرين الثاني، يعلن بعد اختتام أعماله، تأييده المطلق للكفاح البطولي الذي تسطره المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة وفرض الإنسحاب الكامل دون قيد أو شرط. وهو يدعو المرأة اللبنانية إلى المشاركة بفعالية في مقاومة الاحتلال الصهيوني ومواجهة عملائه بشتى الأشكال والوسائل بما فيها الإنخراط في صفوف المقاومة الوطنية اللبنانية تأكيداً على دور المرأة اللبنانية في النضال الوطني وعهداً منها للشهيدات المقاومات اللواتي سقطن على طريق التحرير والتغيير الديمقراطي. والمؤتمر يدعو كافة الاتحادات والهيئات النسائية العربية والدولية الى المزيد من التضامن مع المقاومة الوطنية اللبنانية لأنها قضية شعبنا اللبناني بأكمله لا بل قضية شعوبنا العربية كافة، ولا يسعه إلا أن ينحني أمام بطولات وتضحيات المقاومين الأبطال موجهاً إليهم تحية الإكبار والإجلال أينما كانوا في الجنوب المقاوم وداخل الشريط الحدودي أو في المعتقلات الإسرائيلية، ويعاهدهم على دعم مقاومتهم حتى تحقيق التحرير الكامل.

قرار حول الوضع العربي

إن المؤتمر الحادي عشر للجنة حقوق المرأة اللبنانية المنعقد في بيروت بتاريخ ١٨ - ٢١ تشرين الثاني، يؤكد من جديد على المواقف

المبدئية الثابتة للجنة من القضايا العربية الأساسية الراهنة معتبراً القضية المحورية لنضال شعوبنا تتركز على كيفية تعزيز النضال التحرري الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية.

ويدعو المؤتمر إلى إطلاق النضال الشعبي وتوحيد قواه على مستوى كل قطر عربي وعلى المستوى القومي العام وفق برنامج مواجهة شاملة في وجه العدو الصهيوني وحلفائه. ومن أجل وقف الهجمة الأميركية على المنطقة العربية والهادفة إلى بسط سيطرتها الكاملة عليها من خلال تعميم اتفاقيتي كمب ديڤيد وفرض الحلول الاستسلامية على قاعدتهما، ودعم قوى المواجهة لهذه الحلول وفي طليعتها الشقيقة سوريا والقوى الوطنية التقدمية في لبنان وكافة القوى التحررية العربية وتبني نهج المقاومة الوطنية كبديل عن الحلول الاستسلامية وسياسة كامب ديڤيد.

ويؤكد المؤتمر على أهمية دور المواجهة الشاملة في توفير الظروف لعقد مؤتمر دولي حول منطقة الشرق الأوسط وإسهامه في تحقيق الإنسحاب الكامل واللامشروط للعدو الإسرائيلي من كامل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان وجنوب لبنان ويعيد إلى الشعب الفلسطيني حقه الوطني الثابت والمشروع في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق أرض فلسطين.

كما يؤكد المؤتمر على ضرورة وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية والسعي لحل المشاكل بين الدولتين عن طريق المفاوضات واحترام استقلال وسيادة كلا البلدين. وكذلك احترام الحقوق الديمقراطية للشعبين العراقي والإيراني وحقهما في تقرير مصيرهما بأنفسهما. كما

يؤكد المؤتمر على ضرورة التصدي لسياسة التدخلات والضغوطات الأميركية التي سعرت حرب الخليج وتقوم بحشد أساطيلها العسكرية مهددة بذلك الأمن في هذه المنطقة وبالتالي في العالم أجمع.

يعلن المؤتمر عن كامل تأييده للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو، من أجل الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال الوطني. وهو ما أكدته كل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والوحدة الإفريقية وعدم الإنحياز ويدعو إلى حل سلمي وعادل لمشكلة الصحراء الغربية وفق المفاوضات المباشرة بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو.

قرار حول السلام العالمي

إن المؤتمر الحادي عشر للجنة حقوق المرأة اللبنانية المنعقد في بيروت بتاريخ ١٨ ـ ٢١ تشرين الثاني، يعلن بعد اختتام أعماله، أن قضية السلام العالمي هي قضية العصر الأولى لأنها تتعلق بمصير الحياة البشرية واستمرارها. إن صيانة السلام العالمي ودرء أخطار الحرب النووية التي تهدد الوجود الإنساني على الأرض تعتبر من المهمات الرئيسية الفائقة الأهمية وبالتالي ينبغي تشديد النضال بمختلف الأشكال والوسائل من قبل كافة القوى المحبة للحرية والسلام والتقدم الاجتماعي من أجل توسيع القاعدة الإجتماعية والسياسية لحركات السلام لانخراطها بشكل أفضل في مجرى النضال ضد الحرب والعدوان وباتجاه فرض قواعد إيجابية في السياسة الدولية تثبت مبادىء التعايش السلمي وتساهم في تنقية الأجواء الدولية من مناخات التوتر والتصعيد والتهديد.

إن المؤتمر إذ يسجل تأييده الكامل للسياسة السلمية التي تنتهجها المنظومة الإشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي التي تجسدت في الفترة الأخيرة بسلسلة من المبادرات السلمية الهادفة للحد من سياسة سباق التسلح والساعية لتصفية كافة أنواع الأسلحة الفتاكة والكيميائية لصالح انتهاج سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخير شعوب العالم قاطبة، هذه السياسة التي أيدتها ودعمتها دول عدم الإنحياز وكافة الشعوب التواقة إلى الأمن والسلام.

إن المؤتمر يعبر عن ارتياحه الكبير لوصول هذه المبادرات إلى قرب تحقيق خطوات إيجابية باتجاه الهدف السلمي المراد منها، حيث من المنتظر أن يتم التوقيع في وقت قريب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية على اتفاقية سحب الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا.

إن توقيع اتفاقات سلام من شأنه ليس فقط لجم الإندفاعة المغامرة لزج البشرية في حرب نووية، بل أيضاً تدعم فعلياً النضال التحرري الشامل الذي تخوضه شعوب العالم وحركاتها التحررية من أجل انتزاع حقوقها المشروعة في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال والسيادة وتصفية كافة أشكال التبعية والتمييز العنصري.

إن الحركة النسائية العالمية مدعوة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى إطلاق أوسع الحملات السياسية لنصرة قضايا الشعوب وحركاتها التحررية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النضال العالمي الذي يؤدي في النهاية لحماية السلم وصيانته وتركيزه على قواعد العدل والمساواة والحرية.

من مؤتمر اللجنة الثامن ١٩٧٨

مؤتمرات اللجنة الدورية

لقد درجت اللجنة منذ تأسيسها على تجنب التفرد بالقرار وبالتالي على تطوير وتعزيز النهج الديمقراطي في سياق عملها. ففي أحلك الظروف واقساها حرصت اللجنة على عقد مؤتمراتها الوطنية التي هي أعلى هيئة. اذ فيها تجري دراسة الأوضاع وتحليلها وتتخذ في ضوئها التوصيات والقرارات الملزمة لكل فروعها على أن يعود للفرع في المنطقة الموجود فيها ان يدرس امكان تنفيذ ذاك القرار أو تلك التوصية.

وقد عقدت اللجنة خلال أربعين عاماً احد عشر مؤتمراً وطنياً. والجدير ذكره أن لجنة حقوق المرأة لا تعقد مؤتمراتها من أجل اعادة انتخاب الهيئة المسؤولة فحسب بل من أجل وضع برنامج عمل يتلاءم والمهمات التي تتطلبها المرحلة والملقاة على عاتق المواطنين كافة. وإذا أعدنا قراءة شعارات المؤتمرات وتقاريرها ومقرراتها لتأكدنا من أن اللجنة تترجم بشكل مسؤول الهدف الذي اتخذته نبراساً لنضالها والذي يخدم أول ما يخدم قضية المرأة بصفتها جزءاً لا يتجزأ من قضية الوطن ويصب في اطار النضال العام للدفاع عن لبنان واستقلاله وديمقراطيته وتأمين مقومات الحياة الكريمة لشعبه.

لقد عقدت اللجنة مؤتمرها الأول في العام ١٩٥٠ وحمل شعار «مساواة في الحقوق والواجبات».

وشعار المؤتمر الثاني في العام ١٩٥٤ كان: «اكتساب الحق السياسي يفترض وعياً سياسياً».

وفي العام ١٩٥٧ عقدت اللجنة مؤتمرها الثالث تحت شعار «حق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق المجتمع».

والمؤتمر الرابع عقد في العام ١٩٦٢ تحت شعار «فلنكمل طريق النضال من أجل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وحمل شعار المؤتمر الخامس في العام ١٩٦٥ «المرأة مدعوة الى الانخراط في النضال الوطني العام».

المؤتمر السادس للجنة ١٩٧٢

وعقدت اللجنة مؤتمرها السادس في العام ١٩٧٢ في مركزها في الشياح. وكان أول مركز تنشئه منذ تأسيسها، تحت شعار «فلنعمل من أجل وحدة الحركة النسائية اللبنانية دفاعاً عن استقلال لبنان وديمقراطيته».

وفي العام ١٩٧٥ عنونت اللجنة مؤتمرها السابع بشعار السنة العالمية للمرأة «مساواة ـ انماء ـ سلام».

وفي خضم الأحداث الدامية عقدت اللجنة في العام ١٩٧٨ مؤتمرها الثامن تحت شعار «من أجل اعادة بناء لبنان الموحد العربي الديمقراطي».

وفي العام ١٩٨١ عقد المؤتمر التاسع للجنة بحضور وفود عربية وعالمية(*) وهيئات لبنانية رسمية وشعبية وحمل هذا المؤتمر الذي عمل خلال ثلاثة أيام الشعار «فلنوحد صفوفنا من أجل:

ـ تطوير وتوسيع التيار الديمقراطي العام، تثبيت وتطوير البناء القاعدي الجماهيري النسائي، مساهمة أكبر للمرأة في الميادين: الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الوطني».

وعقدت اللجنة مؤتمرها العاشر في العام ١٩٨٥ تحت شعار «من أجل دور أكثر فعالية للمرأة في:

ـ تحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلي،

---

* الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، المجلس الوطني لنساء المجر، الاتحاد النسائي في الأردن، لجنة النساء السوفياييات، الاتحاد النسائي الألماني، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد النسائي الكوبي، الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي، الاتحاد النسائي اليوغسلافي

ـ ارساء النهج الديمقراطي للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي،

ـ الغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة».

وجمعت اللجنة في العام ١٩٨٧ مناسبتين. الأولى ذكرى تأسيسها الأربعين والثانية المؤتمر الحادي عشر. وقد عنون المؤتمر «أربعون عاماً على طريق النضال في سبيل: المساواة والديمقراطية التحرير والسلام». وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة فقد حضر المؤتمر الى جانب الهيئات والشخصيات النسائية والرسمية اللبنانية ١١ وفداً عربياً واجنبياً ووفد يمثل الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي وآخر باسم الاتحاد النسائي العربي العام. اشتركوا جميعهم بفعالية في النقاش والاقتراحات وهنأوا اللجنة بعيدها الأربعين.

المناسبات الاحتفالية الثابتة التي تحييها لجنة حقوق المرأة اللبنانية كل عام

٢٢ تشرين الثاني، ذكرى استقلال لبنان وتحرره من الانتداب الفرنسي العام ١٩٤٣ :

منذ تأسيسها اعتبرت اللجنة هذا التاريخ محطة وطنية تطرح فيها القضايا التي يواجهها الشعب اللبناني. فبعد أن كانت تعقد في هذه المناسبة الندوات التي تتحدث فيها شخصيات وطنية سياسية وثقافية وتربوية ونقابية عن مغزى الاستقلال ومضامينه، طورت اللجنة هذه المناسبة التي تصادف ذكرى تأسيسها أيضاً وجعلتها أسبوعاً ثقافياً تتخلله نشاطات مختلفة.

وأول اسبوع ثقافي أقيم في العام ١٩٧٧ في الذكرى الثلاثين لتأسيس اللجنة. فاذا به يتحول الى تظاهرة ثقافية كبرى كانت الأولى في لبنان بعد حرب السنتين. وتميز الأسبوع بمعرض فني لأكبر الرسامين والنحاتين اضافة الى لوحة الصحافة اللبنانية التي تضمنت أبرز نضالات اللجنة خلال ثلاثين عاماً وصوراً فوتوغرافية تبرز عمل المرأة في مختلف الميادين.

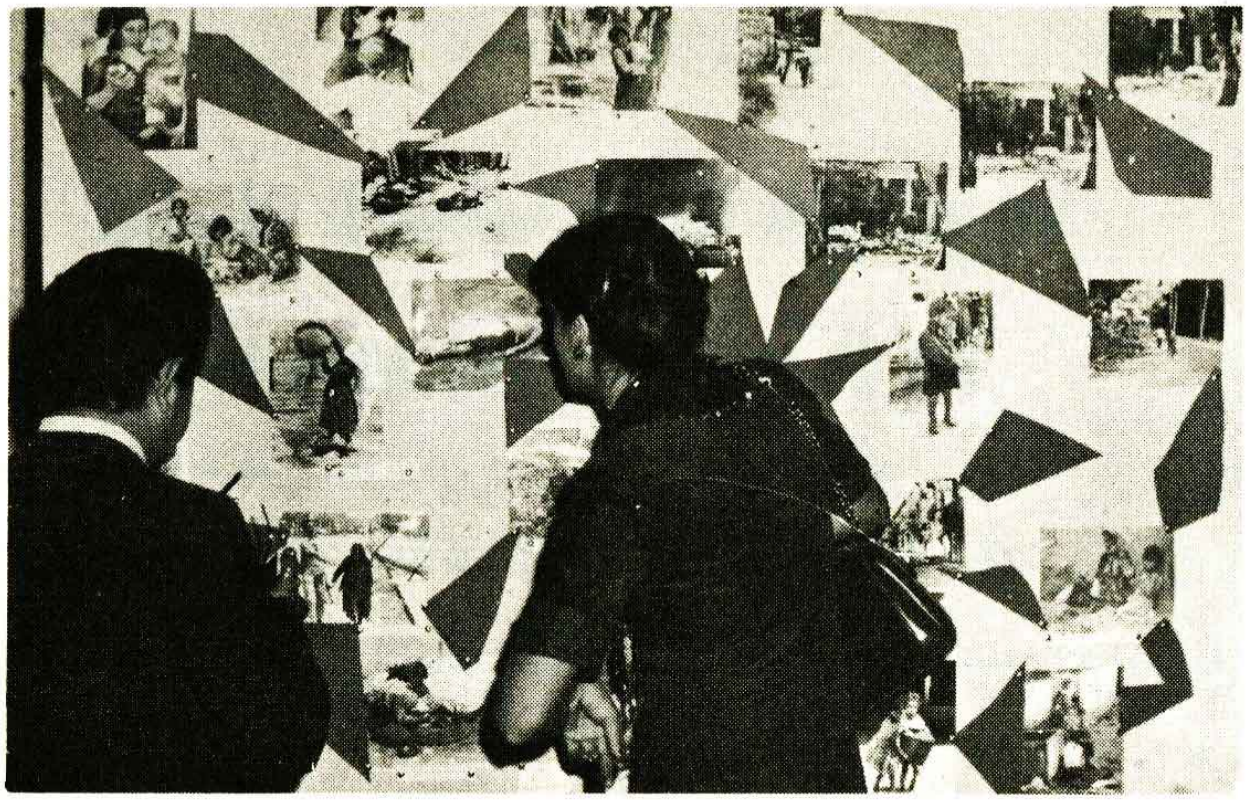

الأسبوع الثقافي الأول ١٩٧٧

في كل عام ترتبط نشاطات هذه المناسبة بالمرحلة التي نعيشها حتى أصبحت ملتصقة بمعاناة الشعب وامانيه. وقد جاءت شعارات الأسابيع الثقافية كالآتي:

١٩٧٧ ـ «المرأة شاركت في معركة الاستقلال فأين حقوقها في لبنان المستقل؟

١٩٧٨ ـ «فلنوحد جهودنا من أجل تأمين الأمن والسكن والصحة والرفاهية لاطفالنا (تحضيراً لسنة الطفل العالمي).

١٩٧٩ ـ «فلنعمل يداً واحدة من أجل تطبيق مبادىء حقوق الطفل» (لمناسبة السنة العالمية للطفل).

١٩٨٠ ـ «الاستقلال والجنوب» (وقد أقيم بالتعاون مع التحالف النسائي الوطني اللبناني).

الاسبوع الثقافي ١٩٧٨ تحضير للسنة العالمية للطفل

١٩٨١ ـ «الاعلام وتأثيره في الشباب».

١٩٨٢ ـ «المرأة ركن هام في بناء لبنان المستقل».

١٩٨٣ ـ «تحرير ـ سيادة ـ وحدة ديمقراطية».

١٩٨٤ ـ «المرأة والتحرر الوطني».

١٩٨٥ ـ «المرأة في قلب معركة التحرير والحل الوطني الديمقراطي».

١٩٨٦ ـ «انجاز التحرير الكامل وتحقيق الحل الوطني الديمقراطي في لبنان، يلجمان العدوان ويسهمان في استتباب السلم في المنطقة والعالم (لمناسبة سنة السلام العالمية).

١٩٨٧ ـ وقد حمل شعار المؤتمر الحادي عشر «أربعون عاماً على طريق النضال في سبيل المساواة والديمقراطية، الحرية والسلام».

و٢٢ تشرين الثاني يذكرنا دائماً بأنه تقع على اللبنانيين مسؤولية تحرير الأرض من الاحتلال الاسرائيلي واعادة الوحدة واللحمة الى الشعب اللبناني وبناء لبنان العربي السيد الديمقراطي. عندئذ يمكننا أن نحتفل باستقلال لبنان الحقيقي.

الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي

من المعروف أن الثامن من آذار هو يوم عالمي يعود تاريخه الى العام ١٩١٠ عندما تبناه **المؤتمر النسائي العالمي** المنعقد في كوبنهاغن واعتبره مناسبة لتوحيد كلمة نساء العالم من أجل حقوقهن ومن أجل السلام والتقدم. وكان ذلك تيمناً باضراب عاملات **الألبسة الجاهزة** في نيويورك العام ١٨٥٧ الذي قمع بوحشية وسقط فيه عدد من العاملات المضربات.

فقد أصبح هذا التاريخ مناسبة نضالية تعلن فيها النساء مطالبهن بالطريقة المتوافرة في كل بلد. فمثلاً كانت النساء في انكلترا يتظاهرن في زوارق بحرية بعدما منعت الحكومة البريطانية في حينه التظاهرات في الشوارع. وفي بتروغراد (لينينغراد حالياً) اكتسبت تظاهرات النساء في آذار العام ١٩١١ تأييداً عارماً. ولكن هذه المناسبة لم تشمل العالم الا بعد أن اعتمدها أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي(*) الذي عقد في باريس في كانون الأول ١٩٤٥،

---

* يضم الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي اليوم ١٣٨ جمعية نسائية وطنية من ١٢٤ بلداً. ولجنة حقوق المرأة اللبنانية عضو فعال فيه منذ العام ١٩٤٨. وفي العام ١٩٦٣ انتخبت اللجنة في مكتب الاتحاد بشخص رئيستها آنذاك ثريا عدرة. وهي اليوم عضو سكرتاريا لدورتين متتاليتين وممثلتها مسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط.

يوم المرأة العالمي في الأونسكو

يحتفلن بعيد المرأة ـ الغبيري ١٩٦٥

يوم المرأة العالمي في طرابلس

يوم المرأة العالمي في زحلة

يوم المرأة العالمي في جون ـ دير المخلص

يوم المرأة العالمي في النبطية

مباشرة بعد سكوت المدافع والذي تم بحضور ممثلات لـ ٤٠ بلداً لم يكن بينهن من البلدان العربية الا امرأة واحدة هي **سيزا نبراوي** المناضلة المصرية ورفيقة درب هدى الشعراوي.

وفي العام ١٩٤٧ كان باكورة عمل لجنة حقوق المرأة اللبنانية الاحتفال بيوم المرأة العالمي انما بشعارات مطلبية محلية كان أهمها منح المرأة حقوقها السياسية. نظمت اللجنة لهذه المناسبة مهرجاناً خطابياً في التياترو الكبير. وعند وصول المدعوين تلت عليهم الشرطة أمر منع المهرجان لأنه «يخل بالأمن العام». فنقلت اللجنة مكان المهرجان الى الأشرفية وبعد الخطب سارت النساء في الشارع الرئيسي لاعلان احتجاجهن على تصرف المسؤولين. ولكن الشرطة كانت بالمرصاد ومنعت التظاهرة من التقدم.

ومنذ ذلك الحين أصبح يوم المرأة يعلن عن نفسه بوسائل مختلفة منها رحلات الى مناطق جبلية أو وفود الى مسؤولين... ومن الطبيعي ألا تسهم الجمعيات النسائية في هذا اليوم لكونه يلاقي منعاً رسمياً في لبنان. ولم تبدأ الجمعيات تتأقلم مع الثامن من آذار الا بعد أن تبنته جامعة الدول العربية في العام ١٩٧٠. وأصبح يوم المرأة العالمي اليوم **مناسبة وطنية** لا تسهم فيها الجمعيات النسائية فقط بل كذلك **مؤسسات** رسمية ووطنية.

أول أيار، عيد العمال العالمي:

شأنها شأن كل الهيئات والمؤسسات والنقابات تحتفل لجنة حقوق المرأة اللبنانية بعيد العمال العالمي وتقيم في هذه المناسبة لقاءات مع العاملات وتصدر البيانات تعبر عن مواقفها الثابتة في رفع مستوى حياة الطبقة العاملة وبتطبيق بنود قانون العمل اللبناني والدولي والعربي ولا سيما تلك التي تحتم على رب العمل تنفيذ البند المتعلق بالأجر المتساوي للعمل المتساوي وبتأمين ضمانات اجتماعية كاملة وبمنع التسريح الكيفي خصوصاً بين العاملات. وتصدر اللجنة بطاقة تذكارية للمناسبة تقوم بتوزيعها فروعها في المناطق على المؤسسات الانتاجية وعلى العاملات الزراعيات في المناطق البعيدة. وتشترك اللجنة أيضاً في نضالات الاتحادات والمنظمات النقابية الهادفة الى تصحيح الأجور وتحسين ظروف معيشة العاملين بأيديهم وبادمغتهم.

نشاط ثقافي ثابت:

لقد قطعت الحرب الأهلية أوصال مناطقنا وزادت في ضياع شبابنا فضلاً عما أصاب مدارسنا وجامعاتنا من انقسام نتيجة تعدد المناهج والبرامج التي تفرق ولا توحد، تجزىء ولا تجمع.

تجاه هذا الواقع الأليم الذي يهدد بقطع أواصر العيش المشترك بين طلابنا، جيل المستقبل، ورغبة في دعم أهداف الوطنيين المخلصين العاملين من أجل الابقاء على المدرسة الوطنية الواحدة والتربية الوطنية الواحدة، استحدثت اللجنة، ضمن امكاناتها نشاطاً ثقافياً في العام

١٩٧٨ انه المسابقة السنوية التي نجريها بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية (مديرية التعليم الثانوي) بين تلامذة البكالوريا الأولى والثانية

لقد حملت هذه المسابقات التي اشتركت فيها ثانويات رسمية وخاصة من مختلف المناطق اللبنانية العناوين التالية

١٩٧٨ - «التعليم ودوره في تطوير الفتاة»
١٩٧٩ - «طفولتي» (لمناسبة السنة العالمية للطفل)
١٩٨٠ - «المرأة في المجتمع»
١٩٨١ - «ميثاق حقوق المرأة اللبنانية» (لمناسبة عقد المرأة العالمي)
١٩٨٢ - «الاعلام وتأثيره في الشباب»
١٩٨٣ - «أهمية التنشئة الوطنية في لبنان»

المسابقة في ثانوية مجدل بعنا الرسمية

١٩٨٤ ـ «دور التعليم المهني في تطور الوطن اقتصادياً وعمرانياً».
١٩٨٥ ـ «التعليم الالزامي ضرورة اجتماعية ووطنية».
١٩٨٦ «السلام في لبنان» (لمناسبة عام السلام العالمي).
١٩٨٧ ـ التدهور الاقتصادي والأزمة الاقتصادية وتأثيرهما في الشباب عموماً والطلاب في شكل خاص.
١٩٨٨ ـ «أربعون عاماً على الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وقد أشرف على هذه المسابقات أساتذة الثانويات المشتركة أولاً من ثم لجان الحكم في المناطق وبعدها لجنة حكم موحدة لتسمية الفائزين على صعيد لبنان.

ويهمنا في هذا الكتيب أن نشير الى أهمية دور وزارة التربية الوطنية ومديرية التعليم الثانوي وكل أصحاب الاختصاص الذين سخروا علمهم وتخصصهم لخدمة الثقافة الوطنية. وننوه أيضاً بجهود الأساتذة والتلامذة الذين تجاوبوا ويتجاوبون والدعوة الى الاشتراك في هذه المباريات المدرسية التي تهدف أول ما تهدف الى الاسهام في توحيد شباب لبنان.

من أجل اسعاد الطفولة

فرقة الغدير للدمى المتحركة:

ولدت فكرة تأسيس هذه الفرقة خلال منتدى الأطفال العام ١٩٧٧ حيث بادرت مجموعة من الزميلات المتطوعات المتخصصات في مجال التربية بوضع حجر الأساس لهذا النشاط. وفي العام ١٩٧٩ حملت الفرقة اسم «فرقة الغدير» في المهرجان الذي اقامته اللجنة في قصر الأونسكو لمناسبة السنة العالمية للطفل.

اولى عناصر فرقة الغدير للدمى المتحركة

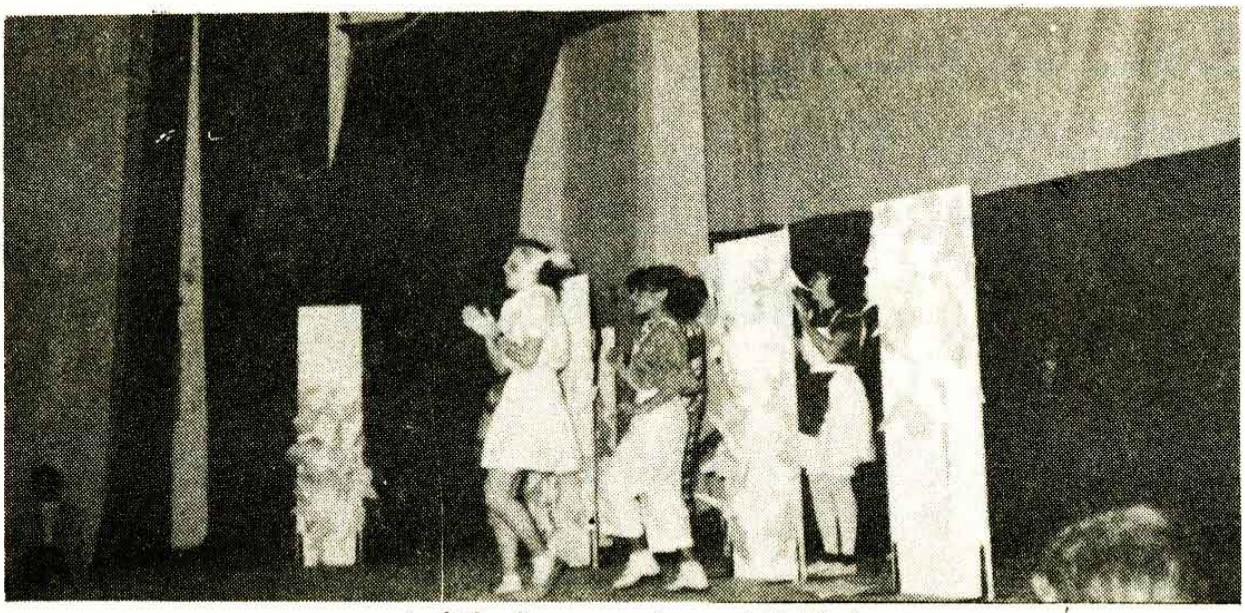

فرقة الغدير في مسرحية «فزفوز».

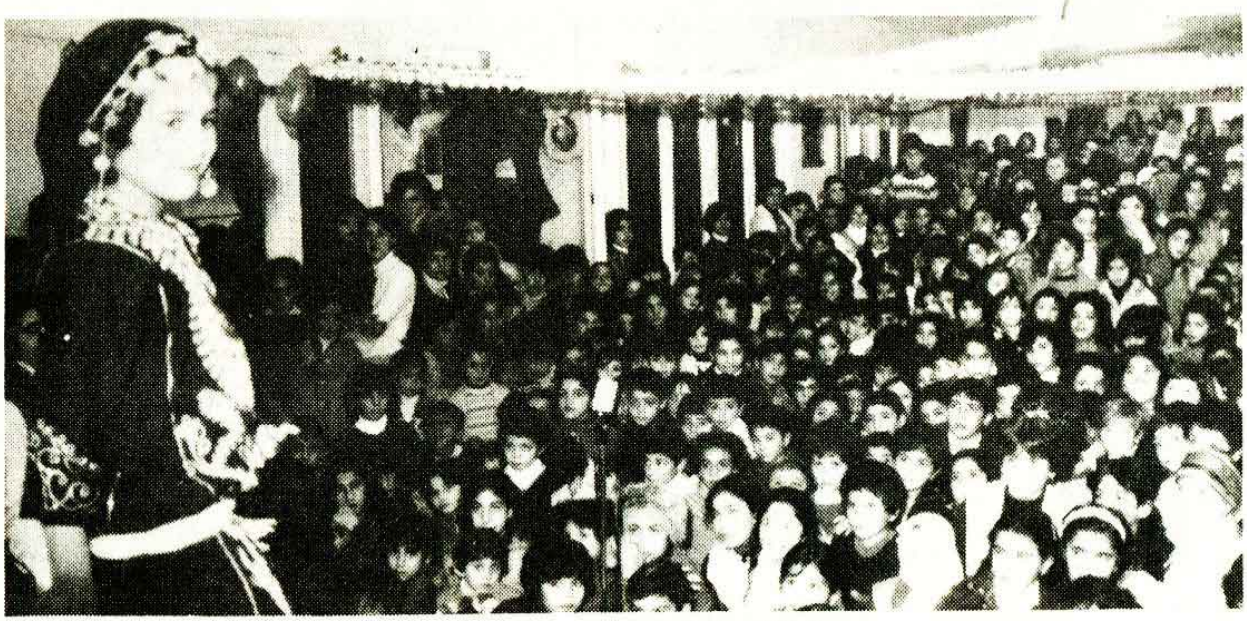

فرقة «الغدير» وجمهورها

عيد الطفل (١٩٥٤)

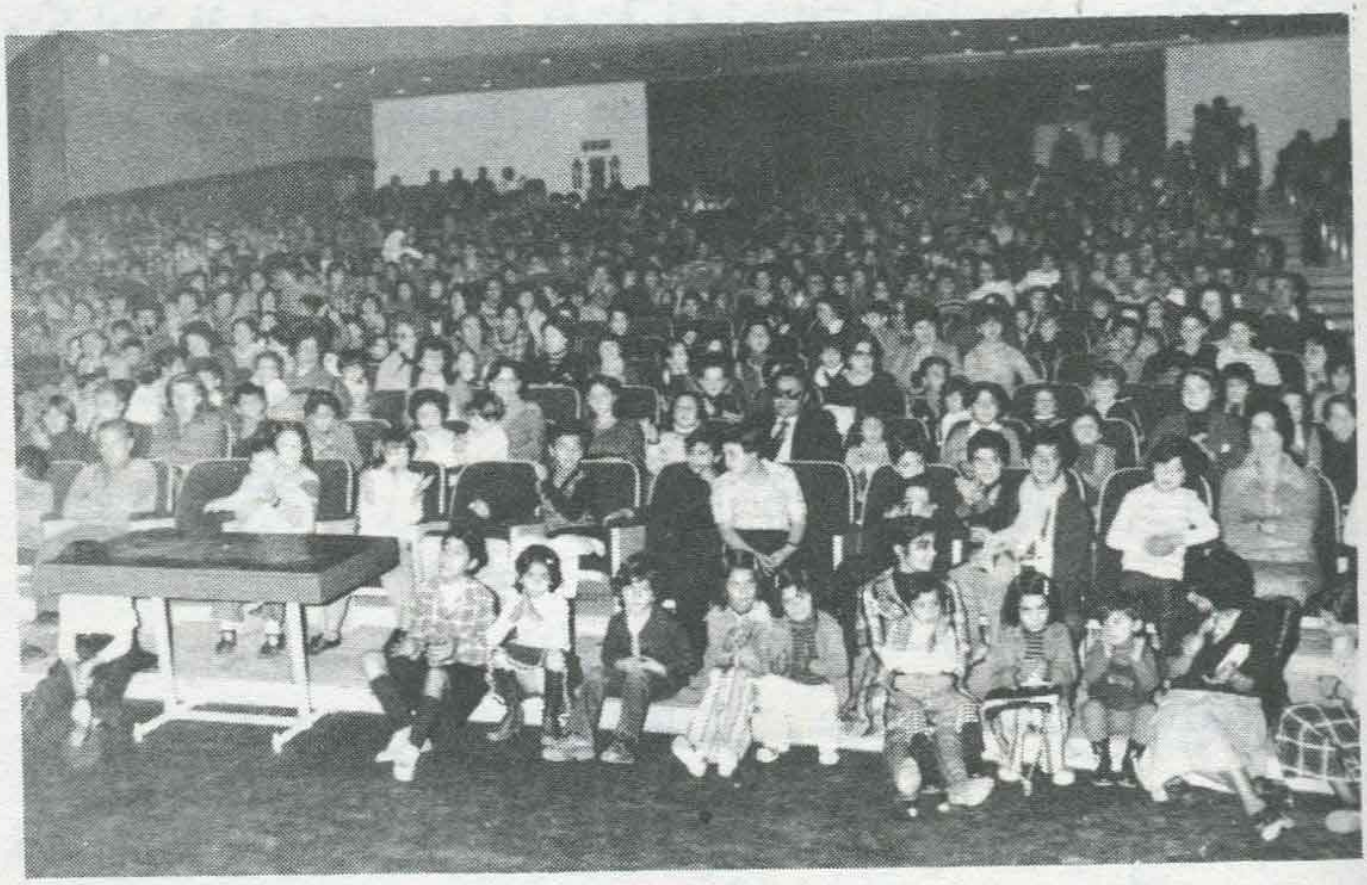

في السنة العالمية للطفل

لقد كان عمل فرقة الغدير يقتصر على مسرح العرائس - الماريونات - فانجزت بعد استعانتها باخصائيين على صعيد القصة واللحن «يا ريما شو عملتلك». وهكذا بدأت فرقة الغدير مسيرتها نحو الأفضل فاعطت «أبو زهرة». وعرفت الفرقة من جمهورها - الأطفال - احبوها، تعلقوا بها خاصة أبان حصار بيروت حيث كانت عضوات الفرقة ينتقلن من ملجأ الى آخر ومن مدرسة يسكنها مهجرون الى أخرى للترفيه عن الأطفال يغنون معهم، يرسمون، يضحكون، يحاكون الدمى المتحركة.

عاشت فرقة الغدير مع أطفال لبنان في أحلك الظروف فاغتنت ببسماتهم وبراءتهم واكتسبت محبتهم. فدفعها ذلك الى تطوير عملها وتقديم الأحسن. فخطت خطوة نوعية في نيسان ١٩٨٦ عندما انتقلت بعملها من مسرح العرائس الى عمل مسرحي يكاد يكون متكاملاً فقدمت مسرحية «فزفوز» تم افتتاحها بحضور اعلاميين وعاملين في ميدان الطفولة في صالة سينما جاندارك. وتتالت العروض في بيروت وفي مختلف المناطق اللبنانية.

وقد نظمت لجنة حقوق المرأة اللبنانية لقاءاً تكريمياً لأعضاء الفرقة المتطوعين ولكل من ساهم بانجاح هذا العمل. وقد حضر اللقاء تربويون ومثقفون اضافة الى ممثلين عن الهيئات النسائية والشبابية والفنية. وتم في اللقاء تقييم صريح للمسرحية.

وما تزال فرقة الغدير تقدم عروضها على مدار السنة. ورشة عمل متنقلة تجول في المناطق حاملة الدمى وخشبات المسرح والمعدات، ناشرة البسمة والفرح على وجوه الأطفال الذين عاشت واياهم أفراح واحزان هذا البلد.

والجدير ذكره انشاء فرقة الغدير في الجبل والشمال والبقاع.

عملت فرقة الغدير ضمن نشاطات «لجنة الترفيه عن الطفل المهجر» التي انبثقت عن الهيئات النسائية اللبنانية وضمن برنامج اللجنة الوطنية ليوم الطفل فأحيت باسمها حفلات ترفيهية للأطفال المهجرين في الاحياء وفي المدارس.

منتديات ومخيمات صيفية ترفيهية:

تفرد فروع لجنة حقوق المرأة اللبنانية حيزاً كبيراً للعمل بين الأطفال.

- كرنفالات في بيروت - الشمال - الجبل - الجنوب.
- حفلات واحتفالات بالأعياد في فروع اللجنة كافة.
- مسابقات رسم في المدارس - البقاع - الجبل - الشمال.
- دورات لتعليم الموسيقى في الشوف والشمال.
- منتديات في فصل الصيف.

ان باكورة نشاط اللجنة على صعيد المخيمات الصيفية بدأت في العام ١٩٧٩ فكان «مخيم المحبة والصداقة والسلام» في كيفون. وفي العام ١٩٨٠ (فالوغا) والعام ١٩٨١ (دير المخلص) والعام ١٩٨٦ (وادي الزينة) الخ.. وقد أقامت فروع اللجنة في البقاع والشمال والجنوب مخيمات مماثلة في مناطقها.

الشابات:

انسجاماً مع توصية مؤتمرها العاشرا أولت لجنة حقوق المرأة اللبنانية أهمية خاصة لقطاع الشابات. وفي هذا الاطار، واضافة الى البرامج

التي تنفذها اللجنة بين الشابات من حيث الاهتمام بقضاياهن المطلبية وجذبهن للانخراط بالنضال العام، تقيم اللجنة بعض النشاطات الخاصة بهن نذكر على سبيل المثال:

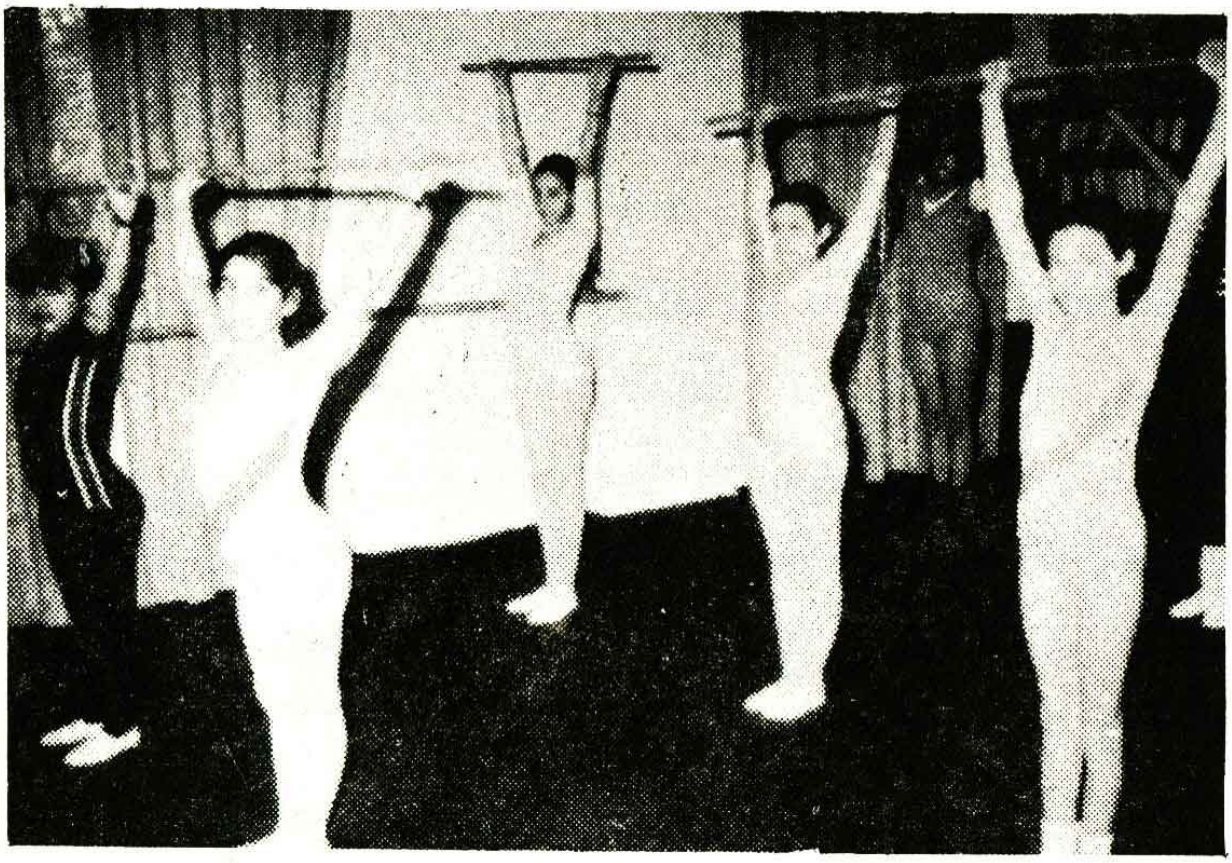

- انشاء فرقة فنية في قرنايل وفرقة الرقص الشعبي في بقعاتا.
- دورات رياضية في أميون.
- تنسيق زهور والرسم على الزجاج والحرير. وقد تميزت بهذا النشاط بشكل خاص طرابلس وقرنايل.
- دورات الضرب على الآلة الكاتبة واللغات. وتتم هذه الدورات في كل مراكز اللجنة الموجودة في بيروت والضاحية والجبل والبقاع والشمال والجنوب. وفي مراكز اللجنة أيضاً دورات لمحو الأمية والتفصيل والخياطة.

دورة خياطة في مركز اللجنة
في الشياح ١٩٧٤

ان أهم انجاز حققته اللجنة على هذا الصعيد هو «المدرسة المهنية لتأهيل المرأة» التي أنشئت باسهام البرنامج الانمائي لهيئة الأمم المتحدة والصندوق المالي لعقد المرأة.

والجدير ذكره أن «المدرسة المهنية لتأهيل المرأة» تخرج سنوياً أكثر من عشرين حادقة بشهادة البكالوريا الفنية الرسمية. اضافة الى دورات الضرب على الالة الكاتبة وتعليم اللغة الانكليزية والخياطة ومحو الأمية التي يشترك فيها حوالي ٢٥٠ فتاة سنوياً.

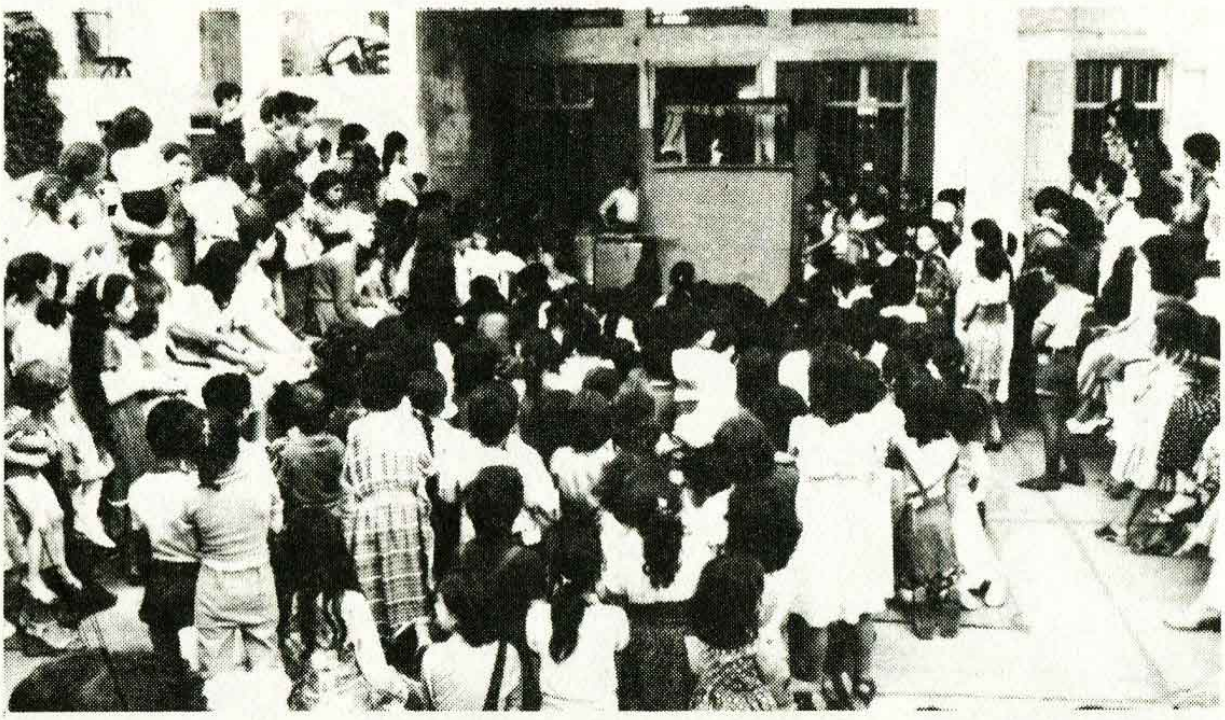

كما أنشأت اللجنة روضة أطفال برج البراجنة (روضة العصافير) بالتعاون مع مصلحة الانعاش الاجتماعي. وحضانة العبادية التي رأت النور بفضل تعاون أهالي البلدة والادارة المدنية فيها.

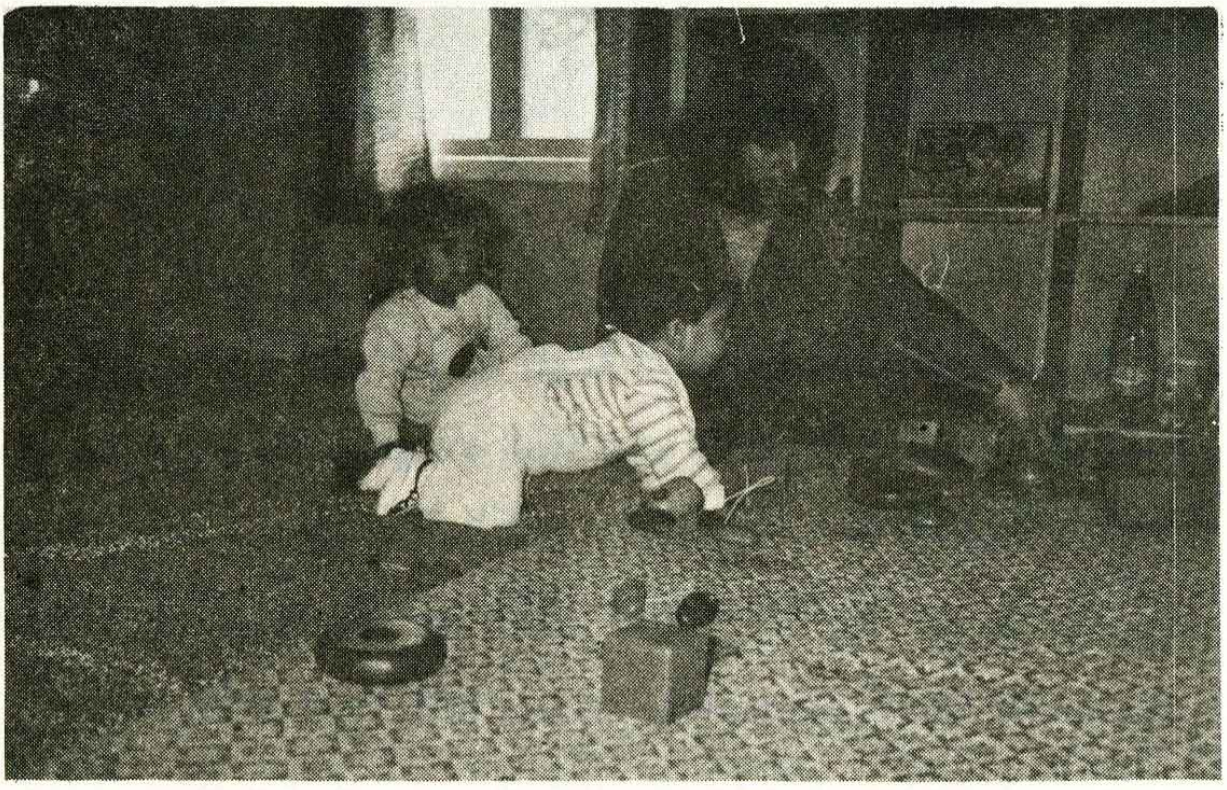

حضانة العبادية

أما روضتي القصبية وكفررمان فقد توقفتا بسبب الأوضاع الأمنية التي سادت بعد الاجتياح الاسرائيلي المجرم.

اشتراك لجنة حقوق المرأة اللبنانية في المؤتمرات والندوات والأنشطة المحلية والعربية والعالمية

لبنانياً:

للجنة حقوق المرأة اللبنانية ارتباط معنوي ووطني بالجمعيات النسائية اللبنانية. وهي لا توفر مناسبة وطنية أو إنسانية الا وتشترك في أعمالها بدءاً بالقضايا التي تهتم بشؤون الأطفال والنساء والمهجرين والمخطوفين والمفقودين.

كما انها تعتبر كل ندوة نقابية كانت أو سياسية وطنية أو شبابية أو ثقافية مدماكاً يرفع من بنيان صرح القوى الوطنية الهادفة الى دعم المقاومة الوطنية اللبنانية وتحرير لبنان من المحتلين الصهاينة التي من شأنها أيضاً اعادة بناء لبنان على قاعدة ثابتة من العدالة والمساواة والديمقراطية التي تؤمن للانسان كرامته ومستقبله.

وعلى أساس هذه القناعة تناضل اللجنة في صفوف هيئات ومؤسسات لبنانية كثيرة وتسهم في مناسبات واحتفالات وطنية محلية منها: اللجنة الوطنية ليوم الطفل، اسبوع الأم، ذكرى انطلاقة المقاومة الوطنية اللبنانية... وتشترك اللجنة في التظاهرات ضد الغلاء والاحتكار، المسيرات التضامنية، المظاهرات النسائية تأييداً لأهلنا في الجنوب. كما اشتركت في اعتصام الجامعة الأميركية

(١٩٨٢) الـذي دام ٢١ يومـاً استنكاراً وادانـة للاجتيـاح الاسرائيـلي وحصار بيروت وكانت ممثلة في اعتصام الثـلاثة أيـام أمام هيئـة الأمم المتحدة في نيويورك الذي نظمه بيت المرأة الجنوبي.

والى جانب المعارض التي تقيمها اللجنة في البقاع والشمال وبيروت والجبل والجنوب تسهم فروعنا في كل النشاطات التي تنظمهـا جمعيات ومنظمات نسائية اخرى خصـوصاً جمعيـات التحالف النسـائي الوطني اللبناني.

وللجنة مواقف واضحة وثابتـة من قضية المخـطوفين وقـد لبت كل تحرك يقوم به أهالي المخطوفين. أما المهجرون فقـد عملت فروعنـا في المنـاطق ضمن اللجـان التي أنشئت لـلاهتـمام بهم وتـأمـين بعض حاجاتهم والمطالبة الدائمة باعادتهم الى مناطقهم ومنازلهم.

عربياً:

ان لجنـة حقوق المـرأة اللبنانيـة بصفتهـا عضـواً فعـالاً في المجلس النسائي اللبناني وعضواً مؤسساً ونشيـطاً في التحالف النسـائي الوطني اللبنـاني، تسهم من خـلالهـا في اجتـماعـات مكتب الاتحـاد النسـائي العـربي العام وفي مؤتمـراته السنـوية ولقـاءاته الاستثنـائية التي تعـالج أوضاع النساء في الوطن العربي ووحدة الصف النسوي بغيـة الارتقاء الى مستـوى المواجهـة الفعالـة من أجل **تحـرير الأراضي العـربية التي تحتلها اسرائيل واسترجاع أرض فلسـطين واقامـة الدولـة الفلسطينيـة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي والـوحيد للفلسـطينيين الـرافضـة لكـل الحلول الاستسـلاميـة والانفـراديـة**. كـما ان للجنـة علاقات أخوية متينة مع عدد من المنظمات النسـائية في مختلف البلدان

العربية ولا سيما تلك المنضوية تحت لواء حركة التحرر الوطني العربية.

وتجدر الإشارة الى الندوة التي أقيمت في بيروت بدعوة من الاتحاد النسائي العربي العام في أيلول ١٩٨٦ تحت عنوان: «نضال المرأة العربية من أجل التحرير والسلام». وقد نظم هذه الندوة اضافة الى الاتحاد المجلس النسائي اللبناني والتحالف النسائي الوطني اللبناني. وحضرها ممثلات من الاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ومن منظمات نسائية عربية وأوروبية.

ندوة الاتحاد النسائي العربي العام ١٩٨٦

عالمياً:

تقيم اللجنة علاقات صداقة مع معظم المنظمات النسائية العالمية وخصوصاً تلك التي تضع نصب أعينها قضية النضال من أجل المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي سبيل عالم تسوده العدالة والسلام.

وقد ساعد على إنشاء هذه العلاقات وتوطيدها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي يعود اليه الفضل الأوفر في قيادة وتوضيح وتصحيح مسيرة نضال النساء في العالم ودعم وتأييد كفاحهن العادل من أجل حريتهن واستقلال أوطانهن وتحرير شعوبهن.

مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الثامن

ومبادرات الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي كثيرة. فبالاضافة الى عقد المؤتمرات الدورية والندوات التي تعالج أوضاع الأمهات والأطفال والشباب يعالج الاتحاد في ندوات خاصة القضايا التي تنذر بإشعال حرب جديدة مثل منطقة الشرق الأوسط والنزاعات في أميركا اللاتينية والفصل العنصري في جنوب افريقيا وقضايا نزع السلاح وضمان الاستقلال والأمن والسلام للشعوب كافة ونشير بتواضع واعتزاز الى دور اللجنة الفعال في هذه المبادرات من خلال مركزها في الأمانة العامة للاتحاد. وينظم الاتحاد كذلك جولات تضامنية لممثلات البلدان التي تعاني ظروف الحرب والاحتلال والعنصرية والفاشية. . .

وقد حظيت لجنة حقوق المرأة اللبنانية بفرصة الاشتراك في أكثر من خمسين مؤتمراً عالمياً نذكر منها: مؤتمر الطفولة في فيينا العام ١٩٥٢، مؤتمر الأمهات في لوزان (سويسرا) ١٩٥٥، المؤتمر النسائي العالمي في موسكو ١٩٦٣، المؤتمر النسائي المخصص للسنة العالمية للمرأة في برلين ١٩٧٥، مؤتمر الطفولة في موسكو ١٩٧٩، مؤتمر نصف عقد المرأة في كوبنهاغن ١٩٨٠، مؤتمر نهاية عقد المرأة في نيروبي ١٩٨٥، ذكرى تأسيس الاتحاد الأربعين في براغ ١٩٨٥، المؤتمر العالمي للنساء في موسكو ١٩٨٧. . . . اضافة الى اجتماعات مجلس الاتحاد والمؤتمرات النسائية الوطنية في البلدان المختلفة: الصين، تشيكوسلوفاكيا، المجر، كندا، بلغاريا، كوبا، نيكاراغوا، الجزائر، دمشق، كوستاريكا، فييتنام، اليونان، قبرص، فرنسا، سويسرا، النمسا، الاتحاد السوفياتي، ايطاليا، البرتغال، غينيا، ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وبولونيا. . .

والجدير ابرازه أيضاً في هذا المجال الجولات التضامنية التي رتبها

الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي للجنة الى بلدان أوروبية غربية وأميركا الشمالية على أثر الاجتياح الاسرائيلي الغادر للبنان. وقد اكتسبت اللقاءات الاذاعية والتلفزيونية والصحفية التي تمت في هذه المناسبات أهمية خاصة حيث تمكنت مندوباتنا من توضيح وشرح الأسباب الحقيقية للحرب في لبنان وبالتالي نتائج الاحتلال الاسرائيلي وافرازاته ومواجهة هذا الاحتلال بالنضال المتفاني من قبل الوطنيين اللبنانيين وتحديداً المقاومة الوطنية اللبنانية.

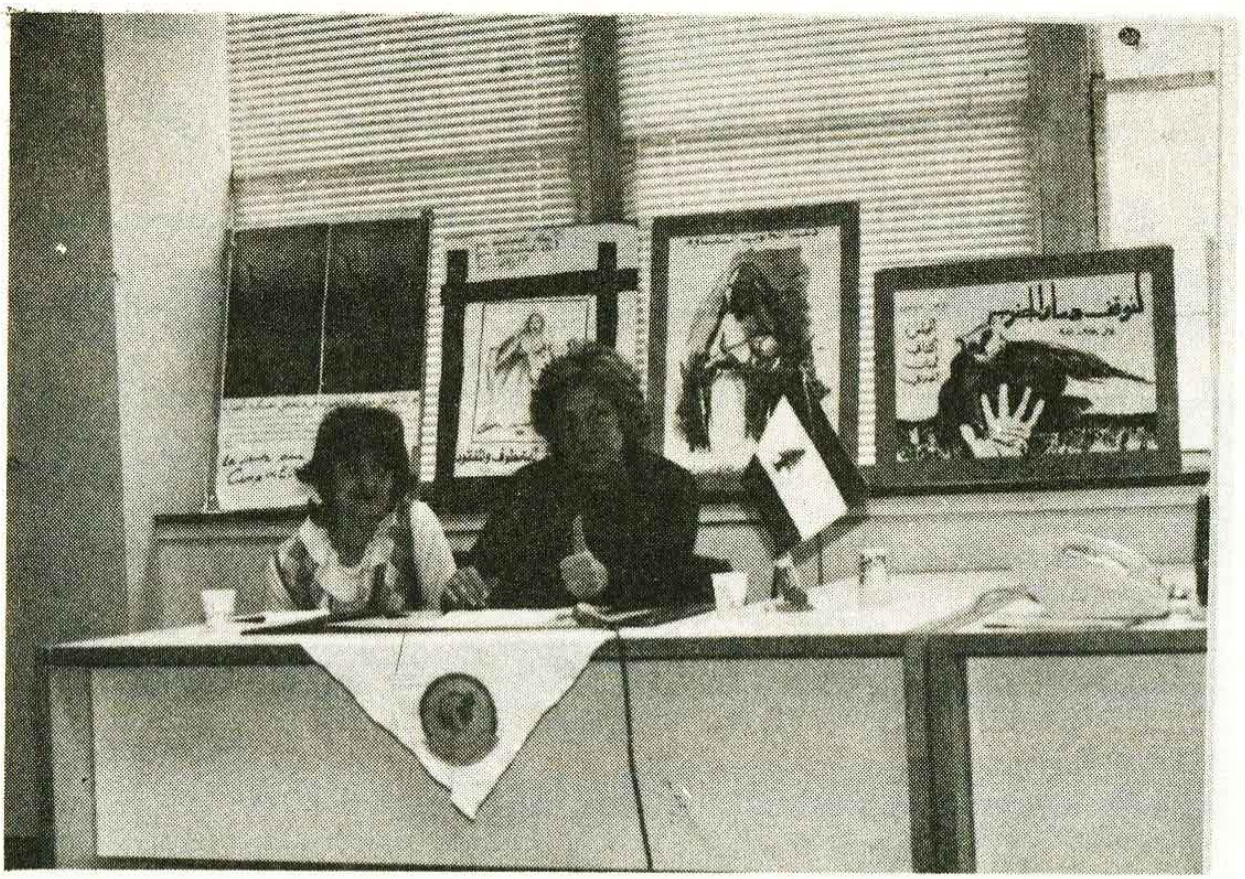

أثناء مؤتمر صحفي في مونتريال ـ كندا

وبدعوة من لجنة حقوق المرأة اللبنانية جاء إلى لبنان حوالي ١٥ وفداً نظم معظمها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي. وبعض هذه الوفود كان برئاسة رئيسة الاتحاد فريدا براون والبعض الآخر برئاسة الأمينة

العامة ميريام ڤيرتيومين. وقد ضمت هذه الوفود، التي تحدَّى بعضها الظروف الأمنية الصعبة، ممثلات عن الاتحادات: الفرنسي، التشيكوسلوفاكي، ألماني غربي، ألماني شرقي، شيلي، جنوب افريقي، فنلندي، بلغاري، مجري، روماني. كما استضافت اللجنة وفوداً من لجنة النساء السوفياتيات واتحاد الجمعيات اليوغوسلافية ولجنة النساء البلغاريات ووفداً يمثل منظمات نسائية ونقابية ايطالية. ومن الشخصيات العالمية أيضاً التي زارت لبنان، استضافت اللجنة السيدات أوجيني كوتون وهيلفي سيبيلا[1] وفالنتينا تيريشكوفا[2].

وفد الاتحاد العالمي يزور ضريح الشهيد كمال جنبلاط

(١) نائبة أمين عام هيئة الأمم المتحدة جاءت إلى لبنان في العام ١٩٧٤ لبحث موضوع السنة العالمية للمرأة.

(٢) رائدة الفضاء السوفياتية الأولى ومن ثم رئيسة لجنة النساء السوفياتيات. وهي الآن رئيسة جمعيات الصداقة بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الأجنبية.

(١) نشير هنا إلى بروتوكول التعاون المتبادل الذي تم التوقيع عليه بين لجنة النساء السوفياتيات ولجنة حقوق المرأة اللبنانية أثناء مشاركة الوفد النسائي السوفياتي في مؤتمر اللجنة الحادي عشر العام ١٩٨٧

أثناء التوقيع على البروتوكول

وتقديراً لنشاط اللجنة ودورها على الساحتين المحلية والعالمية فقد منحها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ميدالية «أوجيني كوتون»[١].

وفي الذكرى الأربعين على تأسيس الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي احتفل به في براغ اعطيت للجنة كلمة بين الكلمات المحدودة التي ألقيت

---

(١) شخصية فرنسية علمية وعالمية حائزة على ميداليات كثيرة تقديراً لنضالها من أجل السلم والديمقراطية وحقوق النساء
رئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي منذ تأسيسه حتى وفاتها في العام ١٩٦٧.

أوجيني كوتون مع عضوات اللجنة في بيروت

كما أسند للجنة أكثر من مرة في مؤتمرات عدة: ادارة جلسة، مقررة، رئيسة لجنة عمل.

وفي المؤتمر النسائي العالمي المنعقد في موسكو ١٩٨٧ ألقت رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية البيان الختامي في الحفلة النهائية للمؤتمر. وقد اختيرت لهذا الدور تقديراً من المؤتمر لنضال المرأة اللبنانية.

كما منحت اللجنة كذلك ميدالية آنا بيتانكور دي مورا[1] من الاتحاد النسائي الكوبي.

المؤتمر النسائي العالمي في موسكو

(١) مناضلة كوبية في صفوف الحركة الاستقلالية التي أسست العام ١٨٦٨ وصفت «بالمثل الملهم للمرأة في النضال من أجل حرية شعبها». توفيت العام ١٩٠١. واعترافاً بدورها البارز تم اصدار وسام باسمها لمناسبة الذكرى السنوية الأولى على تأسيس هذه الحركة. وهو عبارة عن ميدالية تحمل صورة آنا بيتانكور دي مورا.

وعـلى صعيد لبـان علقت وزارة التربيـة الوطيـة والفنون الجميلة وسام المعارف على صدر احدى مؤسسات اللجنـة ورئيستها الفخـرية السيدة ثريا عدرة.

وحازت اللجنة أيضـاً على تقـدير اللجنـة الوطيـة ليوم الـطفل اذ منحت ثلاثة من أعضائها ميدالية «رمور المحبة».

الاعلام ليس هما وشغلا مستقلا

منذ الأربعينات، عند بداية انطلاقة لجنة حقوق المرأة اللبنانية كمنظمة جماهيرية ديمقراطية، أدركت أهمية موقع الاعلام في نشاطها. فمن أجل ايصال برنامجها وشعاراتها ورؤيتها ونهجها إلى أوسع الفئات ولا سيما النساء كان لا بد لها من منبر اعلامي يشكل الاداة الواسعة. ومن أجل الاسهام في رفع الوعي والتعبئة والتنظيم، وفي سبيل تأمين علاقة علنية واسعة مع الفروع والمناطق والمنظمات النسائية المختلفة، كان لا بد لها من وسيلة اعلامية قادرة على ذلك. ولذا ومنذ الخطوات والتجارب الأولى للجنة تحولت الحاجة الى اداة اعلامية الى شاغل وثيق الارتباط بمجمل نواحي نشاطها العام. وبالتالي اتخذ الاعلام في اللجنة منذ بدايته منحى واقعياً مرتبطاً بهواجس القاعدة ومنبثقاً من حركة نضالية ديمقراطية واسعة.

وفي سبيل تلبية تلك الحاجة الى الاعلام الواقعي المبسط المنتشر لجأت اللجنة الى وسائط عدة منها الاستفادة من وسائل الاعلام المختلفة وخصوصاً في خلال مناسبات وطنية أو فئوية أو في خلال محطات نضالية معينة. فاشتركت في ندوات متلفزة ورتبت ندوات ولقاءات مع محطات الاذاعة، واستعملت المجلات الفكرية المنوعة والصحف الأسبوعية واليومية. كما اعتمدت المؤتمرات الصحفية

والنشرة والبيان والكتيب لايصال رؤيتها وآرائها وبرامجها الى أوسع الفئات الاجتماعية والنساء على الخصوص.

ورغم النتائج الايجابية العديدة التي لاقتها هذه المحاولات، ورغم التجاوب المنتج من العديد من منابر الاعلام المختلفة، بقيت هذه الوسائل الاعلامية مقصرة عن الاحاطة بكامل متطلبات نشاط اللجنة لذلك سعت اللجنة الى تنظيم الاعلام الشفهي المعتمد على اللقاء المباشر مع النساء الذي تناول العديد من المحاور والقضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تعكس الهواجس اليومية للمواطنين. كما سعت لتغطية جغرافية واجتماعية واسعة لتلك الندوات والمحاضرات في شتى المناطق والمحافظات وفي أجواء اجتماعية وفكرية وروحية متعددة.

ومع رصد المردودية الجدية لهذا النشاط الاعلامي، ومع الاشارة الى ارتياح فروع اللجنة لاسهام هذه الحملات الاعلامية في رفع مستوى الوعي من جهة، وفي نمو واتساع تلك الفروع من جهة أخرى، برزت مهمات متنوعة اضافية أكثر تعقيداً وأوسع اطاراً منها في السابق والقت على الاعلام التزامات وموجبات متطورة، وهو فرض البحث من جهة عن كيفية تطوير أشكال الاعلام المستعملة سابقاً من قبل اللجنة، والبحث عن منبر ثابت مستقل من جهة أخرى.

اصدار مجلة «قضايا المرأة»:

في العام ١٩٧٣ استطاعت اللجنة تنفيذ خطوة متطورة نوعية في الميدان الاعلامي باتخاذها قراراً يقضي باصدار نشرة (مجلة) غير دورية فصلية مستقلة اسمتها «قضايا المرأة» ولم يكن اتخاذ مثل هذا القرار

قضايا المرأة

سهلاً ولم يكن تنفيذه بالأمر الميسور. فبالاضافة الى العائق الأساسي الذي واجهته اللجنة، أي الأعباء المالية لاصدار النشرة، واجهت مسائل أخرى تتعلق بعدم وجود محررين متفرغين لاصدارها وبالافتقار الى الملاك المجرب في هذا الميدان، وبالتالي استحال هذا القرار تحدياً جدياً. فالنشرة أمست مطلباً عملياً وضرورة أساسية لمواكبة دور ورصد وحركة اللجنة. وكان الاصرار والتمسك بتنفيذ هذا القرار. واستطاعت اللجنة بجهود العديد من أعضائها وباشتراك مسؤول من قبل فروعها تنفيذ هذا التعهد والتزامه.

والآن، بعد استمرار صدور المجلة بالرغم من كل الصعوبات والمستجدات التي تتعدى امكانات اللجنة لمواجهتها، تلك الصعوبات التي أوقفت العديد من المطبوعات، يمكن ويجب القاء الضوء على النتائج الايجابية الملموسة المباشرة للجنة والاشارة الى النواقص الواجب تداركها.

ان أبرز الايجابيات هي تلك المتعلقة بتحول المجلة الي ميدان لحوار ديمقراطي متعدد الجوانب. وباتت صفحاتها وسيلة لحمل ونقل وعكس مختلف الآراء والتوجهات والبرامج. فعلى تلك الصفحات برزت آراء متناقضة أحياناً غير موحدة باطارها الشكلي وأساليب طرحها وببعض رؤيتها للمسائل المطروحة ولكنها موحدة في جوهرها من حيث سعيها للاسهام الهادف الى تطوير المجتمع في شكل عام وتحسين ظروف وأوضاع ودور المرأة في شكل خاص. وبهذا التلاقي لمختلف الآراء والأفكار على صفحاتها تكون «قضايا المرأة» استجابت فعلاً لبعض مبررات وجودها.

ومن جهة أخرى تبدو مسألة تبادل الخبرات بين فروع اللجنة عبر زاوية «بين عدد وآخر» جديرة بالاهتمام والتطوير. فلقد لاقت هذه الزاوية استحسان معظم القراء. كما لاقت الاستجابة الفعلية لقراءتها ليس حباً بالاطلاع فحسب بل كذلك بحثاً وتنقيباً عن المبادرات والتجارب والنتائج المختلفة ليصار الى تعميم المفيد منها، ونشر الايجابي فيها، والتنبه الى الأخطاء والنواقص التي ترافقها.

ان «قضايا المرأة» بعكسها ونقلها نشاط الفروع، وبتوقفها على هموم القرية ومشاكل البيئة والحي شكلت مدخلاً مهماً **لأعضائها لتوسيع أطر علاقاتهن** من جهة ولتعميق تلك العلاقات بالوسط الذي يعشن فيه من جهة أخرى. كما أن المحاور الأساسية الفئوية التي تصدت اللجنة لطرحها ومعالجتها على صفحات المجلة، والتي تمحورت حول حقوق ومطالب وظروف معيشة العاملات في الصناعة والزراعة وفي قطاع الخدمات والتربية والتعليم، أعطت الاعلام بعداً اضافياً واضحاً ومهماً، واغنت اللجنة في توجهها ورسم برامجها وبتنفيذ تلك البرامج في مجالات واسعة شديدة التأثير.

كما برز دور المجلة في شكل خاص والاعلام في صورة عامة في الجانب التنظيمي التعبوي في نشاط اللجنة، فساعد في التعبئة والتوعية وايصال رأي اللجنة الى فئات واسعة لا يشملها التنظيم المباشر وحفز على انخراط فئات واسعة جديدة في النضال الديمقراطي الوطني العام.

ان دور المجلة تجاوز بنتائجه واتساعه حدود الوطن فنقل همومه وعكس بطولاته وأوضح المعاناة التي يعيشها وكشف عن اصرار اللبنانيين المستميت على الدفاع عن أرضهم والسعي للحفاظ على

وحدة وطنهم وتطوير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أسس ديمقراطية عصرية متطورة. ونقلت المجلة الى مختلف المنظمات النسائية والجماهيرية العربية والعالمية الحقائق التي يعيشها لبنان والصعوبات التي يواجهها المواطن، مطالبة تلك المنظمات بالقيام بمختلف المبادرات التضامنية لنصرة الموقف الوطني الديمقراطي من جهة، ولدعم المنظمات النسائية اللبنانية في صراعها من أجل قيمها من جهة أخرى.

كما عكست صفحاتها نضالات النساء في بلدان العالم الأخرى. وخبراتهن ونجاحاتهن، حيث كانت تلك المواضيع عاملاً مساعداً لنسائنا للاطلاع على أوضاع وقضايا اخواتهن في العالم، ولاكتساب المزيد من الخبرات. وكذلك لرفع روح الدعم والتضامن فيما بينهن.

الاعلام والطموحات:

ان محاولتنا القاء بعض الأضواء على دور الاعلام في مجرى مسيرة اللجنة، وعلى ترابطها مع الجوانب المختلفة لنشاط ولعلاقات اللجنة وبرامجها، التي تشكل أساس ذلك الاعلام ومحور اهتماماته، لا تعني الشعور بالاكتفاء أو تجاهل العديد من الثغرات والنواقص والأخطاء التي ترافقت ترافقاً عضوياً مع الوجوه الايجابية للاعلام، بل تعني اننا لم نزل عند تعهدنا وعند التحدي الذي يفرض علينا باستمرار مواجهة النواقص وتطوير الاعلام بتنويع منابره وتوسيع وتعميق مضامينه ليرتقي الى المستوى اللازم القادر على احتضان المهمات الوطنية العامة والاشتراك الجاد في ابراز المحطات النضالية التي تخوضها مختلف المنظمات والفئات الشعبية والديمقراطية ومنها لجنة حقوق المرأة اللبنانية.

الهيكلية التنظيمية
للجنة حقوق المرأة اللبنانية

صورة العلم والخبر

علم وخبر رقم
تأسيس جمعية

اسم الجمعية : " لجنة حقوق المرأة اللبنانية "
مركزها : بيروت (شارع باستور – ملك الفاخوري) ،
غايتها : الدفاع عن حقوق المرأة في المدينة والريف والعناية بالطفولة ورعايتها ، والعمل على تعزيز استقلال لبنان وسيادته .
هيئة ادارتها السيدات :

– ماري ابراهيم قاري
– ثريا عبد القادر خطيب
– ماري سلوم ادة
– جورجيت ابراهيم عكاري .

ممثلة الجمعية تجاه الحكومة : السيدة ماري ابراهيم قاري ،

ان وزير الداخلية
بناء على المرسوم رقم ١٢٤١٥ تاريخ ٢٥/١١/١٩٦٦
بناء على الطلب المقدم من مؤسسات الجمعية المسماة ،
" لجنة حقوق المرأة اللبنانية " مركزها بيروت (شارع باستور – ملك الفاخوري) .

يعطى العلم والخبر وفقا لاحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات على ان تتقيد الجمعية بالواجبات المترتبة عليها بمقتضى احكام القانون المذكور والمرسوم رقم ١٠٨٣٠ تاريخ ٩/١٠/١٩٦٢ .

بيروت في ٦ آذار ١٩٦٧

كمال جنبلاط

يبلغ :
المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
المصلحة السياسية (مع الملف) .
محافظة مدينة بيروت
المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
المديرية العامة للامن العام
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (٢)
مصلحة الانماء الاجتماعي .
صاحبات العلاقة
– بواسطة محافظة مدينة بيروت

شروَط العضوية:

- الموافقة على القانون الأساسي للجنة ونظامها الداخلي.
- الالتحاق بفرع من فروع اللجنة أو بلجنة اختصاص.
- تسديد الاشتراك.

الفرع:

- يضم الفرع عضوات في الحي أو القرية أو المدينة.
- ينتخب هيئة مسؤولة لقيادته وتوزع على عضواتها المهمات.

اللجنة المسؤولة في المنطقة:

- تنتخب الهيئة المسؤولة في المنطقة بعد الانتهاء من أعمال المؤتمر الوطني العام. وتشكل عضوات الهيئة الادارية من كل منطقة نواة هذه الهيئة يضاف اليهن مسؤولات الفروع وبعض نشيطاتها.

مكتب المنطقة:

- مهمته التنسيق بين نشاطات الفروع في الأقضية التي تشكل المنطقة الواحدة.

الهيئة الادارية:

- ترسم التوجه العام وفق البرنامج المقر في المؤتمر ولها صلاحية استحداث برامج عمل جديدة تفرضها ظروف وأوضاع طارئة.

- يحق لها ضم خمس عضوات بين مؤتمرين ان دعت الحاجة. كما يحق لها ضم عضو واحد الى المكتب التنفيذي.
- تعقد اجتماعاتها مرة كل شهرين.

المكتب التنفيذي:

- يشرف على تنفيذ العمل بين اجتماعين للهيئة الادارية.
- يحق له الاستعانة بمن يراه مناسباً من عضوات اللجنة أو من خارجها للقيام بمهمات محددة.
- ينتخب المكتب التنفيذي من عضوات الهيئة الادارية في المؤتمر العام.

المؤتمر العام:

- أعلى هيئة في لجنة حقوق المرأة اللبنانية.
- ينعقد مرة كل ثلاث سنوات.
- يشترك في أعماله المندوبات المنتخبات في مؤتمرات المناطق ولهن حق الطرح والمناقشة والتصويت والترشيح.
- يمكن أن يحضره من يريد من عضوات اللجنة ولهن الحق في المناقشة من دون حق التصويت والترشيح.
- تقارير المؤتمر ممكن أيضاً أن يناقشها ممثلو وممثلات الهيئات النسائية والاجتماعية والثقافية الذين يلبون دعوة اللجنة من لبنان والعالم العربي والبلدان الأجنبية.
- يقر المؤتمر برنامج الأعوام الثلاثة المقبلة.
- ينتخب الهيئة الادارية الجديدة ومكتبها التنفيذي.

يبقين أبدا
في الذاكرة!

ماري اده تابت
عضو مؤسس ونائبة
رئيسة اللجنة منذ
تأسيسها
حتى العام ١٩٧٨
توفيت العام ١٩٨٧

جورجت عكاوي
عضو مؤسس وهيئة
ادارية توفيت
العام ١٩٧٥

مي رعد مرسل
عضو هيئة ادارية
توفيت العام ١٩٨٥

ماري سرسق

عضو مؤسس فرع
الأشرفية وهيئة ادارية
توفيت العام ١٩٧٦

د. وفاء أبو حسن

عضو مؤسس فرع
بعدران توفيت
العام ١٩٨٥

غادة طالب

عضو هية ادارية
استشهدت العام
١٩٨٥

نظيرة أبو خالد طنوس

استشهدت العام
١٩٨٣

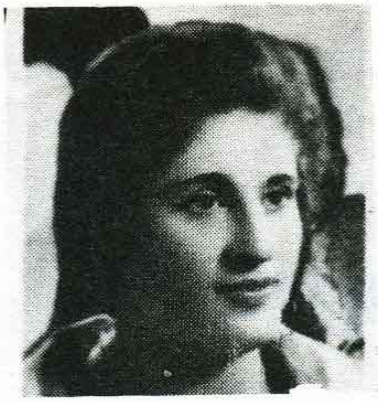

وداد ماضي حبيب

عضو مؤسس فرع ←
العبادية
توفيت العام ١٩٨٣

بأمثالهن نشأت اللجنة ونمت وتطورت

من وردت اسماؤهن في هذا الكتيب والغائبات
عنه لهن جميعاً عرفاننا بجميل
عطائهن وذكراهن باقية في قلوبنا

لجنة حقوق
المرأة اللبنانية

سنتابع الطريق!

«سنتابع الطريق!». بهذه العبارة غادرت عضوات لجنة حقوق المرأة اللبنانية قاعة المؤتمر الحادي عشر وكلهن عزم وتصميم، مزودات بوقود الدعم والتأييد اللذين ابدتهما المنظمات النسائية الديمقراطية الصديقة والحليفة داخلياً وعربياً وعالمياً.

ومباشرة بعد الانتهاء من أعمال المؤتمر، عقدت الهيئة الادارية المنتخبة اجتماعاً قيمت فيه سير أعمال المؤتمر واعتبرت الاحتضان والتقدير اللذين لاقتهما اللجنة في ذكرى تأسيسها الأربعين ومؤتمرها الحادي عشر، مسؤولية مضاعفة تتعهد بتحملها بوعي ومرونة ومثابرة. وهكذا أقرت برنامج عمل العام ١٩٨٨ على قاعدة قرارات وتوصيات المؤتمر وترجمتها بفترات زمنية فصلية التزمت بها فروع اللجنة في كل المناطق. ويمكننا في هذا المجال تسليط الضوء على أبرز ما تم تنفيذه خلال العام ١٩٨٨.

تميز العام ١٩٨٨، بتدهور مريع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث باتت معالجتها مستعصية على كل الحلول التي تتصف بالدعوة الى اعتماد أساليب ترقيعية مجتزأة.

ومع قناعتنا التامة بأن الحل الجذري للأزمة الاقتصادية لا يمكن أن

يتحقق بمعزل عن الحل الوطني الشامل، الا أن ل. ح. م. ل. وانسجاماً مع مقرارات مؤتمرها الحادي عشر التي أكدت على ضرورة متابعة العمل بمختلف الأشكال لمواجهة هذا التردي في الوضع المعيشي قد أسهمت بكل التظاهرات والاضرابات والندوات التي أقرها ونفذها الاتحاد العمالي العام. كما اشتركت بأعمال الدورة الثالثة للمؤتمر النقابي العام المنعقد في ٢٧ شباط ١٩٨٨.

ومن جهتها أقامت اللجنة عدة ندوات شرح فيها اختصاصيون في الاقتصاد أسباب الغلاء ونتائجه وكيفية مواجهته. وقد أجريت هذه الندوات في الشمال والجنوب والجبل والبقاع وبيروت. واشتركت اللجنة كذلك في تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي وضعه التحالف النسائي الوطني اللبناني.

ولمناسبة أعياد المرأة والأم والطفل أطلقت اللجنة حملة توقيع عرائض تطالب باقرار وتطبيق الضمان الصحي للأطفال من الولادة حتى عمر ١٢ سنة ودعم المواد الغذائية والأدوية الضرورية للأطفال. وقد تم جمع ٤٠ ألف توقيع عرضت في المؤتمر الصحفي الذي عقدته اللجنة في الأول من آذار ١٩٨٨ وقدمت نماذج عن العرائض مع مذكرة الى دولة نائب رئيس المجلس النيابي الدكتور البير مخيبر الذي وعد بطرح الموضوع على المجلس. كما قدمت فروعنا مذكرات مماثلة الى نواب كل منطقة من أجل مناقشة هذا المطلب الهام.

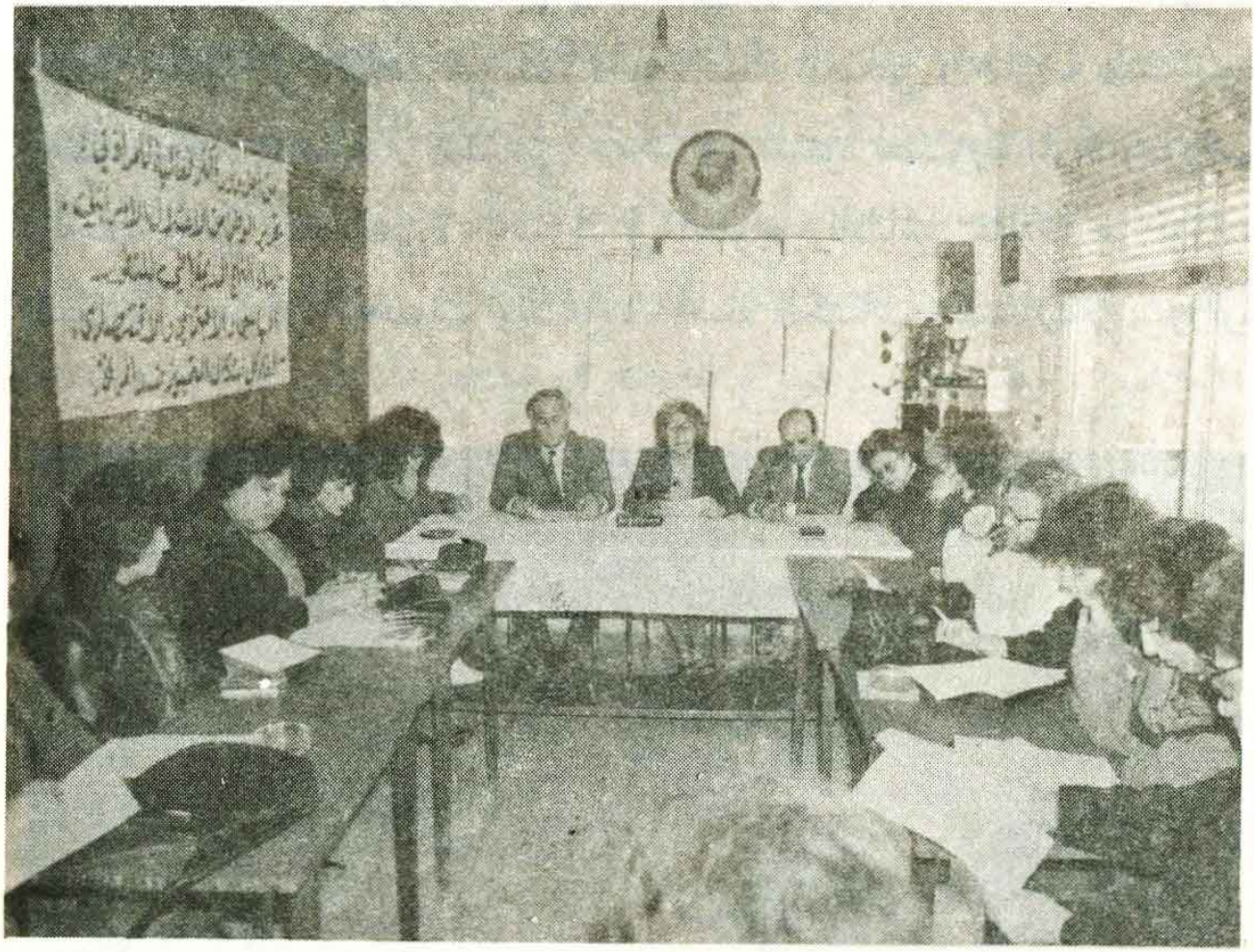

أثناء المؤتمر الصحفي في آذار ١٩٨٨

وعلى الصعيد الصحي أقيمت في كل من بيروت وصيدا دورات للاسعافات الأولية بالتعاون مع الصليب الأحمر اللبناني والنجدة الشعبية. ونفذت فروع الشمال ضمن برنامج طبي حملات تلقيح وتوزيع أدوية على المستوصفات العاملة في المنطقة.

وفي مكسه (البقاع) افتتحت اللجنة بالتعاون مع النجدة الشعبية والاتحاد النسائي التقدمي مستوصفاً صحياً.

ونظمت فروع البقاع كذلك برنامجاً تلفزيونياً حول تأثير المخدرات على الشباب وسبل مكافحتها تحدث فيها أطباء وتربويون.

وانسجاماً مع مقررات المؤتمر الحادي عشر الخاصة بقضية المرأة، رتبت اللجنة في الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، طاولة مستديرة تحت شعار: «محاربة التضليل الفكري المشوه لصورة المرأة ودورها واجب وطني واجتماعي». اشترك في الطرح والنقاش ممثلون عن وزارة التربية ـ مركز البحوث والانماء، اتحاد الكتاب اللبنانيين، وزارة

حول الطاولة المستديرة

الاعلام، اذاعة لبنان، اذاعة صوت الوطن، اذاعة صوت المقاومة، اذاعة صوت الشعب، تلفزيون قنال ٧ وممثلو الصحافة اضافة الى شخصيات أدبية وثقافية.

والعام ١٩٨٨ كان أيضاً عام استحقاق انتخابات رئيس جمهورية جديد للبنان. فقد عبرت اللجنة في مواقف عديدة عن رأيها

بانتخابات رئاسة الجمهورية. وعشية موعد انتهاء ولاية الرئيس الجميل، نظمت ل. ح. م. ل. استفتاء نسائياً في بيروت اشتركت فيه هيئات وشخصيات نسائية. وكان هذا اللقاء منبراً حراً عبرت خلاله المجتمعات عن رأيهن بمواصفات الرئيس والبرنامج الذي عليه تبنيه كخطوة أولى نحو حل الأزمة اللبنانية. وصدر عن اللقاء بيان ختامي. وقد عقدت فروع اللجنة في معظم المناطق ندوات ولقاءات مماثلة.

وأثبت العام ١٩٨٨ فشل المشاريع الطائفية والمذهبية التي طرحت كحلول للأزمة اللبنانية وتوضح أكثر فأكثر أنه لا حل الا بحل وطني على قاعدة الاصلاح الشامل الذي يضمن العدالة والمساواة والديمقراطية للبنانيين كافة.

ونتيجة تفشيل الانتخابات الرئاسية وايصال لبنان الى حالة الفراغ الدستوري أصبح التقسيم يتهدد لبنان فعلاً بسبب تعنت الجهة الرافضة لكل اصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي. وتجاه هذا الخطر الداهم والمخيف رفعت الهيئات النسائية سقف نضالها ونظم التحالف النسائي الوطني اللبناني حملة واسعة لابراز مخاطر التقسيم تضمنت قصاصات تحمل شعارات ضد التقسيم وندوات وتوقيع عرائض تدعو الى توحيد لبنان شعباً وأرضاً ومؤسسات.

والعام ١٩٨٨ كان أيضاً عام الذكرى السادسة لانطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. فقد صعدت المقاومة في هذا العام عملياتها البطولية ضد الاحتلال الاسرائيلي وعملائه. وبأشكال متعددة عبّرت

ل. ح. م. ل. عن دعمها للمقاومة وادانت التوسع الصهيوني المستمر واعتداءاته على القرى الجنوبية وابعاد أهلنا من أرضهم وبيوتهم. فنظمت ندوات جماهيرية حول مفهوم الارهاب وحق الدفاع عن الوطن (الشمال والشوف) وأخرى حول ظاهرة المرأة المقاومة ودورها في عملية التحرير والبناء (الشمال ـ الجنوب ـ بيروت).

وفي طرابلس أقامت فروع اللجنة أسبوعاً للمقاومة. كما نظمت نشاطات منوعة منها: دورات رياضية (عكار) مسيرات وندوات واحتفالات تكريمية لاسر الشهداء تخللها معارض عن سيرة الشهداء (بيروت والبقاع والشمال والجنوب). وفي البرنامج المخصص لانطلاقة المقاومة الذي دعت اليه ونظمته اللجنة الوطنية لدعم المقاومة الوطنية اللبنانية لبت اللجنة كل النشاطات كما اشتركت بتحركات تجمع معتقلي أنصار تضامناً مع الأسرى والمبعدين. وأحيت اللجنة كذلك يوم المرأة المقاومة الذي أقره الاتحاد النسائي العربي العام في الندوة التي عقدها في بيروت والذي حدد تاريخها ١٠ نيسان ذكرى استشهاد البطلة سناء محيدلي.

وكما كان العام ١٩٨٨ عام المقاومة الوطنية اللبنانية، كان كذلك عام انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة. وقد أكدت ل. ح. م. ل. منذ انطلاقة الانتفاضة على دعمها الثابت والمبدئي لها كونها الرد المشرف على كل المؤامرات التي تحاك للالتفاف على القضية الفلسطينية وتهميشها.

فقد أعادت انتفاضة الأرض المحتلة للقضية الفلسطينية اعتبارها مشكلة باستمراريتها نقلة نوعية في النضال الوطني الفلسطيني مصممة على انتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وأسهمت اللجنة في بيروت والمناطق في كل النشاطات التي أقيمت دعماً للانتفاضة نذكر منها على سبيل المثال الاعتصام أمام مبنى اليونيسيف الذي أقيم بدعوة من التحالف النسائي الوطني اللبناني. والاعتصام في بعقلين الذي نفذ للغاية نفسها.

وكانت اللجنة ممثلة أيضاً في الاجتماع الدولي الطارىء الذي انعقد في فيينا في ١٩٨٨/٣/١٦ تضامناً مع النساء والأطفال الفلسطينيين في الأرض المحتلة بمبادرة من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي وبالتنسيق مع رابطة النساء الديمقراطيات في النمسا. والجدير تسجيله حضور ثلاث مناضلات فلسطينيات من داخل الأرض المحتلة ممثلات لثلاث منظمات نسائية تعمل في الداخل. صدر عن الاجتماع بيان ختامي عبر فيه عن التضامن الثابت والكامل مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل كما أعلن عن التضامن مع المقاومة الوطنية اللبنانية في نضالها ضد الاحتلال الاسرائيلي وفي سبيل انسحابه غير المشروط من كل الأراضي اللبنانية التي يحتلها.

والعام ١٩٨٨ شهد أيضاً نشاطات اللجنة الثابتة مثل المسابقة السنوية التي أجريت في هذا العام حول الاعلان العالمي لحقوق الانسان لمناسبة الذكرى الأربعين على صدور هذا الاغلان. وأخذت

احتفالات الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي اشكالاً متنوعة في بيروت والمناطق. ففي صيدا مثلاً أقامت اللجنة بالتنسيق مع التجمع النسائي الشعبي غداء شعبياً عاد ريعه لأسر شهداء المقاومة الوطنية اللبنانية. وفي البترون أقيمت حفلة استقبال حضرها عدد كبير من الشخصيات البترونية وأقيمت حفلات مماثلة في أميون ورحبه وكفرصارون وطرابلس.

وفي الجبل أقيم مهرجان حاشد في عاليه تخللته عرض أزياء من تصميم عضوات اللجنة وافتتح فرع قرنايل مكتبة للأطفال وأقيمت ندوة في العبادية ولقاء في الفساقين وحفلة استقبال في عرمون.

وفي الشوف نسقت فروع اللجنة مع الاتحاد النسائي التقدمي في الخريبة وجباع الشوف وبقعاتا وعماطور وأقيمت الاحتفالات لمناسبة يوم المرأة وعيدي الأم والطفل في مختلف المناطق.

وفي الأول من أيار أصدرت اللجنة بياناً للمناسبة واشتركت في مهرجان الاتحاد الوطني للنقابات. وقامت فروع اللجنة في الجبل بزيارة المصانع والمعامل ووزعت على العمال والعاملات بطاقات المعايدة والحلوى.

وارتدى الأسبوع الثقافي في العام ١٩٨٨ حلة جديدة. فمن مؤتمر صحفي الى لقاء حول دور الشباب حاضراً ومستقبلاً الى معرض وعي جديد تضمن نتاج فروع اللجنة اضافة الى صور فوتوغرافية تعيد عضوات اللجنة الشابات الى أيام ساحة البرج وتظاهرات اللجنة

ضد الغلاء ونضالات مختلفة قبل الحرب وفي خلالها. وكان لطالبات المدرسة المهنية لتأهيل المرأة ركن خاص عرضن فيه أعمالهن وابداعاتهن. واختتم الأسبوع بحفلة رائعة للأطفال.

من اشغال طالبات المدرسة المهنية لتأهيل المرأة

أما في مراكز اللجنة فلم يكن العام ١٩٨٨ أقل عطاء بل تضاعف النشاط وتنوع ففي بقعاتا (الشوف) مثلاً اعتمدت اللجنة فرقة للرقص الشعبي واخذت على عاتقها الارتقاء بها لتصبح فرقة فنية ناجحة علماً أن الفرقة المذكورة تقدم عروضها في بيروت والجبل وتبشر بمستقبل باهر. والجدير ذكره أن صبايا هذه الفرقة هن بنات عضواتنا أو اخواتهن.

وفي العام ١٩٨٨ أيضاً بادر فرع العبادية وافتتح داراً للحضانة(*) وجديد فرع قرنايل مشغل للمهارات الفنية والحرفية. كما افتتح مركز جديد في صوفر.

ان نشاطات العام ١٩٨٨ كانت غنية ومتقدمة وهناك مبادرات كثيرة أطلقتها الفروع في المناطق كافة وهي تسعى دوماً لتطويرها وتوسيعها لتطال أكبر عدد من النساء والأطفال ولتشمل كل المهمات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي مجال الدورات التثقيفية استأنفت اللجنة هذا النشاط وختمت العام ١٩٨٨ بدورة ضمت ٢٧ عضوة من مختلف المناطق.

وقبل ان نختتم هذه المحطات التي توقفنا عندها على طريق مسيرة لجنة حقوق المرأة يهمنا أن نؤكد من جديد على نهج لجنتنا الثابت بترسيخ وتطوير العمل التحالفي، انسجاماً مع توصيات مؤتمرها

---

* اشير إلى دار الحضانة في باب «من أجل إسعاد الطفولة».

الدورة التثقيفية

الحادي عشر وما سبقه من مؤتمرات واجتماعات موسعة التي ركزت كلها على أهمية التحالفات وضرورة مضاعفة الجهود من أجل انجاحها وتمتينها وتطوير أطرها وبرامج عملها.

وفي بداية العام ١٩٨٩ طرحت اللجنة برنامج عملها مؤكدة على متابعة الطريق على الرغم من الصعوبات والحواجز التي قد تعترض طريقها.

لجنة حقوق المرأة اللبنانية.

أشرف على تنفيذ هذه الوثيقة رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية ليندا مطر بانجاريان، والمكتب التنفيذي المؤلف من: عايدة نصر الله حلواني، عزة الحر مروة، مارسيل حنينة عبد الصمد، نيفا الياس عمار، ماري قاري صعب، جورية صدقة غربية وتيريز عبد النور.